

مع رعيم الأديب العربي

في القرن العشرين

تأليف

عبد المنعم السعدي

المدرس بطنجة اللغة العربية بالأندلس

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يطلب من

مكتبة الجليل

لصاحبها محمد علي الجندري

٩١ - شارع جوهرة القائد بسيدنا الحسين بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك نعبد
وإياك نستعين ، إهدنا الصراط المستقيم ، صراط الدين أنعمت عليهم غير
المغضوب عليهم ولا الضالين - آمين .

وبعد فقد كانت لي جولات قديمة مع الأستاذ الدكتور طه حسين ،
وقد جمعها في هذا الكتاب - مع زعيم الأدب العربي في القرن العشرين -
وكثير من أدباء عصرنا يدين له بهذا اللقب ، فاخترته في اسم هذا الكتاب ،
والله الموفق للصواب ما

عبد المتعال الصعيدي

(١)

نقد كتاب في الادب الجاهلي

عبد

خلاصة كتاب في الأدب الجاهلي

الغرض من الكتاب درس الأدب والشعر الجاهلي منه على طريقة ديكارت الفيلسوف الفرنسي ، والقاعدة الأساسية لها الشك وأن يتجرد الباحث من دينه وقوميته ونحوهما فيما يريد أن يبحثه ، لتلايحول ذلك بينه وبين الوصول إلى الحق فيه ، وقد وصل به ذلك إلى أن الكثرة المطلقة من الشعر الجاهلي محتلفة بعد ظهور الإسلام ، اخترعها رواة الشعر كجماد الراوية وخلف الأحمر والأصمعي ، ونسبوا إلى امرئ القيس وغيره من شعراء الجاهلية .

وقد توصل إلى هذا بما ذكره من أدلة على أن هذا الشعر لم يقل في الجاهلية ، وأسباب كانت تحمل على اختلاقه بعد الإسلام .

أدلته على اختلاق الشعر الجاهلي :

أولها - أن هذا الشعر لا يمثل الحياة الجاهلية تمثيلاً صحيحاً . فهو يمثل لنا تلك الحياة غامضة جافة بريئة من الشعور الديني . ويمثل لنا العرب أمة جاهلة معزلة تعيش في صحرائها لا تعرف العالم الخارجي ولا يعرفها ، والقرآن وهو عنده أصدق تمثيلاً لتلك الحياة من ذلك الشعر يمثل لنا العرب في جاهليتهم أمة ذات حياة دينية قوية وعقلية مستنيرة أنفق في جهادها حفا عظيماً ، وأنهم كانوا على اتصال بمن يجاورهم من الفرس والروم . حتى إن بعضهم كان يفرح إذا غلبت الروم الفرس ، وبعضهم كان يفرح إذا غلبت الفرس الروم ، وكذلك يحدثنا عن اتصالهم الاقتصادي بتلك الأمم في رحلتى الشتاء والصيف إلى الشام حيث الروم ، وإلى اليمن حيث الحبشة أو الفرس

ثانيها - أن هذا الشعر لا يمثل حال اللغة في هذا العصر ، فقد ثبت أن هناك خلافا قويا بين لغة حمير في اليمن ولغة عدنان في الحجاز ، ولكن هذا الشعر وفيه طائفة كثيرة تنسب إلى شعراء اليمن لا يوجد فيه فرق قليل ولا كثير بين شعر اللغتين ، بل كله باللغة العدنانية التي نزل بها القرآن .

ثالثها - أن اللغة العدنانية نفسها لم تكن متفقة اللهجة ، فكان لكل قبيلة من القبائل العدنانية لغتها ولهجتها ومذهبها في الكلام ، ولا ترى أثرا لتلك اللهجات في هذا الشعر ، بل كله بوزن واحد ولهجة واحدة

أسباب اختلاق الشعر الجاهلي :

أولها - السياسة ، فقد حرصت كل قبيلة من القبائل العربية بعد الإسلام وقد رجعت إلى عصبيتها وانقسمت على نفسها طمعا في الملك الذي أوجده لهم الإسلام في أن يكون ماضيها في الجاهلية خير قديم ، فاستكثرت كل قبيلة من الشعر ما شاءت ونسبته إلى شعرائها القدماء .

ثانيها - الدين ، فقد كان لتأثيره أثر في هذا الشعر الذي يزعم أنه قيل في الجاهلية مهدأ لبعثة النبي ، ولا ينسب إلى الإنس فقط ، بل ينسب كثير منه إلى الجن . وكذلك الشعر الذي قيل في تعظيم شأن النبي من جهة أسرته ونسبه في قريش ، حتى يعتقد الناس أن قومه صفوة الإنسانية ، وكذلك الشعر الذي اختلقه علماء الكلام لنصرة مذاهبهم ، كما اختلق بعض المعتزلة هذا الشطر :

ولا بكرسى علم الله مخلوق

ليثبت أن كرسى الله الذى وسع السماوات والأرض هو عليه .

ثالثها - القصص ، فقد كان للمسلمين قصاص يتحدثون إلى الناس فى مساجد الأمصار ، فيذكرون لهم قديم العرب ، وكان الناس كلفين بهم ، وقد فطن الخلفاء والأمراء لقوة تأثيرهم ، فاصطنعوهم فى تأييد دعوتهم ، وأصبح القصص أداة سياسية يدخلها الكذب كالشعر ، وقد احتاج القصاص إلى الشعر ليزدان به قصصهم ، فاستكثروا منه ونسبوه إلى شعراء الجاهلية ، وإلى ذلك يرجع ما جاء من الشعر عن عاد وثمود وطسم وجديس وحرب البسوس وحرب داحس والغبراء ، وغير هذا من أيام العرب وحروبها .

رابعها - الشعوية ، وأصل هذه الفرقة الحقد الذى أضمره الفرس المغلوبون للعرب الغالبين ، وقد كان فريق من الفرس استعرب وأتقن العربية ، وهم الذين أنطقوا العرب فى جاهليتهم بكثير من نثر الكلام وشعره فى مدح الفرس ، فزعموا أن الأعشى زار كسرى ومدحه وظهر بجوائزه ، وأضافوا إلى عدى بن زيد وغيره كثيرا من الشعر فى الإشادة بالفرس وملوكهم ، كل هذا ليثبتوا فضل قومهم ، وكان العرب مضطرين إلى أن يفعلوا فعلهم ، ومن هنا جاء حديث الوفود التى تحدثت أمام كسرى بمحامد العرب ، وكذلك الوقائع والأيام التى كانت للعرب على الفرس .

خامسها - حال الرواة ، فقد كانوا مسرفين فى اللغو والعبث والمجون ، كجماد الراوية وخلف الأحمر ، وإذا فسدت مروءة الرواة وأحاطت بهم ظروف مختلفة تحملهم على الكذب ، ككسب المال والتقرب إلى الأمراء

والظهور على الخصوم ، لم يجز الاطمئنان إلى ما يروونه من شعر القدماء ، وكذلك الأعراب الذين كان أولئك الرواة يذهبون إليهم ، فقد انحدروا أخيراً إلى الأمصار يحملون الشعر والغريب والنوادر إلى الرواة ، وأغراهم الكسب على الإسراف في ذلك ، حتى ظهر كذبهم لبعض الرواة كالأصمعي .

فهذه خلاصة ما يرمى إليه الكتاب إجمالاً ، وقد درس بعد هذا شعر امرئ القيس وعمرو بن قميئة ومهلهل وجليلة وعمرو بن كلثوم والحارث ابن حلزة وطرفة بن العبد والمتلمس درساً تتكلم عليه فيما نكتبه في إظهار ما في هذا الكتاب من خطأ أدبي .



الرد على كتاب في الأدب الجاهلي

مذهب ديكرت :

قال الدكتور : إن هناك مذهبين في الأدب : مذهب أنصار القديم الذي يقبل في الأدب وتاريخه ما قال القدماء مع قليل من البحث والنقد لا يتجاوز ترجيع رواية على رواية ، وإيثار ضبط على ضبط ، فيذهبون في الأدب وفنونه مذهب الفقهاء في الفقه بعد إغلاق باب الاجتهاد . ومذهب أنصار الجديد الذي يضع علم المتقدمين كله موضع الشك ، ولا يقبل منه شيئاً إلا بعد بحث ينتهي إلى اليقين أو الرجحان ، فينهج في بحث الأدب المذهب الفلسفي الذي استحدثه (ديكرت) الفرنسي للبحث عن حقائق الأشياء ، والقاعدة الأساسية لهذا المذهب أن يستقبل الباحث موضوع بحثه خالي الذهن مما قيل فيه ، ناسياً قوميته وكل مشخصاتها ، ودينه وكل ما يتصل به .

والدكتور من رجال المذهب الأخير الذين يدرسون الأدب العربي غير حافلين بتمجيد العرب أو الفرض منهم ، ولا مكترئين بنصر الإسلام أو النعي عليه ، ولا معنيين بالملازمة بينه وبين نتائج البحث العلمي الحديث .

وإنا نقول للدكتور : إن الإسلام لم يقم على أساس الشعر الجاهلي الذي يريد إنكاره حتى يهمله أمره أو يتعصب له ، وإن الإسلام لم يأمر الإنسان أن ينسى عقله أو يلبغيه ، وهو مستعد لقبول كل نتائج العلم الصحيحة ، وقدما قرر علماءنا هذه القاعدة - إذا تعارض دليل العقل

٩
ودليل النقل وجب تأويل دليل النقل ليوافق العقل - فهل دين كهذا يخاف الباحث منه أن يضلّه عن الصواب في بحثه وهو نصير الصواب وعدو الباطل؟ فلماذا ينسأه إذن في بحثه وهو لا يخاف منه؟ ولماذا لا يعنى بالملاءمة بينه وبين نتائج البحث العلمى الحديث إذا كانت صحيحة؟ أليس في هذا ما يجيب العلم إلى الناس، ولا يجعلهم يفهمون أنه عدو الدين، فينأون بجانبهم عنه، ومتى حجب العلم إلى الناس أينعت ثمراته، وطاب لهم أكله، واستخدموه في مصالحهم الخاصة والعامة . x

أما علم القدماء فلماذا نضعه كله موضع الشك ولا نضع منه موضع الشك ما يستحقه فقط؟ أليس هذا هو الإنصاف يادكتور؟ ألم يكن في علم القدماء غير الشعر الجاهلى من الشعر الإسلامى ومن علوم النحو والصرف والبلاغة وغير ذلك مما لا يمكنك أن تشك في صحته إذا أمكنك أن تشك في صحة الشعر الجاهلى، الحق أن هذه مغالاة منك يادكتور، وأنه كما لا يصح إقفال باب البحث في علم القدماء، لا يصح أن نشك فيه كله جزافاً من غير دليل، فليس هذا من العلم في شيء، وإنما هو الجهل بعينه، لقد بحث القدماء فيما ينسب إلى شعراء الجاهلية، وأظهروا للناس أن كثيراً منه موضوع عليهم، فإذا عثرنا على شيء من ذلك بعدهم وجب أن نعترف لهم بفضل السابق، ولا نتخذ ذلك وسيلة الطعن فيهم، فكم ترك الأول الآخر.

وهذا محمد بن سلام صاحب كتاب طبقات الشعراء يقول: في الشعر مصنوع مفتعل كثير لا خير فيه، ولا حجة في غريبه، وللشعر صناعة

وثقافة يعرفها أهل العلم ، فلا يخفى عليهم صحيجه من موضوعه .

وهذا يونس بن حبيب ينكر ما روى من الشعر على لسان عاد وثمود ونحوهم فيقول : إن أول من تكلم بالعربية إسماعيل ، ونحن لا نجد لأولية العرب المعروفين شعرا ، فكيف بعاد وثمود .

وهذا أبو عمرو بن العلاء يقول : لما راجعت العرب رواية الشعر في الإسلام بعد فراغها من الجهاد استقل بعض العشائر شعر شعرائهم ، وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم ، فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار ، فقالوا على ألسن شعرائهم ، وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضعوا .

وهذا أبو بكر الزبيدي يذكر في طبقات النحويين أن لامية العرب التي ينسبها الناس إلى الشنفرى ليست له ، وإنما هي مما وضعه خلف الأحمر . فهذا وغيره من أمور كثيرة يدل على أن قدماءنا لم يهتموا في بحث الأدب وعلومه ، وأن ما وصل إلينا بعد هذا التحرى الذى عرفوا به كثيرا مما وضع على شعراء الجاهلية لا يستحق من الدكتور هذا الازدراء .

صحة الشعر الجاهلى :

إن الشعر الجاهلى الذى روى لنا لا يجاوز أقدم ما روى لنا منه مائة سنة قبل الاسلام أو أزيد من ذلك قليلا ، وما روى من الشعر قبل هذا فعلماء الأدب القدماء قد ذهبوا قبل الدكتور وغيره إلى إنه لا يوثق بشيء منه ، فإذا عرفنا هذا وعرفنا أن أمة العرب لم يكن لها بضاعة غير الشعر

والبلاغة ، حتى نزل القرآن وهو كتاب الله يتحداهم فيها ، وأنها ما كانت
 تجل أحدا كما تجل شعراءها ، حتى قال ابن رشيق : إن القبيلة من العرب
 كانت إذا نبغ فيها شاعر أتهى القبائل فهنأتها بذلك ، وصنعت الأطعمة ،
 واجتمعت النساء يلعبن بالمزاهر كما يصنعن في الأعراس . وإذا أضفنا إلى
 هذا أنه كان للعرب في الجاهلية سوق عكاظ الذي أنشئ قبل الإسلام
 بخمسين سنة تقريبا ، وكان يقصده الشعراء من كل القبائل ، يسمعون من
 الناس شعرا ، فيحكون للمجيد منهم ، ويسمعه ويحفظه عنهم ألوف من
 أدرك الإسلام وعاش فيه ، وروى لمن روى ذلك الشعر لعلمائنا الذين
 دونوه ، إذا عرفنا ذلك كله وعرفنا أيضا أن ذلك الشعر الذي وصل إلينا
 مرة على دور من البحث الذي قام به العلماء القدماء ، ليبينوا لنا ما صح
 منه وما لم يصح ، فإننا نرد على الدكتور بكل ما فينا من قوة زعمه
 أن الكثرة المطلقة من هذا الشعر بعد ذلك التخصيص مختلفة ، وإلا
 فإننا لانصدق الدكتور في أن العرب قبل الإسلام كانت أمة متحضرة
 راقية سامية ، فأى أمة راقية تلك الأمة التي لا تحفظ ما قيل فيها من شعر
 أودع فيه أخبارها ووقائعها وحكمتها وأمثالها قبل الإسلام بمائة سنة أو
 أزيد قليلا ؟ فأين كان إذن إجلالها لشعرائها ؟ وأين كانت إذن سوق عكاظ
 التي كان يقصدها الناس لسماع الشعر ؟ وقد بقيت في الإسلام إلى أن نهى
 الخوارج سنة ١٢٩ للهجرة ، خلفها مر بد البصرة الذي كانت به مفاخرات
 الأشراف ومجالس الخطباء ، يتوافون إليه ساعة من نهار للحديث والمناشدة
 والمفاخرة ، وهذا إلى أن سلسلة الشعر لم تنقطع بعد الإسلام ، بل كان فيه كثير

من الشعراء المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، وأخذ عنهم الشعر من نشأ من الشعراء في الإسلام ، وكلنا يعرف عناية الشعراء اللاحقين بالشعراء السابقين ، وتبعهم آثارهم ، وحفظهم لأشعارهم ، لتساعدهم في صناعتهم ، كما أن تدوين الأدب والأشعار قد ابتداء في القرن الأول للهجرة ، فكان شعر تلك المائة من السنين قبل الإسلام غير بعيد عن رواة أشعار الجاهلية ، لأنهم كانوا معاصرين لمن أدركها أو أدرك من أدركها من الشعراء المخضرمين وغيرهم .

وهذا طرفه بن العبد لم يميت إلا سنة ٧٠ قبل الهجرة ، وزهير بن أبي سلمى مات قبل البعثة بسنة ، وترك وراءه من أولاده شاعراً مشهوراً لا يعقل أن يهمل شعر أبيه ، وهو كعب بن زهير صاحب قصيدة — بانت سعاد — التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لبيد بن ربيعة من شعراء الجاهلية أدرك الإسلام ، وعاش إلى سنة ٤٣ للهجرة . وهذا عمرو بن كلثوم مات سنة ٥٢ قبل الهجرة ، وترك وراءه قبيلته — تغلب — تتغنى بشعره ، ويرويه صغارهم عن كبارهم ؛ وهذا عنتر بن شداد مات سنة ٥٢ قبل الهجرة ، والحارث بن حلزة مات في تلك السنة ، وهذا النابغة الذبياني مات سنة ٨١ قبل الهجرة ، وحاتم الطائي مات في تلك السنة ، وترك وراءه ابنه عديا وبنته سفانة وكانا من أئمة البيان ، فلا يعقل أن يفرط في شعر أبيهما ، وهذا المهمل أقدم شعرائهم مات سنة ١٢٢ قبل الهجرة .

فلم يكن ذلك الشعر على العموم موغلا في القدم بحيث يبعد اتصال رواته به ، فبالله عليك يادكتور لا تستكثر علينا شعر مائة سنة في قرون

مرت على اللغة ، وأبت ثقة علمائنا الذين تقدرح في علمهم إلا أن تحكم بعدم
صحة ما روى عنها من الشعر ، لبعده العهد وانقطاع الصلة بينها وبينهم .
وإن علينا أن نبين لك القيمة العلمية لشبهاتك السابقة .

الشعر الجاهلي ولهجات العرب :

نريد أن نذصف الدكتور فنعترف له بأن اللغة العربية في الجاهلية
كانت مختلفة اللهجات ، وأن شعراء الجاهلية كانوا من قبائل متعددة تختلف
في اللهجة ومذاهب الكلام ، ولكن هذا الخلاف بين لغات تلك القبائل ،
وبين اللغة العربية عدنانها وقحطانها ، لم يكن يتجاوز الاختلاف في
اللهجات ومذاهب الكلام ، فكان خلافا لا يؤثر في وحدة اللغة ،
إن لم يكن هذا من قبل تلك السنين التي روى لنا عنها ذلك الشعر ففي
حدودها على الأقل .

ولا نريد أن ننكر تعدد لهجات القبائل التي روى لنا عنها ذلك الشعر
كما أنك ذلك بعض الكاتبين في الرد على الدكتور فقال : إن الرواة
أعرضوا في رواية الشعر عن سكان السواحل والأطراف من أهل اليمن
والبحرين والعراق والشام بمن كثر الدخيل في لغتهم ، ولم يعتنوا إلا بشعراء
الأرحاء والجرات عدنانها وقحطانها ، مثل كلب وطيء من أهل اليمن ،
وتميم وأسد من قبائل عدنان ، وهؤلاء كانوا في الأرحاء ، وهي القبائل التي
ثبتت في دورها لا تبرحها ، ومثل بني الحارث وعبس في الجرات ، وهي كل
قبيلة اجتمعت حول نفسها من التجمير وهو التجميع ، وكانت هذه القبائل

كلها ذات لغة واحدة ولهجة واحدة ، وإذا كان الشعر الجاهلي لم يرو إلا عنها لم يجيء إلا بلغة واحدة هي العربية الفصحى لغة تلك القبائل .

فقبائل الأرحاء والجرات كانت مختلفة اللهجات أيضا ، فهذه ربيعة ومضر — ومنها كثير من الشعراء الجاهليين الذين ينسب إليهم بعض ذلك الشعر — كان في لغتها الكشكشة وتوافقها فيها أسد وهو وزن ، وبها ورد هذا الشعر :

على فيما أبتغي أبغيش بيضاء ترضيني ولا ترضيش

وهذه نميم كانت في لغتها العنينة وغيرها ، وهذه طيء كانت في لغتها القطعة ، فيقولون في يا أبا الحكم (يا أبا الحكا) وكانت تبدل الهمزة في بعض المواضع هاء ، ومن ذلك قول شاعرها :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم (١)

وهذه أسد وغيرها كانوا يقصرون (أولاء) ويلحقون بها لاماء ، ومن ذلك قول الشاعر :

أولالك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولالك

وهذه بكر وتغلب وغيرهم كانوا يسكنون المتحرك استخفافا ، كما قال

شاعرهم :

لو عُصِر منها البان والمسك انعصر

(١) لهنك بإبدال الهمزة هاء .

وهذه كلب كان في لغتها الوهم ، فيقولون منهم وعندهم بكسر الهاء .
وكل هذه القبائل يروى لنا شعرها المشهور خاليا من تلك اللهجات ،
وهي من قبائل الأرحاء والجرات .

وإنا لسنا في حاجة إلى مثل هذا في دفع ذلك الشك الذي قام بنفس
الدكتور فصرفها عن الحق ، وأبي حبه الخلاف أن يبحث له عن حل هو عندنا
في متناول اليد ، فنحننا من الأدلة ما يمكننا أن نأخذ منه أن رجال البيان
في الجاهلية من شعراء وخطباء كانوا في حدود تلك المائة من السنين قد
اتفقوا على لهجة من لهجات العربية ، تكون أفصحها وأعذبها وأسهلها
على اللسان ، وأحسنها في النطق ، وأسلسها للشعر ، حتى يمكنهم بمساعدتها
أن يحركوا به العواطف ، ويشيروا الشعور ، فجعلوها لغة الشعر والخطابة ،
وذلك أنهم في حدود تلك المائة عرفوا اللغة قریش فضلها على سائر اللهجات ،
لأنها كانت هي الأصل ، وكان ما يخالفها من اللهجات ليس إلا شذوذا عنها ،
فاتخذوها لغة لهم ، ولم يرضوا لأنفسهم أن يجاروا جامعة العرب في تلك
اللهجات الشاذة التي لا تنهى عند حد ، توحيدا للغة الشعر الذي أرادوا
أن يجعلوه للعرب جميعهم ، يمدحون به ملوكهم على اختلاف قبائلهم ،
ويودعونه أخبارهم وحكمتهم وأمثالهم . فليس من المعقول أن نعرف
بعدهم تلك اللهجات المخلة بالبلاغة والفصاحة ، ولا يعرف ذلك أئمة البيان
في الجاهلية ، فيتحاشوا عنها في شعرهم وخطابهم ، كما نتحاشى عنها اليوم .
وقد كانت أذواقهم أسلم من أذواقنا ، وطباعهم أصح من طباعتنا .
وهذا سوق عكاظ الذي أنشئ بجوار مكة سوقا للشعر والخطابة ،

يومه الشعراء والخطباء من سائر القبائل ، و يقيمون لهم حكومة فيه ،
 وكان في حدود تلك المائة أيضا ، فهل كانت تلك الحكومة ممكنة لو لم
 تكن للشعر لغة واحدة يتحاكون اليها ؟ وهل كانت تلك اللغة إلا لغة
 قريش الذين كانت تلك السوق قائمة بجوارهم .

وهذا القرآن الكريم ونزوله بلغة قريش ، فلو لم تكن لغة الشعر
 والخطابة في ذلك العصر ولو كان لها لغة غيرها لما نزل القرآن بها يتحدى
 شعراءهم وخطباءهم وسائر رجال البيان فيهم .

فهذا هو المعقول يادكتور ، لاما تذهب اليه من أن فحول الشعراء
 والخطباء في الجاهلية كانوا منغمسين في ذلك الشذوذ الذي انخرقت به تلك
 اللهجات عن العربية الفصحى ، ولم يكن يتحمل الشعر القوي الفصيح الذي
 كان يقوله أولئك الفحول أمام الملوك ، وفي المحافل العظيمة والأمرور
 الكبيرة ، ولقد كان هناك شعراء دون طبقتهم ، قصرت همهم عن قرص
 الشعر بتلك العربية الفصحى ، كما تقصر همم شعراء العامة اليوم عن قرص
 الشعر بها ، فجاء في شعرهم كثير من تلك اللهجات التي ذكرنا لك بعضها منها
 في شعر بعضهم ، وهؤلاء كانوا شعراء موضعين لا يجاوزون حدود
 قبائلهم ، أما أولئك الشعراء الفحول فكانوا شعراء العرب كافة ، شعراء
 ملوكهم وعظماهم في العراق والشام وسائر أنحاء الجزيرة ، وهم الذين اهتم
 الرواة بشعرهم ، ورووه لنا ، أما أولئك الشعراء الموضعيون فلم يرووا
 لنا إلا قليلا من شعرهم .

فإن أبيت إلا إصرارا على الشك بعد هذا الحق الصراح الذي يزول معه

كل شك ، فأليك حلا آخر نسوقه اليك لا عن ضعف يقين بهذا الحل الذي قدمنا ، وإنما نريك به أن مسألة هذا الشعر لم تكن معقدة بحيث توقعك في ذلك الارتباك

إنك تعرف يادكتور أنه كان لعلماء المصريين (البصرة والكوفة) دور من التهذيب في اللغة العربية ، كان غرضهم منه توحيد اللغة العربية ، وجعلها لغة واحدة تقابل اللغة الأعجمية ، بتقليل الفروق بينها ، والبحث عن الفصيح منها ، ليستعمله الناس ويتركوا الشاذ ، وهذا الذي عملوه في اللغة لا بد أن يكونوا قد عملوا مثله في الشعر الجاهلي الذي أخذ الناس يتداولونه ، ليجعلوا لغته واحدة ، حتى يتم لهم ما أرادوه من توحيد اللغة العربية ، فإذا كان في شعر بعض شعراء اليمن « طاب امهواء » مثلا روه « طاب الهواء » وإذا كان فيه « النات » روه « الناس » وهكذا ليقتضوا على الشاذ فيما أولع الناس بحفظه وروايته من شعر الجاهلية ، ليستقيم لسانهم ، ويتم لهم غرضهم ، ولم يفعلوا مثل هذا في القليل الذي لم يولعوا به من شعر أولئك الشعراء الموضعين ، بل أبقوه على حاله لعدم شيوعه ، ليكون شاهداً على ما كان في اللغة العربية ، لأنه لا يتعدى القرارة

شاهدنا على ما كان في اللغة العربية ، لأنه لا يتعدى القرارة

عند كل منصف ، وينجيك من حبك للخلاف الذي يوقعك في المشكلات
ولا يهديك إلى حلها .

غموض الشعر الجاهلي :

أما إن العلم لا يعرف المظالاة ، فتملك وظيفة المنشيء لا وظيفة العالم ،
ولقد كان الدكتور مغالياً حين أخذ من ذكر القرآن لرحلاتي الشتاء والصيف
وفرح قريش حين غلب الفرس الروم لأنهم كانوا مشركين مثلهم إلى غير
هذا مما تقدم ، أن قريشاً كانت قبيلة راقية متحضرة ذات علم ودين وصناعة
وثروة وتجارة ، فإن التاريخ لا يحدثنا عن شيء من هذا في قريش ، وإلا
فأين دور العلم والصناعة والتجارة والقصور والآثار التي كانت لهم في مكة ،
فإن المدنية والحضارة لا تكون بخير ذلك ، وإذا كان في العرب قبيل
الاسلام مدنية وحضارة فقد كان ذلك في الحيرة حيث المناذرة ، وفي الشام
حيث الغساسنة ، وهذا لا يحدثنا عنه القرآن ، وإنما يحدثنا عنه الشعر
الجاهلي الذي يرميه الدكتور بالغموض ، لأنه لا يمثل لنا حياة العرب في
الجاهلية ، فيحدثنا عنه الشعراء

قصده املوكم ووصفوا عزهم
بجوابت زبيرهم ، قال الأسود
:

المراد

يسقون من ورد البريص عليهم برّدى يصفق بالرحيق السلسل
 بيض الوجوه كريمة أحسابهم شم الأنوف من الطراز الأول
 ولم يخل الشعر الجاهلي من وصف حياة العرب الدينية كما ادعى
 الدكتور، بل فيه كثير في وصف عاداتهم الدينية، كتحريم القتال في أشهر
 معينة، وحملهم الملوك على الاعتاق إذا مرضوا، وخلع الرجل ابنه فلا
 يضمه ولا يؤخذ بجرمه، إلى غير ذلك من عاداتهم وتخييلاتهم، كالنعشير
 وتعليق الحلى والجلاجل على اللديغ وعقر النوق على القبور وغير ذلك.

أسباب انتحال الشعر الجاهلي :

كان يحق للدكتور أن يتهم رواة الشعر الجاهلي باختلاقه لو كان هو
 الذى أظهر أن منهم كذبة، فيكون سكوت غيرهم عنهم يعد تسترا عليهم،
 وقادحا فيهم جميعا، ولكن الدكتور لم يكن فى ذلك إلا ناقلا عن غيره من
 القدماء الذين أظهروا كذب بعض الرواة فيما رووه من الشعر الجاهلي،
 ومثل هذا أكبر دليل على أمانتهم، ولا يصح أن يكون إظهارهم له سبباً فى
 اتهامهم، اللهم إلا أن يكون جزاء الإحسان الإساءة، والجمل النكران.
 فماد الراوية لم يكن يخفى حاله على الثقات، وكذا خلف الأحمر الذى
 نسك آخر حياته، وعرف الناس ما أدخله فى الشعر من عنده. وكذا
 غيرها من الوضاع، فما كانت تقبل روايتهم ولا كذبهم، ولو كان الحامل
 لهم عليه التعصب للعرب أو غيره من الأسباب السابقة، ولقد بلغ من عناية
 رواة الشعر به أن قال يحيى بن سعيد القطان: رواة الشعر أعقل من رواة

الحديث ، لأن رواية الحديث يروون مصنوعاً كثيراً ، ورواية الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه ، ويقولون هذا مصنوع .

امرؤ القيس :

يرى الدكتور أن امرأ القيس لم يذهب إلى قيصر ليستنجده على قتلة أبيه ، ولم يقل تلك القصيدة التي وصف بها البلاد التي مر عليها في طريقه ، وهي القصيدة التي مطلعها :

سمالك شوق بعدما كان أقصرا وحات سُلَيْمى بطن ظبي فعرعرا

وكذا غيرها من الأشعار التي قالها في هذا السفر

والأدلة الفنية عنده على ذلك أنه لا يعقل أن يرى امرؤ القيس مظاهر الحضارة في القسطنطينية من قصور وكنائس وغيرها ولا يصفها في شعره ، وهذا منطق غريب من الدكتور ، فإنه لا يصح هذا بعد أن كذب القصائد التي وصف فيها ما رآه في طريقه إلى القسطنطينية ، فهل يصح أن يكذبه لأنه وصف ما رآه ثم يكذبه لأنه لم يصف ما رآه ؟ وأي شيء في أن يكون ذلك فات امرأ القيس كما يفوت غيره ؟

وكذلك يرى اختلاق قصيدته التي مطلعها :

خليلىَّ مرا بى على أم جندب نقض لبانات الفؤاد المعذب

لأن فيها رقة إسلامية ، وقد أخذ الدكتور على الشعر الجاهلي أنه خشن لا يمثل عرب الجاهلية في رقيهم وحضارتهم ، فلا يصح أن يأخذ

عليه ما لا خشونة فيه ، ولماذا لا يكون شعره امرئ القيس رقيقاً وقد كان ابن ملك وعاش عيشة الترف ؟ وهل يصح أن تسقط كل شعره وتحكم باختلافه ؟ لأنه إن جاء حسناً قلت رقة إسلامية ، وإن لم يجيء حسناً قلت تكلف لا يليق بشاعر قديم ، فما أعجب منطقتك يا دكتور !

عمرو بن قميئة . مهمل . جليلة :

وكذلك يرى الدكتور اختلاق قصيدة عمرو بن قميئة التي مطلعها :

خليلى لا تستعجلا أن تزودا وأن تجمععا شملى وتنتظرا غداً

فيرى أنها ليست من شعره ، لما فيها من سهولة وتكلف ؟

وكذلك يرى في الشعر المروى عن مهمل أنه ليس شعره ، لأنه أول من

قال الشعر ، وشعره مستقيم وزناً وإعراباً ، ولا يتفق مثله لمبتدىء فى شيء .

وكذلك يرى اختلاق قصيدة جليلة التي مطلعها :

يا ابنة الأقوام إن شئت فلا تعجلى باللوم حتى تسألى

لما فيها من سهولة لا تستطيعها شاعرة فى هذا العصر الحديث .

وهو يعلم أنه إذا كانت السهولة تثبت الاختلاق فإنه يجب أن يكون

الشعر المتكلف غير مختلق ، والعكس بالعكس ، والحق أن الشعر قديم قبل

مهمل ولاكن لم يصل إلينا فقط ، وأن جليلة كانت تحت كليب ملك

العرب ، فأحر بشعرها أن يكون رقيقاً .

عمرو بن كلثوم . الحارث بن حلزة . طرفة :

وكذلك يرى الدكتور أن معلقة عمرو بن كلثوم مختلقة ، وهى التى

مطلعها :

ألا هُبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمور الأندرينا

لأن فيها رقعة وسهولة لا يناسبان العصر الجاهلي ، وقد عرفت فساد ذلك فيما سبق .

ويرى أن معلقة الحارث بن حلزة كذلك ، لأنه لا يمكن أن تكون مرتجلة كما يزعم الرواة أنه ارتجلها أمام عمرو بن هند ، وظاهر أن كونها غير مرتجلة لا يلزم منه أن تكون مختلفة .

وأما طرفة بن العبد فهو عنده من ربعة ، ولكن شعره لا يشبه شعر غيره من الشعراء الربعيين في رفته وسهولته ، بل فيه من متانة اللفظ وغرابته ما يشبه شعر المضرين ، فليس ذلك الشعر إلا مختلفاً ، وإلا فكيف شد طرفه عن شعراء ربعة ؟ ولا يخفى أن في مضر شعراء يمتاز كثير منهم بضخامة الشعر ، وفيهم قليل لا ضخامة في شعره ويشذ عن إخوانه ، فلا غرابة في أن يشذ طرفة في ذلك عن شعراء ربعة ، لأن الشاعر قد يتأثر بظروف خاصة به ، فيجىء شعره مخالفاً لشعر قومه ؟

(٢)

قصة ابراهيم واسماعيل

قصة إبراهيم وإسماعيل من الناحية الدينية والعلمية :

سأتكلم هنا على قصة إبراهيم وإسماعيل لأن لها علاقة معروفة بالاستاذ طه حسين ، وأريد الآن أن أذكر الأصل الذي أثار الشكوك في هذه القصة ، ثم أتناوله بالرد العلمى المسهب ، وهو كتاب لبعض المبشرين المسيحيين سأذكره فيما بعد :

فإنه إذا علم أن الطعن في هذه القصة لبعض المبشرين الذين عرفوا بالتعصب على الإسلام لا يصح أن يقال باسم العلم البرىء من التعصب : إنه لا يكفى في إثبات وجود إبراهيم وإسماعيل أن تحدثنا التوراة والقرآن عنهما ، ولا يصح أن يقال : إنهما لم يهاجرا إلى مكة ولم يبنيا الكعبة ، ولا إنه لم تكن العرب المستعربة ومنهم قريش قوم النبي من أبناء إسماعيل ، وليست هذه القصة إلا نوعا من الحيلة في إثبات الصلة بين العرب واليهود والإسلام واليهودية ، وأقدم عصر يمكن أن تكون قد نشأت فيه إنما هو العصر الذى استوطن اليهود فيه شمال البلاد العربية ، وشبت بينهم وبين أهلها حروب انتهت بشيء من المسالمة والمهادنة ، وكان هذا الصلح منشأ هذه القصة التى تجعل العرب واليهود أبناء أعمام ، وقد كانت قريش مستعدة كل الاستعداد لقبول مثل هذه الأسطورة فى القرن السابع للمسيح ، فقد انتهت فى أول هذا القرن إلى حظ من النهضة السياسية والاقتصادية

والدينية الوثنية ، وكانت تحاول أن توجد في البلاد العربية وحدة سياسية وثنية مستقلة تقاوم تدخل الروم والفرس والحبشة وديانتهم في البلاد العربية ، فمن المعقول أن تبحث هذه المدينة الجديدة عن أصل تاريخي قديم يتصل بالأصول التاريخية المأجدة التي تتحدث عنها الأساطير ، وقد قبلت قريش هذه الأسطورة كما قبلت روما قبلها أسطورة أخرى صنعها لها اليونان تثبت أن روما متصلة بإينياس صاحب طروادة ، وقد جاء الإسلام فاستغلها لسبب ديني ، وقبلها كما قبلتها قبله قريش ، وإذن فيستطيع التاريخ الأدبي واللغوي ألا يحفل بها عند ما يريد أن يتعرف أصل اللغة العربية الفصحى .

كما لا يصح أن يقال باسم العلم : إن المسلمين يزعمون أن الإسلام كان له أولية في بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي ، وأن خلاصة الإسلام هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه الله إلى الأنبياء من قبل ، وقد ذكر القرآن شيئاً سماه صحف إبراهيم ، ودينياً غير دين اليهود والنصارى ، هو ملة إبراهيم أو الحنيفية السمحة التي لا يعرف معناها الصحيح ، ولما ظهر الإسلام ووجد أن كلا من اليهود والنصارى قد استأثر بدينه وتأويله ، ولم يكن أحد قد احتكر ملة إبراهيم ، أخذ المسلمون يردون الإسلام في خلاصته إلى دين إبراهيم الذي هو أقدم وأنتق من دين اليهود والنصارى فكل هذا لم يقل بلسان العلم البىء من التعصب ، وإنما جاء في ذيل كتاب - مقالة في الإسلام - لجرجيس صال الانكليزي ،

وهو يقع في ٣٢١ صفحة ، وقد عرّبه من يدعى هاشمياً العربي ، وهو كما
قال لي بعض العلماء الباحثين القس زويمر المعروف للناس في مصر ، وقد
جعل لتعريبه ذيلًا يقع في ٩٥ صفحة . أيد فيه بعض ماجاء في الكتاب
الذي عرّبه ، ورد بعضه الآخر الذي لا يوافق وظيفته في التبشير ، وكان من
هذا قصة إسماعيل وهجرته إلى مكة وانتساب العرب المستعربة إليه ، فجر جيس
صال - وهو من علماء القرن الثامن عشر - يرى صحة هذا ، وهو العالم المدقق
الذي كان يعرف كثيراً من اللغات الشرقية ، وخصوصاً اللغة العربية التي
عرفها معرفة مكنته من ترجمة القرآن إلى اللسان الانكليزي ، وكان من
النزاهة وحب الإنصاف بحيث حمل الغلاة من أهل دينه على رميه بالمروق من
النصرانية ، وهاشم العربي المبشر المجهول يرى في ذيله الذي طبع مع
أصله في سنة ١٨٩١ م - ١٣٠٩ هـ خلاف ما يراه هذا العالم المنصف في
قصة إبراهيم وإسماعيل .

فقد جاء في ذيل كتاب - مقالة في الاسلام - من صفحة (١٠) إلى
(صفحة ٢٥) ما يمكن اختصاره في الكلمات الآتية :

ذهب المسلمون إلى أن إسماعيل سكن مكة ، والتوراة التي لم نعلم
بوجوده إلا منها تقول : إنه لما طرد من بيت أبيه إبراهيم سكن في بيرة
غاران ، وهي بيرة سينا بين مصر وبلاد ثمود ، وتبعد عن مكة بعداً
شاسعاً . وتقول إنه لما مات أبوه أتى فدفنه في مغارة المكفيلة بقرية أربع
من حبرون التي بأرض كنعان ، وبين هذه القرية ومكة مسافة لا يقدر

الراكب المجد أن يقطعها في أقل من عشرة أيام ، فلو كان إسماعيل في مكة
عندما أخبر بموت أبيه لما استطاع أن يمضى فيدفنه إلا بعد عشرين يوماً
من موته وهذا غير معقول . وتقول إن أمه اتخذت له زوجة مصرية ، وهذا
يدلّ على أنهما كانا قريبين من مصر في بركة سيناء ، ويزعم المسلمون أنهما
لما نزلا في مكة وجدا بجوارها قبيلة جرهم من العرب العاربة ، فزوجته أمه
بنّت أميرها ، وهذا غير معقول ، لأنه لم يكن إلا عبداً هجيناً طريداً تأبى
نخوة العرب أن يأخذ بنت أميرهم مثله ، وهم الذين أنفوا من مصاهرة كسرى
أبرويز لأنه لم يكن عربياً ، وكان هذا سبباً في غضبه على النعمان ملك عرب
الحيرة وقتله له ، ومن الجائز أن يكون إسماعيل قد تزوج بامرأة من سوقة
العرب بعد امرأته المصرية إلا أنها لم تكن أم بنيه ، ولم يحى ذكرها في
التوراة ولا في تاريخ يوسفوس ، بل ذكر يوسفوس في تاريخه أن
زوجة إسماعيل أم بنيه الاثني عشر كانت مصرية ، فليس إذن في التوراة
ولا في تاريخ يوسفوس وهما أهم مصادر التاريخ القديم ما يثبت أن إسماعيل
سكن مكة ، وأنه جدّ العرب المستعربة ، وأنه هو الذي بنى مع أبيه الكعبة ،
بل الذي فيها يثبت خلاف ذلك — وحقبة الأمر في قصة إسماعيل
وسكناه مكة أنها دسيسة لفقها قدماء اليهود للعرب تزلفاً إليهم ، وتذرعاً بهم
إلى دفع الروم عن بيت المقدس ، أو إلى تأسيس مملكة جديدة لهم في بلاد
العرب ، فقالوا لهم نحن وأتم إخوة وذرية أب واحد ، وهذا سنن مألوف
في اليهود ، فأنهم متى رأوا المصلحة في التودد إلى قوم قالوا لهم إنا إخوتنا ،

وقد حاولوا مرة أن يخذعوا اليونان بهذه الحيلة ليتدربوا لهم فخابوا، ثم فعلوا ذلك مع العرب لما زحف عليهم تيطس بجيش الروم، ليجروهم إلى مساعدتهم فلم يظفروا بمرادهم، ثم نكبوا فهاجر كثير منهم إلى جزيرة العرب، ولم يألوا جهداً منذ ذلك إلى ظهور الإسلام في تفهيم العرب أن بينهم وبينهم قرابة، حتى صدقوا هذه الأكذوبة آخر الأمر، لأنهم كانوا أجهل من أن يردوها، ولما ظهر محمد رأى المصلحة في إقرارها فأقرها، وقال للعرب إنه إنما يدعوهم إلى ملة جدتهم هذا الذي يعظمونه من غير أن يعرفوه، ولا سبيل إلى معرفة أصل العرب على طريق الجزم، إلا أن الذي يرجحه علماء هذا العصر أن العرب العاربة قوم هاجروا من الحبشة إلى اليمن، وعبروا بحر القلزم بالقرب من عدن، وأن العرب المستعربة الذين يزعم المؤرخون أنهم ذرية إسماعيل كذلك من أفريقية، إلا أنهم عبروا إلى الحجاز من خليج العقبة، أما أبناء إسماعيل فقصارى أمرهم أنهم دخلوا وهم عدد قليل في قبائل العرب العديدة التي كانت تجاور منازلهم، فاختلفوا بهم، وما كانوا منهم إلا كحصاة في فلاة.

فهذا ما قاله ذلك المبشر في إنكار قصة إبراهيم وإسماعيل، وإنما حمله على هذا ما جاء من البشارات في كتب العهد القديم، وهي التي تبشر الناس بنبي من أبناء هاجر أم إسماعيل، وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا هو السرف في تلك الجرأة على التاريخ التي يحاول بها المبشرون أن ينكروا أن النبي وقومه من قريش والعرب المستعربة من أبناء إسماعيل عليه السلام، فلننظر الآن في هذه البشارات قبل الرد على تلك المطاعن:

بشارات العهد القديم بالنبي المنتظر :

البشارة الأولى - جاء في الأصحاح الثامن عشر من سفر الاستثناء وهو بمنزلة فصل من فصول التوراة (وسوف أقيم لهم نبياً مثلك من بين إخوتهم وأجعل كلامي في فمه) وضمير إخوتهم لأسباط إسرائيل الاثني عشر ، وليس إخوتهم إلا أبناء إسماعيل ، فيكون النبي المبشر به منهم ، ولم يظهر نبي بعد موسى من غير بني إسرائيل إلا محمد صلى الله عليه وسلم ، فيكون من بني إسماعيل .

البشارة الثانية - جاء في الأصحاح الثالث والثلاثين من سفر الاستثناء (جاء الرب من سيناء ، وأشرق لنا من ساعير ، واستعلن من جبل فاران ومعه ألوف الأطهار) وفاران جبل من جبال مكة ، وبرية فاران هي التي سكن بها إسماعيل كما جاء في التوراة ، فتكون هجرته إلى مكة .

البشارة الثالثة - جاء في الأصحاح السابع عشر من سفر التكوين وهو من أسفار التوراة (وعلى إسماعيل أستجيب ، هو ذا أباركه وأكبره وأكثره جداً فسيلد اثني عشر رئيساً ، وأجعله أباً لشعب كبير) فذلك الشعب الكبير هو العرب المستعربة التي تنسب له ، ولا يصح أن يكون هو ذلك العدد القليل الذي قال عنه ذلك المبشر مخالفاً بشارة التوراة التي يقدها إنه اختلط بقبائل العرب العديدة التي تجاوره ، ولم يكن منهم إلا كحصاة في فلاة .

البشارة الرابعة - جاء في سفر أشعياء (لترفع البرية صوتها ، الديار التي سكنها قيدار) وقيدار من أبناء إسماعيل ، وبعض علماء المسيحيين

يحمل تلك البشارة على المسيح عليه السلام ، فتكون بشارة بان ديانتته
 ستنتشر في بلاد العرب ، ولكن الذي انتشر في تلك البلاد هو الاسلام ،
 وبه رفعت البرية صوتها باسم الله بعد أن كانت ترفعه باسم الأصنام .
 وحينئذ لا يكون هناك دس من اليهود في تلك القصة ، لأنهم كانوا أمام
 بشارات من كتبهم الدينية تبشرهم بنبي من أبناء إسماعيل ، وتخبرهم بأن أبناء
 سيكون منهم شعب كبير ويكون لهم شأن عظيم ، فهم لم يخترعوا ذلك من أنفسهم
 اختراعاً ، وإنما حملهم على تبشير العرب بنبي يظهر منهم تلك النصوص التي
 يجدونها في كتبهم ، لإرادة الدس ، ولأحب التزلف إلى العرب العدنانية ،
 وهذا هو الذي كان العدنانيون يجهلونه وعرفه لهم اليهود ، لأنهم لم يكونوا
 أهل كتاب ، ولم يطلعوا على تلك البشارات ، أما أنهم من أبناء إسماعيل
 فكانوا يعرفونه من أنفسهم ، ولم يكونوا في حاجة إلى اليهود ليخبروه لهم ،
 لأنهم أعلم الأمم بالانساب ، وقد اعترف لهم الأفوه الأودي من القحطانيين
 بهذا قبل الإسلام في قوله :

يا بني هاجر سامت خطة أن تروموا النصف منا ونجار

ويمكننا بعد هذا أن نرد المطاعن في قصة إبراهيم وإسماعيل بما يأتي :

١ - أن التوراة والإنجيل والقرآن قد أثبتت وجود إبراهيم وإسماعيل ، وهي من أهم مصادر التاريخ القديم .

٢ - أن بشارة التوراة تكون غير صحيحة إذا لم يكن أبناء إسماعيل

هم العرب المستعربة . لأنهم ذلك الشعب الكثير العدد العظيم الشأن ، وهو
 الذي قام بذلك الدور العظيم في تاريخ الانسانية بعد الإسلام ، وإلا فأن
 أبناؤه إذا لم يكونوا أولئك العرب ؟ أم ذلك العدد القليل الذي ضاع

في العرب كما تضيع الحصاة في الفلاة كما قاله ذلك المبشر الذي أعماه
 النعصب ؟ حتى خالف بذلك التوراة التي يدين بصدقها ، وكذب على التاريخ
 كذباشنيعا ، أم هم قوم انقرضوا وبادوا كما باد غيرهم من الأمم ، فلا يعرف
 لهم خبر ، ولا يعثر لهم على أثر ، فأين قول التوراة إذن (وعلى إسماعيل
 أستجيب هو ذا أباركه - الخ) .

٣ - أنه كان لإبراهيم إسماعيل وإسحاق ، وكان لإسحاق يعقوب ،
 وليعقوب الأسباط الاثنا عشر ، وإليهم ينتسب شعب اليهود الذي يبلغ
 عدده اليوم عشرات الملايين ، ولا شك أن أبناء إسماعيل يجب أن يبلغوا
 مثل عدد اليهود على الأقل ، لأن هذا مما يجعل النسبة محفوظة بين أبناء
 الأخوين : إسماعيل وإسحاق ، وهذا لا يمكن إلا إذا كان أبناؤه هم العرب
 المستعربة ، لا ما يذهب إليه ذلك المبشر فيما سبق .

٤ - أنه لو صح أن انتساب العرب المستعربة إلى إسماعيل كان
 بدسيسة من اليهود فلما جاء الاسلام استغلها لمصلحته لبادر اليهود إلى
 تكذيب النبي في انتسابه إلى إسماعيل ، وقالوا له إنا كنا نندس على العرب
 ونضحك على ذقونهم ، ولكن ذلك لم يكن ، ولو كان لسمعنا صداه في
 القرآن ، ورد عليهم فيه كما رد عليهم فيما كانوا يطعنون به على النبي من غيره .

٥ - أن القرآن أخبر أن اليهود في الجاهلية كانوا يستفتحون على من
 كان يؤذيهم من الأوس والخزرج وغيرهم ممن نزلوا بجوارهم بعد أن أجلاهم
 الروم عن الشام بهذا النبي الذي تبشر به التوراة ، وتقول إنه يمحق الشرك
 دين الأوس والخزرج وغيرهم من العرب ، وينصر التوحيد دين اليهود ،

ويملاً البرية تسيحاً وتقديساً ، كما قال الله تعالى في الآية - ٨٩ -
 من سورة البقرة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا
 من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ماعرفوا كفروا به فلغنة
 الله على الكافرين) فلم يكن اليهود إذن يدسون على العرب ، بل كانوا
 يستفتحون ويصرخون من ظلمهم ، ويعزون أنفسهم بهذا النبي الذي
 يظهر من ظالمهم فينتقم لهم منهم ، وقد ذكر الأستاذ طه حسين أن حكم
 القرآن هو الحكم الصحيح في كل ما يتعلق بالعرب في جاهليتهم ، وقال :
 إن مرآة الحياة الجاهلية يجب أن تلمس في القرآن لا في الشعر الجاهلي ،
 لأن نص القرآن لاسبيل الى الشك في صحته فيما ينبىء به عن تلك الحياة .

٦ - أن اليهود لما هاجروا الى جزيرة العرب بعد أن أجلاهم الروم
 عن الشام لم تتوجه أنظارهم نحو مكة ، وإنما توجهت نحو الأماكن الخصبه
 في الجزيرة ، لأن أمة اليهود لم تنشأ في الصحارى حتى تألف السكنى بوادى
 مكة ، وهو لم يكن يصلح للحرث والزرع اللازمين لأمة متمدينة مثل أمة
 اليهود ، فنزلوا بالمدينة وما حوالها ، وكانت لهم فيها زروع وأثمار وحصون ،
 ونزلوا باليمن أيضا ، وهناك نشر وادينهم حتى اعتنقه سراة اليمن وأشرافها ،
 وكان لذلك أثر في الخصومة التي كانت بين أهل اليمن وبين الحبشة ، لأنهم كانوا
 نصارى ، وكان أهل اليمن قد اضطهدوا نصارى نجران ، كما ذكر القرآن
 هذا في سورة البروج ، فاليهود إذن لم ينزلوا في جزيرة العرب إلا بين
 العرب العاربة من الأوس والخزرج في المدينة ، ومن قبائل حمير في اليمن ،
 والعرب العاربة أبناء قحطان ، فلو كان اليهود في حاجة إلى الدس والتزلف

للعرب وتفهمهم زوراً أنهم أبناء إسماعيل بن إبراهيم ليثبتوا بذلك القرابة بينهم وبين العرب لكان أولى بهذا العرب العاربة الذين خالطوهم في المدينة واليمن ، لاسكان مكة الذين لم يكونوا في حاجة إلى التزلف اليهم لبعدهم عن ديارهم .

٧ — أن اللغة العدنانية لغة العرب المستعربة يوجد بينها وبين اللغة العبرية لغة إسماعيل وإبراهيم كثير من وجوه الشبهه ، كما توجد فروق كثيرة بينها وبين أختها اللغة الحميرية ، وهذا القرب بين اللغة العدنانية واللغة العبرية وهذا البعد بين اللغتين الشقيقتين العدنانية والحميرية يفسره لنا علماء التاريخ واللغة بما هو معروف من أن العرب المستعربة أبناء إسماعيل ، فكان للغة الأصلية ذلك الأثر في اللغة العدنانية الذي أحدث ذلك البعد بينها وبين اللغة الحميرية ، وذلك القرب بينها وبين اللغة العبرية ، ولا شك أن إسماعيل كان يعرف العبرية لغة أبيه ، تعلمها من أمه التي كانت معه في هجرته ، إن لم يكن تعلمها من أبيه قبيل هذا ، وقد كان يزوره في مكة ويكلمه بها .

٨ — أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له غاية إلا نشر الدعوة الإسلامية ، وقد كانت دعوة بريئة نزيهة لم يكن يقصد بها إلا وجه الله ونشر دينه بين الناس ، ولم يحرك اليها طمع في مال أو غيره من أغراض الدنيا ، عاش صاحبها فقيراً ومات فقيراً ورضى أن يحشر في آخرته بين زمرة المساكين ، ولقد اعترف بذلك لها المنصفون في الشرق والغرب ، فلم تكن لتستحل استغلال الكذب لمصلحتها ، والاعتماد على التدليس في

تأييدها ، ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم في قيامه بتلك الدعوة يفره
النسب الشريف والجاه العريض ، فيرضى بالانتساب إلى غير آبائه ، ليكسب
بذلك شرفا عند الناس ، لرضى منهم أن يعاملوه معاملة الملوك الذين يفرم
مثل هذا ، ولم يتواضع لهم ذلك التواضع الذي جعله يعيش فيهم كأخدم ،
ولا يؤثر نفسه بشيء عليهم .

وهذا إلى أن العرب في جاهليتهم كانوا يرون أصابهم أعلى الأصول ،
وأرومتهم أشرف الأرومات ، لا يستثنون من ذلك الفرس والروم أصحاب
الملك والسلطان في عصرهم ، فما ظنك باليهود الذين كانوا من الذلة والمسكنة
بحيث لم يكن هناك شرف في الانتساب إلى أرومتهم ، فلو لم تكن قريش
والعرب المستعربة من أبناء إسماعيل حقيقة لما رضوا بحال من الأحوال
أن يتركوا أرومتهم العربية التي يرونها أعلى من أرومة الفرس والروم
لينتسبوا إلى أرومة اليهود .

دفع الشكوك في انتساب العرب إلى إسماعيل :

بقيت أمور ثلاثة ذكرت في ذيل كتاب — مقالة في الإسلام —
للطعن في انتساب العرب المستعربة إلى إسماعيل وسكناه في مكة وبنائه
الكعبة ، وما أهونها بعد تلك الأدلة الكثيرة التي تفيد الجزم بصحة
انتساب العرب المستعربة إلى إسماعيل :

أولها — أن التوراة ذكرت أن إسماعيل سكن في بركة فاران بعد
أن خرج من بيت أبيه ، وهي بركة سيناء بين مصر وبلاد ثمود وتبعد عن

مكة بعداً شاسعاً . وإنا نبطل هذا بأن فاران جبال بالحجاز منها بكر بن
القاسم بن قضاة القضاعي الذي مات بالاسكندرية سنة ٢٧٧ هـ . وفرج
ابن سهيل الفاراني القضاعي الذي مات سنة ٢٣٨ هـ ، كما جاء في القاموس
وشرحه . وبأن الإمام ابن القيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ - وهو من
العلم والثقة في الدرجة التي يعرفها له العلماء خصوصاً في هذا العصر الذي
بدأ العلماء فيه يعرفون قدر النابغين من علماء المسلمين في العصور السابقة -
ذكر أن جبل حراء الذي ابتدئ رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزول
الوحي فيه وحوله جبال كثيرة لا يزال المكان الذي فيه يسمى فاران
إلى اليوم ، وأن البرية التي بين مكة وطور سيناء تسمى برية فاران . وبأنه جاء
في التوراة أن هاجر وإبناهما لما خرجا من بيت إبراهيم توجها إلى برية بئر
سبع . وكاد يهلك ابناهما فيها عطشاً ، ثم سكننا في برية فاران . ولا شك أن
برية بئر سبع هي برية طور سيناء ، ولا تزال بئر سبع فيها إلى اليوم ، فلا
تكون برية فاران فيها ، وإنما تكون بعدها إلى الحجاز لا إلى الشام الذي
خرج منه ، ولا إلى مصر التي ليس فيها براري .

وأما أن مكة تبعد عن القرية التي مات فيها إبراهيم بعداً شاسعاً لا يمكن
معه أن يأتي إسماعيل منها فيدفن أباه إلا بعد عشرين يوماً من موته وهذا
أمر غير معقول ، فجوابنا عليه أن التوراة لم تذكر أن إبراهيم مات فأتى
ابنه إسماعيل من موطنه ودفنه حتى يعترض علينا بهذا ، وإنما ذكرت
موت إبراهيم وأنه دفنه إسحاق وإسماعيل ، فقد كان إسماعيل إذن حاضراً
موته ، ولم يكن في مكة وقته ثم أتى منها لدفنه ، وليس في التوراة ما يمنع

أن إسماعيل خرج من مكة حين علم بمرض أبيه فأدركه قبل أن يموت
واشترك في دفنه .

ثانيها - أن التوراة ذكرت أن أمه اتخذت له زوجة مصرية ، ولم
يجيء فيها أنه تزوج من العرب الذين كانوا يأنفون أن يزوجوا بناتهم غير
عربي ، وجوابنا على هذا أن التوراة ذكرت حقيقة ذلك ، وليس في ديننا
ما يمنع أن يكون لإسماعيل زوجة مصرية مع زوجات أخرى ، فقد كان
تعدد الزوجات سنة ذلك العصر ، ولكنها لم تذكر أنه لم يتزوج من
غيرها ، والتوراة لم تعن بتاريخ إسماعيل ، لأنه لم يكن يهمها إلا عامود
نسب بني إسرائيل من إسحاق ، فلم تذكر عنه إلا كلاماً قليلاً لا يذكر ، في
حين أنها ذكرت أنه عاش ١٣٧ سنة ، وولد اثني عشر رئيساً ، فأين قضى
تلك السنين الطوال ؟ وكم كان له فيها من الزوجات ؟ وما هي الأمكنة التي
نزل فيها بأولاده ؟ وكيف كانوا يعيشون ويحيون ؟ وأين أولاده وأولاد
أولاده ؟ إلى غير ذلك من أمور كثيرة لم تذكرها التوراة ، لأنه لم يكن
يهمها أمر إسماعيل كما كان يهمها أمر إسحاق ، وإنما كان يهم أبناء العرب
المستعربة ، فلناخذ تاريخهم عنهم ، وإذا كان فيه ما يؤخذ عنهم فأى تاريخ
أمة من الأمم القديمة لم يؤخذ عليه مثل ما أخذ عليهم ؟

وأما أن العرب كانت تأنف أن تزوج بناتها ذيرعربي فهذه عادة كانت
حقيقة فيهم ، ولكن أى تاريخ يثبت لنا أنها كانت فيهم على عهد إبراهيم
وإسماعيل ؟ على أن إسماعيل لم يكن عبداً هجيناً طريداً حتى يأنف العرب
أن يزوجه منهم ، وإنما كان أبوه إبراهيم العظيم الذي كان له مع ملوك

عصره حوادث وأحاديث تخبرنا عنها التوراة ، وكانت أمه هاجر مصرية من ذلك الشعب المصرى العريق فى المدينة والحضارة .

على أن الذى أنكر أن يكون إسماعيل تزوج غير مصرية لم يسهه أمام نصوص التاريخ القاطعة إلا أن يقول بأنه من الجائز أن يكون قد اتخذ له زوجة من سوقة العرب ، ولم يسهه أمام ذلك أيضاً إلا أن يرجع فيقول إن أبناء إسماعيل اختلطوا بالعرب فأصبحوا لا يعرفون بينهم ، وما كانوا منهم إلا كحصاة فى فلاة ، وليس ذلك إلا رجوعاً عن ذلك الإنكار والعناد ، ولكن بثوب شفاف من الخداع .

ثالثها - أن تاريخ يوسف لم يذكر أن إسماعيل سكن مكة ، ولم يجيء فيه أنه جد العرب المستعربة ، بل جاء فيه أن أبناءه الاثنى عشر كانوا أبناء زوجته المصرية . وجوابنا على هذا أن تاريخ يوسف لا يهمننا أمره ، لأنه تاريخ وضعى يجوز عليه الخطأ والغفلة ، على أنه لم يكن إلا خلاصة للتوراة . فلا يمكن أن يؤخذ منه تاريخ إسماعيل بتفصيل ، ولم تذكر التوراة أن أم بنى إسماعيل كانت مصرية ، فمن أين أخذ هذا المؤرخ أنها كانت مصرية وهو لم يكن يعتمد إلا على التوراة ؟

قصة إبراهيم وإسماعيل والأدب الجاهلى :

فهذه قصة إبراهيم وإسماعيل من الناحية الدينية والعلمية ، ويبقى النظر فى هذه القصة من الناحية الأدبية ، أى من ناحية علاقتها بالأدب الجاهلى واختلاف لهجات الأمة العربية فى الجاهلية إلى قحطانية وعدنانية ، واختلاف لهجات القبائل القحطانية والعدنانية أيضاً .

وقد يقال إنه لا علاقة بين هذه القصة وبين الأدب الجاهلي ، لأنها قصة دينية تاريخية ، وهذا الأدب لا علاقة لها من هذه الناحية ، والجواب عن هذا أن هذه القصة ظهرت علاقتها بالأدب الجاهلي من اليوم الذي طعن فيه بعض المستشرقين ومن اقتدى بهم في صحة هذا الأدب ، فقد ظنوا أنه لا يستقيم الطعن فيه بأنه لا يمثل حال اللغة في العصر الجاهلي إذا كانت العرب العدنانية من أبناء إسماعيل عليه السلام ، وكانت لغتهم العدنانية مأخوذة من اللغة الحميرية ، وهي لغة جرهم من العرب العاربة الذين كانوا بجوار مكة ونزل فيهم إسماعيل وتعلم العربية منهم ، فانه على ظنهم إذا كان أبناء إسماعيل قد تعلموا العربية من العرب العاربة كانت لغة الفريقيين واحدة ، ولم يكن هناك ما يؤخذ على الأدب الجاهلي في وروده بلغة واحدة ، وهي اللغة العدنانية ، سواء منه ما ينسب إلى شعراء اليمن ، وما ينسب إلى شعراء الحجاز ، ولم يمكن أن يقال إنه لا يمثل حال اللغة وما فيها من فروق بين اللغة الحميرية واللغة العدنانية في ذلك العصر ، ولكن الفروق بين اللغتين ثابتة لا يمكن إنكارها ، فقد كان هناك خلاف جوهري بين اللغتين في اللفظ وفي قواعد النحو والتصريف ، ولدى العلماء الآن نقوش ونصوص تثبت ذلك ، وقد روى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول : ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا . وإذن فلم تكن الصلة بين اللغة العدنانية واللغة الحميرية إلا كالصلة بين اللغة العربية وأي لغة أخرى من اللغات السامية كالعبرية والسريانية .

وإننا نرد هذا بأمر :
أولها - أنهم أخذوا على الشعر الجاهلي أنه لا يمثل ما كان بين اللغة

للعدنانية من اختلاف في اللهجات ومذاهب الكلام ، فإذن كانت هناك فروق في اللغة العدنانية نفسها . وهي لغة قبائل تجمعها رابطة واحدة وقطر واحد هو قطر الحجاز ، وإذن لا يصح أن يقال إنه إذا كان أبناء إسماعيل قد تعلموا العربية من العرب العاربة ووجب أن تكون لغة الفريقين واحدة ، وألاّ يكون بينهما فروق ، فإنه إذا كان اختلاف المكان في قطر واحد أحدث تلك الاختلافات في اللغة العدنانية نفسها ، فبالأولى يقتضى أكثر من ذلك بين اللغة الحميرية واللغة العدنانية انفراد المتكلمين باللغة الأولى في اليمن ، وانفراد المتكلمين باللغة الثانية في الحجاز ، وإذن لم يكونوا في حاجة إلى إنكار نسبة العرب المستعربة إلى إسماعيل ، ولا إلى إنكار تعلم إسماعيل وأبنائه العربية من العرب العاربة ، وإنما هو ذلك الظن الخاطيء .

ثانيها - أن إسماعيل كما تقول التوراة خرج من بيت أبيه وهو مرأق يعرف لغته ، ولا بد أن يكون لذلك تأثير في لغة أبنائه من العرب المستعربة يوجب أن يكون بينها وبين لغة العرب العاربة خلاف وفروق ، إذ لا يكون الطاريء كالأصيل في لهجته ، كما يشاهد ذلك الآن ، وهذا يستلزم أن تكون اللغتان مختلفتين لا متحدتين كما يزعمون ، فقد ذكروا أنه إذا صح أن إسماعيل تعلم هو وأبناؤه لغته من العرب العاربة فلا بد أن تكون لغته ولغة أبنائه كلفتهم ، ونسوا أنه كانت له لغة أخرى ألفها لسانه واعتاد النطق بها ، فلا يمكن أن يكون نطقه باللغة الجديدة كنطق أهلها من العرب العاربة .

ثالثها - أنهم يزعمون أن الفروق جوهرية بين اللغة الحميرية واللغة

العدنانية ، وأن الصلة بين اللغتين كالصلة بين اللغة العربية وأى لغة أخرى من اللغات السامية ، ولا ندرى أيهلون في هذا أم يجدون ؟ فإنه إذا صح أن الصلة بين اللغتين كذلك لم يصح اندراجهما تحت اسم واحد هو اللغة العربية . وإلا صح أن يطلق أيضا على اللغة العبرية واللغة السريانية ، لأن منزلتهما من اللغتين العربيةتين كمنزلة أحدهما من الأخرى ، والذي يثبتته التاريخ أن الخلاف بين اللغة الحميرية واللغة العدنانية لم يكن إلا كالخلاف بين فروع اللغة العدنانية ، فما تمتاز به لغة حمير باليمن الوتم وهو جعل السين تاء كالنات في الناس ، والشنشنة وهو جعل الكاف شينا مثل لبيش في لبيك ، والطمطمانية وهي وضع أم مكان أل مثل طاب امهواء في طاب الهواء ، وهذه الفروق لا تمتاز عن الفروق التي حدثت بين فروع اللغة العدنانية ، فربيعة ومضر تجعل بعد كاف الخطاب في المؤنث شينا ، وهو ما يسمى بالكشكشة ، مثل رأيتكش في رأيتك بكسر الكاف ، وتجعل بعد كاف الخطاب في المذكر أو مكانها سينا ، وهو ما يسمى بالكسكسة ، وقيس تجعل الهمزة المبدوء بها عينا ، مثل عنك بتشديد النون في إنك . وهذيل تجعل الحاء عينا ، مثل العلال في الحلال ، وسعد وهذيل وقيس تجعل العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء ، مثل أنطى في أعطى .

إلى غير ذلك من فروق كثيرة تجعل البعد بين هذه اللغات العدنانية وبين لغة قريش التي نزل بها القرآن وورد بها الشعر الجاهلي وهي فرع

من هذه اللغة مثل البعد بينها - أعنى لغة قريش - وبين لغة حمير ،
والحق أنه اختلاف في اللهجات ومذاهب الكلام لا يصح معه أن يقال إن
الصلة بين اللغتين العربيتين الشقيقتين مثل الصلة بين إحداهما وأى لغة
أخرى من اللغات السامية . وإلا فما هذه الرابطة التي كانت تربط بين تلك
القبائل في الجزيرة العربية كلها ، وكانت قريش تحاول بوساطتها قبيل
الإسلام أن توجد في البلاد العربية وحدة سياسية وثنية مستقلة تقاوم
تدخل الروم والفرس والحبشة وديانتهم في البلاد العربية ، إن لم تكن
هذه الرابطة رابطة اللغة العربية التي لم يكن يوجد بين فروعها في سائر
الجزيرة إلا مثل تلك الفروق السابقة التي لا تؤثر في وحدتها ولا تجعلها
لغات مستقلة .

أما تلك النقوش والنصوص التي عثر عليها العلماء وتثبت أن الفرق
جوهري بين اللغة الحميرية واللغة العدنانية في النحو والتصريف فإنها اذا صحت
لا يمكن إلا أن تكون من آثار الحميريين قبل حادثة سيل العرم وتفرقهم
في الجزيرة تفرقا أوجد في اللغة العربية آثارا وأحوالا لم تكن فيها قبل
تلك الحادثة ، وكان ذلك بتأثير اختلاطهم بغيرهم بعد تركهم اليمن ، وإذا
كان هذا حال تلك النقوش والنصوص فلا يمكن أن يؤخذ منها إلا أن
اللغة الحميرية مرت في دور قبل حادثة سيل العرم يخالف ما صارت إليه
بعدها في النحو والتصريف ، إذ أصبحت بتأثير الاختلاط كاللغة العدنانية
في نحوها وتصريفها .

وأما قول أبي عمر بن العلاء — ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا — فلم يكن يعني به إلا تلك القروق التي ذكرنا بعضها منها ، ولا تزيد عن الفروق بين فروع اللغة العدنانية ، ولم يكن يعني أن منزلة اللغة الحميرية من اللغة العدنانية كمنزلة إحداهما من اللغة العبرية أو السريانية . ويمكن مع هذا حملة على الحميرية قبل حادثة سيل العرم .

رابعها — أن وفود اليمن التي وفدت على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ظهور الإسلام كانوا يكلمونه من غير حاجة إلى مترجم ، ولو كانت الصلة بين لغة اليمن واللغة العربية الفصحى — لغة قریش — كالصلة بين إحداهما وأى لغة أخرى من اللغات السامية كالعبرية لما أمكن هذا ، لأنه ما كان يمكنه أن يخاطب اليهود بعبريتهم أو السريان بسريانيتهم ، فكيف أمكنه أن يخاطب أهل اليمن بلغتهم إذا كان البعد بينهما وبين لغته كالبعد بين لغته والعبرية أو السريانية ؟

خامسها — أن العرب كانت لهم في الجاهلية أسواق جامعة في سائر بلاد الجزيرة ، فكانوا ينزلون دومة الجندل أول يوم من شهر ربيع الأول ، ثم ينتقلون إلى هجر بالبحرين ، فتقوم سوقهم بها في شهر ربيع الآخر ، ثم يرتحلون نحو عَمَّان بالبحرين فتقوم سوقهم بها إلى أواخر جمادى الأولى ، ثم ينزلون سوق المشقر بالبحرين أول يوم من جمادى الآخرة ، ثم ينزلون سوق صحار ، فيقيمونها خمسة أيام لعشر يمضين من رجب الفرد ، ثم ينزلون بالشَّحْر ، فيقيمون سوقها في النصف من شعبان ، ثم يرتحلون إلى — عدن بين — باليمن ، وبعد سوقها يرتحلون إلى سوق حضرموت نصف

ذى القعدة، ثم ينزلون صنعاء فتقوم أسواقهم بها .

وكانت لهم أسواق أخوى كذى المجاز بعرفة ، وسوق مجنّة ، وهى تقام قرب موسم الحج ويؤمها كثير من قبائلهم ، وكسوق حباش فى ديار بارق ، وأسواق كانت بين دورهم ودور العجم .

فهل عهد مثل هذا الاختلاط إلا فى أمة لها لغة واحدة ، وإن كانت مختلفة اللهجات ، حتى يمكنها أن تتفاهم فى تلك الأسواق ، وتتبادل البيع والشراء ، كما يتفاهم المصريون اليوم فى أسواقهم ، ولا يؤثر فى ذلك اختلاف لهجاتهم .

سادسها — أن سوق عكاظ — وقد أنشئت بعد عام الفيل بخمس عشرة سنة ، وذلك سنة — ٥٤٠ للميلاد — كان يؤمها الشعراء والخطباء من سائر القبائل العربية من عدنانية وقحطانية ، فيتناشدون الأشعار ويلقون الخطب ، وفيها ضربت للنابغة قبة من آدم ليتحاكم إليه الشعراء ، وقد أنشد فيها الأعشى والخنساء وحسان فى قصة مشهورة ، وكان هؤلاء الشعراء من قبائل مختلفة ، فالنابغة من ذبيان من العرب الهدنانية ، وحسان من الأوس والخزرج من القبائل القحطانية ، فهل كان مثل هذا يصح لو كانت منزلة اللغة الحميرية من اللغة العدنانية كمنزلة إحداهما من أى لغة أخرى سامية ؟

سابعها — أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو من قريش نزل بالأوس والخزرج بعد الهجرة ، وهما من العرب العاربة ، وبين مكة والمدينة بعد شامع ، فلم يجد منهم إلا قوما توافق لغتهم لغته ولغة من كان معه من المهاجرين .

ثامنها — أن النابغة الذبياني وهو من قلب الجزيرة العربية كان يمدح
 النعمان بن المنذر ملك الحيرة في جنوب الجزيرة ، فلما غضب عليه قصد
 الغساسنة في شمالها بجوار الشام فدحهم ، ومثل هذا لا يكون إلا إذا كانت
 لغة هذا الشاعر وهو من قلب الجزيرة ولغة المناذرة بالحيرة ولغة
 الغساسنة بالشام واحدة لا تختلف إلا في لهجاتها اختلافا لا يؤثر في
 وحدتها .

تاسعها — أنا إذا سلمنا أن الفرق جوهرى بين اللغة الحيرية واللغة
 العدنانية فهذا لا يدل على أكثر من أن اللغة العدنانية لم يتعلمها
 العرب المستعربة من العرب العاربة ، ولا ينفي بحال نسبتهم إلى إسماعيل
 وإبراهيم ، وليس في القرآن أن إسماعيل تعلم العربية من العرب العاربة ،
 والحديث الذي قيل إنهم يروونه ويتخذونه أساسا لهذه النظرية — وخلاصته
 أن أول من تكلم بالعربية ونسى لغة أبيه إسماعيل بن إبراهيم — إن صح
 فرما يفيد عكس هذه النظرية ، فإنه إذا كان إسماعيل أول من تكلم العربية
 فهو إذن لم يأخذها عن غيره من العرب العاربة ، ولم يتعلمها منهم ، فليكن
 إسماعيل أبا للعرب المستعربة ، ولتكن مع هذا اللغة العدنانية لغة مستقلة
 عن اللغة الحيرية ، وليثبت العلم الحديث ذلك بنقوشه ونصوصه أو لا يثبت ،
 فليس في ذلك ما يؤثر في ديننا أى تأثير ، وقد كان أبو عمر وابن العلاء
 يرى هذا الرأي في زعمهم ، ولم يقدح عنده في نسبة العرب المستعربة إلى
 إسماعيل .

قدم الإسلام في بلاد العرب :

يقول من ينكر قدم الإسلام في بلاد العرب : إن المسلمين أرادوا أن يثبتوا أن للإسلام أولية في بلاد العرب ، وأن خلاصة الدين الإسلامي هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه الله إلى الأنبياء ، وأنه ليس إلا ملة إبراهيم التي كانت دين العرب قبل أن تنصرف عنها إلى عبادة الأوثان ، فحكوا لنا عن أفراد قليلين كانوا يظهرون بين العرب قبل الإسلام من حين إلى حين ، ويرفضون عبادة الأصنام ، ويعبدون الله رب أبيهم إبراهيم ، ووضعوا أحاديث وأشعاراً في ذلك نسبوها إلى الجاهليين ، لا شيء إلا لتثبت أن للإسلام في بلاد العرب قدمة وسابقة .

فليعلم من ينكر هذا أن المسألة ليست مسألة أحاديث وأشعار ، وإنما ذلك أمر جاء به القرآن الكريم ، قال الله تعالى في الآية - ١٦١ - من سورة الأنعام (قل إني هادي ربي إلى صراط مستقيم ديناً قياماً إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) وقال تعالى في الآية - ١٣ - من سورة الشورى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) . وقد أثبتنا بالأدلة القاطعة أن إسماعيل سكن مكة وأسس فيها أول بيت وضع لعبادة الله ، فقد كان للإسلام إذن سابقة في بلاد العرب ، ثم تركوه إلى عبادة الأصنام لما طال عليهم العهد ، ولم يأت من يرشدهم إليه بعد إسماعيل ، ولا يصح أن يستبعد هذا ويؤخذ من انتشار عبادة الأصنام في العرب قبل الإسلام أنه لم يكن لهم سابقة إسلام ، فهؤلاء

بنو إسرائيل كانوا يتركون عبادة الله على ما سنه لهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب وموسى إلى عبادة الأصنام حيناً بعد حين ، والأنبياء لم ينقطع وجودهم بينهم من موسى إلى عيسى عليه السلام ، فكيف يستبعد أن يكون في العرب إيمان ثم انصرفوا عنه إلى عبادة الأصنام ؟ وهم لم يبعث إليهم من يرشدهم إليه بعد إسماعيل إلى بعثة محمد صلى الله عليه وسلم .

على أن العرب كانوا يعرفون الله ويقرون بالتوحيد ، ويقولون عن أصنامهم إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى (١) ، كما جاء في القرآن الكريم الذى ذكر الأستاذ طه حسين أنه لا يشك فيما يرويه عن العرب فى جاهليتهم ، فمن أين عرفوا الله وأقروا له بالوحدانية إن لم يكن ذلك متوارثاً فيهم جيلاً بعد جيل عن أبيهم إبراهيم وإسماعيل ، هل يمكن أن يكونوا قد أخذوه عن اليهود والنصارى ؟ اللهم لا ، وإلا لدخلوا فى اليهودية أو النصرانية وأخذوا غيره من عقائدهما ولم يقتصروا عليه وحده .

إنصاف مؤرخى المسلمين :

وبعد فإذا لم ينصف علماءنا الأقدمين من يجدون لذة فى الطعن عليهم والازدراء بما يروونه عن العرب العاربة والمستعربة ، فقد أنصفتهم أعظم مجلة علمية فى الشرق ، وهى مجلة المقتطف التى لها فضل عظيم على علماء هذا الجيل .

فقد جاء فى المجلد الثانى والثلاثين من مجلدات المقتطف فيما كتبه عن

مهّد الجنس السامى أن بعض علماء هذا العصر لا يثقون بابن خلدون ولا غيره من مؤرخى العرب ، لأنهم لم يبحثوا فى آثار الأمم السالفة ، بل نقلوا عن من كان قبلهم بقرن أو قرنين ، أو ترجموا ترجمة غير صحيحة من كتب اليونان وغيرهم ، وهذا إفراط فى القدح فى أمة لها حضارة قديمة وحديثة لم تظفر بمثلها أمة من الأمم ، وفى اليمن وحضرموت من الآثار على الحجارة بالخط المسند ما يضارع آثار مصر وبلاد ما بين النهرين ، وهذا الخط كان يقرأ إلى الجيل الثالث بعد الهجرة ، وكان سند مؤرخى العرب فيما رووه عن العصور الخالية .

وجاء فى المجلد العاشر من مجلة المنار فيما كتبتّه عن التدوين فى الإسلام أن التدوين وكتابة الأخبار قد وجدوا فى الإسلام من ابتداء القرن الأول ، بل كان قبل الإسلام شىء منهما ، بدليل قول الكلبي فى كتاب الأنساب إنه كان يستخرج أخبار العرب وأنسابهم وأنساب آل نصر بن ربيعة من كتبهم بالحيرة .

فقد قرنتها القارىء بين هذا التواضع العلمى الذين يزين العالم فى مجلة المقتطف وبين قول من يزدرى بأولئك العلماء : يحدثنا الرواة أن الشعر تنقل فى قبائل عدنان ، كان فى ربيعة ، ثم انتقل إلى قيس ، ثم إلى تميم ، فظل فيها إلى ما بعد الإسلام ، أى إلى أيام بنى أمية ، حين نبغ الفرزدق وجريز ، ونحن لا نستطيع أن نقبل هذا النوع من الكلام إلا باسمين ، لأننا لا نعرف ما ربيعة وما قيس وما تميم معرفة علمية ؟ أى لأننا نشكر أو نشك

على أقل تقدير في قيمة هذه الأسماء ، و نعتقد أن هذا أقرب إلى الأساطير
منه إلى العلم اليقين .

فما أعجب أمر هؤلاء المزدريين بعلمائنا الأقدمين ! وما أعجب أن نقوم
ونقعد إذا عثر الباحثون اليوم على حجر أو حجرين في جزيرة العرب فهما
نقوش بالخط المسند الذي لا يجيدون قراءته كأسلافنا ، ثم لانعترف بعلم
أسلافنا وقد نقلوه عما لا يعد من تلك الأحجار ونقوشها ، وعن تلك
الكتب التي ألفت قبل الإسلام بالحيرة وغيرها ، ثم دونوا ذلك في كتبهم ،
ورواه أولهم لآخرهم .

وبعد فليعلم المزدرون منا بعلم أسلافنا أن للطاعنين في علمهم من أهل
أوروبا أغراضا سياسية تحملهم على هذا الطعن ، فلا يصح لنا أن نشاركهم
في هذه الأغراض ، لأنهم يقصدون منها القضاء علينا ، وما أجهل من
يشارك عدوه في القضاء على نفسه ؟



(٣)

استعمال ضمير الغائب اسم اشارة

رأت الجامعة المصرية في سنة ١٩٢٨ م . أن تختار الأستاذ طه حسين أستاذ الأدب العربي فيها ليقوم بتمثيلها في مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة أكسفورد ، فذهب إليه يبحث نحوي تحت هذا العنوان - استعمال ضمير الغائب اسم إشارة - وبني عليه أنا في حاجة إلى نحو جديد غير النحو القديم الذي وضعه المتقدمون ، نحو خاص بالقرآن الكريم ونحو آخر خاص بفحول الشعراء الأمويين ، كما هو الشأن في الآيات البيانية في اللغات الأوربية على اختلافها .

وقد بنى الأستاذ طه حسين هذه الدعوى على أساسين :

أولها أن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور يتقدمه لفظا ورتبة ، وهذه قاعدة لا يقبل النحويون فيها استثناء ، فإذا وجدنا ضمير غائب لم يعد إلى مذكور يتقدمه لفظا ورتبة يكون على خلاف هذه القاعدة . وثانيهما أن الضمير يجب أن يطابق ما يعود إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، والنحويون لا يقبلون استثناء في هذه القاعدة أيضا .

وهذان الأساسان عند الأستاذ طه حسين إن اطردا في الشعر والنثر فإنهما لا يطردان في القرآن الكريم ، وذلك أن فيه ضمائر لا تعود إلى مذكور يتقدمها لفظا ورتبة ، وفيه ضمائر يظهر أنها تعود إلى مذكور ولكنها لا تطابقه تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعا ، وهذه الضمائر تنحصر عنده في تسعة أنواع :

(١) الضمائر التي يراد بها الذين تعودوا حوار النبي صلى الله عليه وسلم ومجادلته واستفتاءه من المسلمين وغيرهم ، كقوله تعالى في الآية - ١٣ - من سورة هود (أم يقولون افتراه) فالواو راجعة إلى المشركين وهم غير المذكورين .

(٢) الضمائر التي يراد بها القرآن ، كقوله تعالى في أول سورة القدر (إنا أنزلناه في ليلة القدر) .

(٣) الضمائر التي يراد بها النبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله تعالى في أول سورة عبس (عبس وتولى) .

(٤) الضمائر التي تعود إلى الأفعال ، وذلك حين يأمر الله تعالى بشيء أو ينهى عنه ، ثم يعود إلى تحسين ما أمر به وتقبیح ما نهى عنه ، كقوله تعالى في الآية - ٨ - من سورة المائدة (اعدلوا هو أقرب للتقوى) وفي الآية - ٧٣ - من سورة الأنفال (إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض) .

(٥) الضمائر المبهمة ، وهي قسمان : أحدهما يعود إلى متقدم ولكن لا يطابقه ، كقوله تعالى في الآية - ٤ - من سورة النساء (وآتوا النساء صدقاتهن نحلةً فإن طبن لكم عن شيء منه) فالهاء في (منه) راجعة إلى صدقات ، ولا تطابقه في الجنس ولا في العدد ، ولهذا قال الزمخشري : إن هذه الهاء بمعنى اسم الإشارة ، كأنه قال فان طبن لكم عن شيء من ذلك . وثانيهما ضمائر لا ترجع إلى متقدم ولكن يفسرها متأخر

لفظاً ورتبة ، كقوله تعالى في الآية - ٢٩ - من سورة الأنعام (إن
هي إلا حياتنا الدنيا) .

(٦) الضمائر التي تقع في التشريع ، كقوله تعالى في الآية - ٢٢٩ -
من سورة البقرة (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن
يخافوا ألا يقيموا) فالآلف راجعة إلى الزوجين وهما غير مذكورين .

(٧) الضمائر التي يفهم مرجعها من النص ، كقوله تعالى في الآية
- ٦١ - من سورة النحل (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها
من دابة) فالهاء راجعة إلى الأرض التي لا ذكر لها .

(٨) الضمائر التي ترجع إلى - من - دون أن تطابقها جنساً أو
عدداً ، وهي في أكثر الأحيان ترجع إليها مفردة ، كقوله تعالى في الآية
- ١٦٠ - من سورة الأنعام (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) وفي
بعضها غير مطابقة ، كقوله تعالى في الآية - ٤٢ - من سورة يونس
(ومنهم من يستمعون إليك) والنحويون يقولون إن الضمير يرجع إلى من
باعتبار لفظها فيفرد ، وباعتبار معناها فيجمع ، ولكن رجوع الضمير إلى
اللفظ مرة وإلى المعنى مرة لا معنى له ، فأنت لا تقول حمزة أقبلت مراعاة
لتأنيث اللفظ ، وإنما تقول حمزة أقبل مراعاة لتذكير المعنى ، ولو جاز
إرجاع الضمير إلى اللفظ مرة وإلى المعنى أخرى لأصبحت اللغة والنحو
ضربين من اللعب (١) .

(١) ترك هنا النوع التاسع ولعله جعل النوع الخامس نوعين لأنه قسمان .

والقرآن عند الأستاذ طه حسين يحل هذه المشككة حلا لاشك فيه ،
 وذلك أن هذه الآيات التي لم تتحقق فيها المطابقة بين الضمير ومرجعه
 - وهي تبلغ نحو المائة - قد ورد فيها اسم الإشارة بدل الضمير سبعاً
 وأربعين مرة ، كقوله تعالى في الآية - ٨١ - من سورة البقرة (بلي
 من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)
 فالقرآن يستعمل في هذه الآيات الضمير واسم الإشارة على السواء ،
 وإذن فالضمير في هذه الآيات بمعنى اسم الإشارة ، وكذلك كل الضمائر
 التي لا مرجع لها ، أو التي لا تطابق مرجعها ، بحيث تؤخذ هذه الضمائر على
 أنها أسماء إشارة ، فاسم الإشارة لا يلزم أن يرجع إلى مذكور يتقدمه لفظاً
 ورتبة ، وإنما يجب أن يرجع إلى المشار إليه وأن يطابقه عدداً وجنساً ،
 سواء أذكر هذا المشار إليه أم لم يذكر ، بخلاف الضمير في كل هذا ،
 ولا شك أنك تستطيع أن تضع اسم الإشارة موضع الضمير في كل هذه
 الآيات الكثيرة فيستقيم المعنى استقامة لاشك فيها ، ويصطبغ الأسلوب
 بصبغة من الجمال أحسن مما لو أخذت الضمير كما يأخذها النحويون على
 أنه ضمير ، وأخذت تلتمس له المرجع وتتصيد ، وتتكلف من التأويل
 ما يفسد المعنى أحياناً ويشوّهه ، وقد أحس القدماء أنفسهم هذا فقالوا
 الزمخشرى كما سبق .

ولا شك أن الأستاذ طه حسين لم يذكر القاعدة الأولى كما ذكرها

(١) هذا مختصر من خلاصة هذا البحث بعدد جمادى الآخرة سنة (١٣٤٧ هـ ١٩٢٨ م)
 من مجلة الرابطة الشرقية .

النحويون ، بل اقتصر على بعضها وترك بعضها ، والذي ذكره النحويون أن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى متقدم لفظاً ، نحو جاء زيد وهو يضحك ، أو رتبة ، نحو في داره محمود ، أو معنى بأن يتقدم لفظ يدل عليه ، كقوله تعالى (اعدلوا هو أقرب للتقوى) فالضمير يعود إلى العدل الذي يدل عليه قوله (اعدلوا) . أو بأن توجد قرينة دالة عليه ، كقوله تعالى في الآية - ٣٢ - من سورة ص (حتى توارت بالحجاب) أي الشمس ، بقرينة ذكر العشى والتوارى بالحجاب ، مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة . أو حكماً بالألّا يدلّ عليه شيء لكن قدم لفكته ، كضمير - رَبِّ - في قولك ربه فتى ، وكذلك ضمير الشأن ، كقوله تعالى في أول سورة الجن (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن) وكذلك ضمير - نَعَمْ - في قولك نعم خليفة عمر بن الخطاب .

واستعمال الضمير في ذلك له فائدته من الإيجاز فيما تدل عليه القرينة ، والإيجاز من مقاصد البلاغة ، ومن البيان بعد الإبهام في ضمير الشأن ونحوه ، ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ، لأنه إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يأتي بعده واشتاق إليه ، فيتمكن بعد وروده في الذهن فضل تمكن ، لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، وكل هذا ظاهر لا تكلف ولا تمحل فيه كما يدعى الأستاذ طه حسين ، وإنما هي وجوه نحوية دقيقة ، وأساليب لها حظ كبير من البلاغة .

على أن الأستاذ طه حسين لم يستطع أن ينكر أن اسم الإشارة كالضمير

في وجوب مطابقتها للمشار اليه جنساً وعدداً ، فما يرد على استعمال ضمير
الفائب من هذه الناحية لا يردّه كونه اسم إشارة ، لأنه لا فرق بينهما في هذه
الناحية ، وهذا كما في آية النساء السابقة (فإن طبن لكم عن شيء منه) فلو
أنه قيل فيه فإن طبن لكم عن شيء من ذلك لورد عليه ما ورد على قوله
(منه) لأن ذلك اسم إشارة للمفرد المذكور ، والمشار اليه قوله (صدقاتهن)
وهي جمع مؤنث ، فلا بد فيه من التأويل بالمذكور كما أول في الضمير .

وكذلك هذه الآيات (بلي من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك
أصحاب النار هم فيها خالدون) (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم
المتقون) (ووصينا الإنسان بوالديه حسناً) إلى قوله (أولئك الذين
نتقبل عنهم أحسن ما عملوا) فلم يطابق فيها كلها اسم الإشارة المشار اليه ،
ولا بد فيها من التأويل الذي يأتي في الضمير إذا لم يطابق مرجعه .

هذا وقول النحويين إن الضمير في قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله
عشر أمثالها) عائد إلى — من — باعتبار لفظها لا يراد منه قطع النظر عن
المعنى ، بل المعنى يلاحظ في هذه الحالة على أنه أيضاً مفرد باعتبار ما ، فلا
يصح أن نقيس عليه مثل حمزة أقبلت ، لأن معناه ملاحظ مع تأنيث لفظه
على أنه مذكر لامؤنث ، وهو لا يحتمل التذكير والتأنيث كما يحتملها لفظ
— من — وكما يحتمل الإفراد والتثنية والجمع .

وكان يجب على الأستاذ طه حسين أن يعلم أن الضمير في العربية غير
اسم الإشارة ، وأن لكل منهما أحكاماً خاصة به ، فالضمير مثلاً يجوز أو
يجب استناره ، واسم الإشارة لا يستقر ، ولهذا يتعين في قوله تعالى (حتى

بالحجاب) ولا يصح أن يكون اسم إشارة لأنه لا يستتر، وكذلك لا يستقيم اسم الإشارة في قوله تعالى (إلا أن يخافا ألا يقيما) فلا يصح أن يقال إلا أن يخاف ذانك ألا يقيم ذانك .

ثم إن ضمير الغائب موضوع في اللغة لغير الحاضر واسم الإشارة موضوع للحاضر المشاهد ، لا المعقول ولا ما يدرك بغير البصر من السمع والشم وغيرهما ، ولا يعدل بكل من الضمير واسم الإشارة عن ذلك إلا لوجه من وجوه البلاغة ، فإذا اقتضى وجه من هذه الوجوه أن يعدل بهما عن وضعهما وجب العدول عنه ، ولم يكن هذا في شيء من التكلف والتمحل .

فراجع الضمير إذا كان معلوماً كما في بعض ما سبق من الآيات فإنه لا يصح أن يوضع له غير ضمير الغائب من الاسم الظاهر واسم الإشارة ، لأن ما تقتضيه البلاغة يجب مراعاته ، ولا يصح العدول عنه إلى غيره ، وفي هذا أكبر دليل على أن ضمير الغائب غير اسم الإشارة .

أما قول الزمخشري في قوله تعالى (فإن طبن لكم عن شيء منه) فإنه في معنى اسم الإشارة ، فكأنه قال فإن طبن لكم عن شيء من ذلك ، فيريده تقريب استعمال الضمير هذا الاستعمال ، وقياسه فيه على استعمال اسم الإشارة في نظيره ، ولا يريد أن ضمير الغائب بمعنى اسم الإشارة ، ولهذا قال (فكأنه) الدالة على معنى التقريب .

ولا أدري بعد هذا ما هو النحو الجديد الذي يريد الأستاذ طه حسين أن يوضع للقرآن ، مع أنه نزل بلغة العرب وجرى على أحكامها ، ومع أن ما ذكره من المواضع التي ادعى أن ضمير الغيبة استعمل فيها اسم إشارة

لم يقتصر ورودها على القرآن ، بل لها نظائر في شعر العرب ونثرهم ، وشواهد ذلك مذكورة في كتب النحو ، ومثلها لا يخفى على مثل الأستاذ طه حسين .

ضمير الغائب في القرآن الكريم

عاد الأستاذ طه حسين في مجلة الرابطة الشرقية (عدد ذي الحجة سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م) إلى الكلام على استعمال ضمير الغائب اسم إشارة في القرآن الكريم ، وذلك بعد ستة أشهر مضت على نشرها خلاصة بحثه في هذا الموضوع ، وبعد أن رددت عليه هذا البحث بما سبق ، ورد عليه بعدى أستاذ في مجلة الرابطة الشرقية ، وكذلك الأستاذ وليم مرسيه أستاذ اللغة العربية في الكوليج دي فرنسس ، ولم يزيدا شيئاً على ما سبقتهما به وقد عاد الأستاذ طه حسين متراجماً مضطرباً وهوها أنه لا يزال مصرّاً على مذهبه في ذلك البحث ، وأن له مصادر في شرح الأشموني وحاشية الصبان والكافية لابن الحاجب وشرح الرضى لها ، ولكنه لم يبين هذه المصادر ، وإنما هو إيهام لا غير ، ولعله شعر بضعف ما يعتمد عليه في ذلك ، فذكر في آخر ما كتبه هذه المرة أنه ليس شديد الحرص على أن ضمير الغائب يستعمل اسم إشارة في القرآن الكريم ، وغضب ممن يهونون أمر بحثه في هذا الموضوع ، مع أنهم إذا استطاعوا أن يقيموا أدلة لا تقبل النقض على أن الضمائر القرآنية التي ذكرها ليست أسماء إشارة فإنه يبقى له أنه سبق إلى ملاحظة أن الضمائر في الآيات التشريعية قد لا تذكر مراجعها ، وأن الضمير قد يعود على القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم دون

أن يسبق لها ذكر ، وأنه قد يرجع إلى من يحيط بالنبي من أنصار وخصوم دون أن يسبق ذكرهم ، وقد يعود إلى ما يفهم من السياق دون أن يذكر له مرجع صريح يطابقه ، ويبقى بعد هذا أنه أحصى ذلك في القرآن كله وتعب فيه ، ولا شك أن هذا فيه أكبر تأييد لمن يهونون أمر بحثه ، لأن هذا الذي ذكره لا جديد فيه ، ولا يصح ان يعتز أحد به .

وقد تقهقرا الأستاذ طه حسين تقهقراً آخر أشد من هذا ، لأنه كان قد ادعى أن قاعدة النحويين أن الضمير يجب أن يتقدم مرجعه لفظاً ورتبة ، وقد أخذت عاينه فيما سبق أن هذه ليست قاعدة النحويين ، وكذلك أخذ عليه هذا من رد عليه بعدى ، وقد رد على من رد عليه بحثه في مقال نشر في جريدة السياسة الأسبوعية بعنوان — قصة جديدة — فلم يتعرض لما أخذ عليه في تلك القاعدة ، ولكنه جاء هذه المرة بعد تلك المدة الطويلة يدعى أنه حصل خطأ في نقل تلك القاعدة من بحثه ، وألقى تبعته على المطبعة أو على من لخص بحثه ، ثم ذكر أن عبارته في بحثه أن الضمير يجب أن يتقدم عليه مرجعه لفظاً أو رتبة ، فجاءت الواو في المطبعة أو في عبارة الملخص بدل أو ، وهذا منه تقهقراً ظاهراً ، لأنه لو صح أن عبارته الصحيحة بالواو لما سكت عن التنبيه عليها تلك المدة الطويلة ، على أن القاعدة لا تزال مع هذا ناقصة ، وإنما هي كاملة كما نقله أخيراً عن ابن الحاجب في تعريف المضمير ، وهو أنه ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو رتبة أو معنى أو حكماً ، فعبارة الأستاذ طه حسين بعد إصلاحها بما

أصلحه به لا تشمل التقدم في المعنى أو الحكم ، بل تقتصر على التقدم في اللفظ أو الرتبة .

على أنه مما يدل على أنه لم يكن هناك خطأ من المطبعة ولا من المخلص أن الأستاذ طه حسين ينسى بعد سطور محاولته تصحيح عبارته ، ويذكر أن تلك القاعدة غير مطردة . ويخرج منها ما تقدم فيه مرجع الضمير رتبة أو معنى أو حكماً ، وهذا يدل على أنه لا يزال يرى أن القاعدة أنه يجب تقدم مرجع الضمير لفظاً ورتبة بالواو لا بأو .

وقد عاد الأستاذ طه حسين إلى تأييد رأيه في جعل الضمير اسم إشارة إذا عاد على غير مذكور أو على ما لا يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع بأن فيه منجى من التحمل الذي يرتكب في جعله ضميراً لا اسم إشارة ، لأنه إذا جعل ضميراً احتاج إلى تصيد مرجع له في الكلام ، واسم الإشارة لا يحتاج إلى تصيد مرجع في الكلام كالضمير ، وإنما يحتاج إلى مرجع في الذهن أو الخارج ، وهو يكاد يحمل مرجعه معه إن صح هذا التعبير ، وكذلك الضمير يجب فيه أن يطابق على الدقة مرجعه في الإفراد والتثنية والجمع ، واسم الإشارة لا تجب فيه هذه الدقة ، ولهذا قال تعالى في الآية - ٢٣ - من سورة النساء (حرمت عليكم أمهاتكم) إلى أن قال (وأحل لكم ما وراء ذلكم) فاسم الإشارة يرجع إلى المحرمات جميعاً دون أن يطابقهن عدداً وجنساً .

والجواب عن هذا أن اسم الإشارة إذا كان لا يجب أن يكون له مرجع في الكلام، بل يكفي فيه أن يكون له مرجع في الذهن أو الخارج، فكذلك الضمير لا يحتاج إلا إلى مرجع معلوم ولو لم يكن مذكورا في الكلام، فلا يكاد يكون هناك فرق بينه وبين اسم الإشارة من هذه الناحية، وكذلك يجب في اسم الإشارة أن تجرى المطابقة فيه عددا وجنسا بالدقة كالضمير، فهذا للمفرد المذكر، وهذه للمفرد المؤنث، وهذان للمثنى المذكر، وهاتان للمثنى المؤنث، وأولاء للجمع مطلقا، وما يرد على خلاف هذا لا بد فيه من التأويل كالضمير سواء بسواء، فاسم الإشارة في الآية السابقة راجع إلى المحرمات باعتبار كونها مذكورا أو باعتبار مجموعها، لا باعتبار جميعها، وهى بالاعتبار الأول تلحق بالمفرد المذكر، ويشار إليها بما يشار به إليه، وإذا لم يكن في هذا تمحل في اسم الإشارة لم يكن في نظيره تمحل في الضمير.

ولاشك أن هذا لا يمكن أن يؤخذ على القرآن، ولا على لغة العرب، لأن الحياة تجري كثيرا على التوسع والتساهل، وشأن اللغة كشأن الحياة في ذلك، فلا بد أن يجري أمرها في بعض الأحيان على التوسع والتساهل، لتتنوع أساليبها، وتختلف دقة ووضوحها، وتتفاوت في وجوه البلاغة والفصاحة، وتصلح بهذا الخطاب كل من يخاطب بها، فلا يكون حالها مع عامة الناس كحالها مع خاصتهم، ولا تجري على سنن واحد في خطابهم،

مع أنهم يختلفون في الفهم والاستعداد ، ولا يصح أن يخاطب الأقل استعداد بما يخاطب به من هو أكثر استعداداً منه ، لأن هذا مما يخل باعتبار البلاغة والفصاحة .

وكذلك يدعى الأستاذ طه حسين أن في استعمال اسم الإشارة مكان للضمير في مثل قوله تعالى في الآية - ٣٨ - من سورة البقرة (فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقوله تعالى في الآية - ٨١ - من سورة البقرة (بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار) دليلاً على أن القرآن الكريم يستعمل اسم الإشارة والضمير على السواء .

والجواب عن هذا أنه ليس فيه ما يدل على أن الضمير واسم الإشارة بمعنى واحد ، وإنما شأن هذا كشأن الواو والعطف وفائه في استعمال كل منهما مكان الآخر في قوله تعالى في الآية - ٣٥ - من سورة البقرة (وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما) وقوله تعالى في الآية - ١٩ - من سورة الأعراف (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما) وفاء العطف غير واوه ، لأن الفاء تدل على الترتيب والتعقيب ، والواو لا تدل عليهما ، فكذلك يستعمل كل من الضمير واسم الإشارة مكان الآخر مع بقاء كل منهما على حقيقته .

ويجب بعد هذا أن يفهم الأستاذ طه حسين أن لكل من الضمير

واسم الإشارة وضما في اللغة يخالف وضع الآخر ، وقد ورد القرآن
ولكل منهما وضعه الخاص به ، فيجب أن يجرى على وضعهما في اللغة ،
ولا يصح أن يخالف وضعهما فيها ، ولا أن يكون له نحو خاص به يخالف
نحوها ، لأن هذا يفتح بابا خطيرا للطعن في القرآن بالخطأ ، ومخالفته
لقواعد العربية ، وحاشا له أن يقع في مثل هذا ، وقد نزل بلسان
عربي مبين ؟



(٤)

نقد كتاب المجلد

في تاريخ الأدب العربي

إشترك الأستاذ طه حسين (١) في تأليف كتاب — المجمال في تاريخ
الأدب العربي — وله أثر ظاهر في ترتيب هذا الأدب ترتيباً جديداً، وقد
جاء فيه كثير من المأخذ التي قمت بنقدها لأول ظهوره، وها هي ذى
المأخذ على ترتيب نشرها في ذلك الحين :

المأخذ اللغوية :

من المأخذ اللغوية التي جاءت في هذا الكتاب قوله في ص ١٥
— وإنما هو غالباً كلام عادي لم يقصد فيه إلى الإجابة — والصواب كلام
معتاد، فقد جاء في القاموس — وعاد قبيلة معروفة، والعادي الشيء
القديم، والكتاب لا يعنى من الكلام العادي هذا المعنى، وإنما يعنى
الكلام المعتاد.

ومنها قوله في ص ١٩ — وتطور في حدود النوع الضئالي ولم يتجاوزها —
ولا يقال تطور الشيء، وإنما الطور التارة والحد بين الشئيين وغير هذا من
معناه، وليس هناك — تطور — ماضياً، ولا — تطور — مصدراً، وإنما
يقال في مكان تطور الشيء — تحول أو تغيرت أطواره أو نحو ذلك.

ومنها قوله في ص ٥٤ — وللحديث منزلة دينية عظيمة — مع أن
أفعال التفضيل إذا تجردت من أل والإضافة يكون مفرداً مذكراً دائماً، وإنما
يقال في ذلك منزلة عظيمة أو أعظم من غيرها.

(١) شاركه في تأليفه الأساتذة : أحمد الاسكندري وأحمد أمين وعلي الجارم وعبد العزيز
البشرى وأحمد ضيف .

ومنها قوله في ص ٥٧ — وإلقاء مسحة عليه من روحهم — والمسح لا يقال في مثل هذا ، لأنه في الأصل إمرار اليد على الشيء السائل أو المتطبخ لإذها به ، ويقال عليه مسحة من جمال أو هزال أى شيء منه ، والروح لا تكون ظاهرة على الشيء حتى يلقى عليه مسحة منها ، وإنما يقال نفحه بشيء من روحهم .

ومنها قوله في ص ٧٥ — قد يصح أن نعتبره زعيم الغزليين — والصواب أن نعهده ، واستعمال اعتب في ذلك استعمال عامي كثير في الكتاب ، وإنما العبرة بالكسر العجب واعتبر منه تعجب .

ومنها قوله في ص ٨١ — وحول هذا الأصل الأساسى نشأت أصول أخرى إضافية — وهى عبارة متهافئة ، لأن الأساس أصل كل شيء فكأنه قال — وحول هذا الأصل الأصيل — ثم إن الأساس يقام عليه غيره ، ولا يقال إنه ينشأ حوله غيره .

ومنها قوله في ص ٩٧ — نيفا وأربعين سنة — والمسموع تأخير النيف عن العدد ، فيقال أربعون ونيف .

ومنها قوله في ص ١٠١ — ومن سياستهم باللين حيناً وبالعرف حيناً وبالجزم بين هذا وذاك حيناً آخر — وهى عبارة متهافئة ، لأن الجزم ليس بين هذا وذاك ، وإنما هو كما قيل — اين في غير ضعف وشدة في غير عرف .

ومنها قوله في ص ١٠٣ — ومن على المنابر فى المساجد — والمشهور

في — على — أنها حرف ، فلا يصح إدخال من عليها ، والعامية هي التي تدخلها عليها الآن ، ولا شك أن على تستعمل نادرا . اسما بمعنى فوق ، ولكنه لا داعي إلى مثل هذا الاستعمال النادر .

ومنهم قوله في ص ١٠٧ - وطلب إليهم أن يستأنفوا أمورهم مطيعين - فاستعمل استأنف في معناها العامي المعروف ، وإنما الاستئناف كالتناف الابتداء ، ويقال أمر أنف مستأنف لم يسبق به قدر ، والصواب أن يقال وطلب إليهم أن يرجعوا إلى أمورهم مطيعين .

ومنها قوله في ص ١٠٨ - من الخطباء مثلا عليا - وهو كقوله فيما سبق منزله دينية عظمى ، والصواب مثلا عالية .

ومنها قوله في ص ١٠٩ - ويتوسعون في استعمال القياس عندما لا يصح عندهم نص - وفيه إضافة عند إلى جملة مع أنها لا تضاف إلا إلى مفرد ، والصواب - ويتوسعون في استعمال القياس إذا لم يصح عندهم نص - ولا يخلى عبارة الكتاب من الضعف والتهافت أن يقال إن - ما - فيه مصدرية تؤول الجملة بمصدر ، لأنه لم يعهد إضافة عند إلى مثل هذا . ومنها قوله في ص ٢٠١ - والأطباء والكيميائيين - والصواب والكيميائيين نسبة إلى الكيمياء .

ومنها قوله في ص ٢٠٤ - بناء الجوامع والمدارس والبيمارستانات - والصواب بناء المساجد والمدارس والمستشفيات ، لأن هذه هي الأسماء العربية لهذه المسميات ، واستعمال الجامع في المسجد استعمال عامي .

ومنها قوله في ص ٢٢٧ - إلى مادون الثلاثة الملايين - فجمعوا بين الإضافة وأداة التعريف في المضاف ، وهذا لا يجوز إلا في الإضافة اللفظية على ما هو معروف ، والصواب أن يقال إلى ما دون الثلاثة من الملايين أو إلى مادون ثلاثة ملايين (١) .

ومنها قوله في ص ٢٢٩ - على أيدي أساتذة من الإفرنج - والصواب الفرنجة ، أما الإفرنج فاستعمال عامي .

ومنها قوله في ص ٢٣٧ - وكانت فيما أخذ به من أنظمة الحكيم أن الفرنسيين الخ - والصواب وكان فيما أخذ به ... لأنه لا محل للتأنيث ههنا .
ومنها قوله في ص ٢٣٨ - من قوانين ومراسيم - والصواب ومرسومات لأنه لا يجمع على مفاعيل مما جاء على وزن مفعول إلا مجنون ونحوه من الألفاظ الخمسة المعروفة .

ومنها قوله في ص ٢٤٣ - على أن التعليم على المنهج الحديث لم يجد على الأدب بادىء الرأي شيئاً وإن وسع في أغراض المؤلفين - والصواب بادىء الأمر ، لأنه لا محل لبادىء الرأي في ذلك .

ومنها قوله في ص ٢٤٥ - وقام على نظارة مدرسة الألسن ثم على قلم الترجمة - وهذه عبارة عامية ضعيفة .

ومنها قوله في ص ٢٤٦ - وكان نفسه قوة لاتي - فأكد ضمير

(١) رد على هذا بعض الكاتبين بأن ما جاء في كتاب الجمل يجوز على مذهب الكوفيين ولا يخفى أن هذا مذهب ضعيف لاداعي إلى مراعاته في كلامنا .

الرفع المتصل بالنفس من غير فاصل بينهما ، وهذا لا يصح من غير فاصل كما قال صاحب الألفية :

وإن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين فبعد المنفصل ومنها قوله في ص ٢٥٢ - تقدمت الإشارة إلى أن الضعف قد تناول الشعر فيما تناول من مظاهر الحياة في مصر سواء في الأغراض والمعاني أم في النسيج والصياغة - والصواب حذف لفظ سواء والعطف بالواو لا بأم ، لأن هذا ليس موضع العطف بها .

ومنها قوله في ص ٢٥٩ - لم تكن في مصر في مستهل ذلك العصر - والصواب في مفتتح ذلك العصر ، لأن العصر لا مستهل له ، وإنما المستهل للشهر القمري فقط ، يقال هل الشهر ظهر هلاله ، ويقال أهل واستهل أيضا (١) .

ومنها قوله في ص ٢٦٠ - ولقد ظل بعد ذلك يخطب الخطب السوابغ في البرلمان وغير البرلمان - ووصف الخطب بالسوابغ غير مألوف ، والأولى استعمال كلمة - مجلس النواب والشيوخ - حتى لا تطنى الكلمات الأجممية على اللغة العربية .

سبق الشعر على النثر :

ذهب كتاب المجمال إلى أن الشعر أسبق من النثر الفني ، ويعنى بهذا

(١) قد نبهني بعض الكتّاب إلى أن الزمخشري أجاز أن يقال هذا في غير الشهر القمري على المجاز .

النثر ما قابل النثر الذي يجري بين الناس مراسلا في مخاطبهم من غير قصد إلى إجادة أو جمال فني ، وهذا مذهب يراه علماء أوربا في شعرهم ونثرهم ، ولا يمكن الجزم بشيء منه عندنا ، لأن الذي يصح عندنا من الأدب العربي شعره ونثره لا يجاوز قرنا ونصف قرن قبل الإسلام ، وهو فيما قبل هذا الزمن مجهول لا يعلم حاله ، فيكون من المجازفة الحكم بسبق الشعر فيه على النثر ، ومع هذا فلننظر في الأدلة التي أيد بها كتاب المجمال مذهبه في سبق الشعر على النثر :

فأول هذه الأدلة أن الشعر يعتمد في معانيه على الخيال ، أما النثر الفنى فيعتمد على المنطق والتفكير ، والخيال يسبق التفكير في حياة الأفراد والجماعات ، كالطفل يتخيل قبل أن يفكر ، وهذا الدليل غير صحيح ، لأنه ليس كل النثر يعتمد على المنطق والتفكير ، وليس كل الشعر يعتمد على الخيال والعاطفة ، فمن النثر ما يعتمد على الخيال كالقصة ، ومن الشعر ما يعتمد على المنطق والتفكير ، كالشعر الذي يقال في الحكم ، على أن النثر الفنى يأتي في أغراض الشعر التي تعتمد على الخيال ، كالنسيب والمدح ونحوها ، ومن الكتاب من وقف فنه عند صوغ معاني الشعر في قوالب من النثر ، كما كان من الشعراء من وقف فنه عند صوغ معاني النثر في قوالب من الشعر ، وقد كادت الفوارق بين الشعر والنثر تذهب في عصرنا ، حتى اشتهر فيه الشعر المنشور الذي ليس فيه شيء من أوزان الشعر ، وتكاد معانيه تسمو في الخيال على معاني الشعر الموزون .

وثاني هذه الأدلة أنا نجد عند الجماعات التي لم تتحضر بعد كلاماً له وزن وقافية، ولا نجد عندها نثراً فنياً صحيحاً خليقاً بالجمع والتقييد، وهكذا كان شأن كل أمة متحضرة الآن من العرب وغيرهم، وهذا الدليل غير صحيح أيضاً، لأنه كما يوجد عند الجماعات التي لم تتحضر بعد نثر فني صحيح يستحق الجمع والتقييد، لا يوجد عندهم شعر صحيح يستحق الجمع والتقييد، وإنما هو كلام موزون مقفى يسمى نظماً لا شعراً، والفرق بين الشعر والنظم كالفرق بين النثر الفني وغير الفني، فكما لا يسمى النثر غير الفني أدباً لا يسمى النظم أدباً.

وثالث هذه الأدلة أن الشعر متصل بالغناء، فالناس يغنون شعراً قبل أن يغنوا نثراً، لأنهم يجدون في الشعر أوزاناً تلائم تقاطيع الغناء وأنغامه، وهذا الدليل لا يفيد إلا سبق الغناء في الشعر على الغناء في النثر، ولا يفيد سبق الشعر على النثر. على أن الغناء لا يتطلب إلا الوزن، وقد سبق أن الوزن ليس هو كل شيء في الشعر.

ورابع هذه الأدلة أن الآداب القديمة كلها بدأت بالشعر، ولم يظهر فيها النثر الفني إلا بعد أن أخذت الجماعة بحظ قليل أو كثير من الحضارة والرقى العقلية، وإلا بعد أن ظهرت فيها الكتابة واستطاع الناس أن يتخذوها أداة للعلاقات فيما بينهم، وهذا الدليل إن صح لا يجرى إلا في الكتابة من أقسام النثر الفني، لأنها هي التي تتوقف على ظهور الكتابة الخطية التي يتخذها الناس أداة للعلاقات فيما بينهم، أما غيرها من الخطب والأمثال

والحكم ونحوها فشأنه شأن الشعر لا يتوقف على أخذ الجماعة في الحضارة ،
لأن الخطابة مثلا موهبة واستعداد ، كما أن الشعر موهبة واستعداد ، ولا
تكسب الخطابة بتعليم ونحوه ، حتى يكون وجودها متوقفا على ما تتوقف
عليه الكتابة ، على أننا إذا أردنا أن نرجع إلى التاريخ وجدناه يحفظ لنا
كثيرا من أئمة النثر في أول تاريخ الإنسانية ، كالأنبياء والرسل عليهم
السلام ، من آدم إلى شيث إلى نوح إلى إبراهيم ، إلى غيرهم من الأنبياء
السابقين ، ومع هذا لا يحفظ لنا شاعرا معاصرا لهم ، فهؤلاء الأنبياء كان
معهم نثر فني ، بعضه أوحى به إليهم ، كصحف إبراهيم وغيرها ، وبعضه لم
يكن موحى به ، وإنما كان خطابة أو نحوها مما استعملوه في تأييد دعوتهم ،
وقد كان في العرب الأولين كثير من أولئك الأنبياء ، مثل هود نبي عاد ،
وصالح نبي ثمود ، وشعيب نبي مدين ، ومثل أيوب في رأى بعض المؤرخين
وله سفر عظيم من أسفار العهد القديم ، ومثل لقمان الذي كان عربيا
أيضا في رأى بعض المؤرخين ، وقد كانت له بحلة في الأمثال والحكم
يتداولها العرب في الجاهلية .

فهذه هي قيمة الأدلة التي ذكرت في كتاب المجلد لتأييد سبق الشعر
على النثر الفني ، وعنده أن النثر الفني لم يظهر إلا في العصر العباسي ، فلم
يكن له وجود قبل العصر الأموي ، وكان قليل الخطر في هذا العصر لا يكاد
يحفل به أحد إلا ما كان من أمر عبد الحميد الكاتب في أواخره ، أما العصر
الجاهلي فلم يكن فيه نثر فني بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وإنما كان للعرب

فيه لغة غنية عذبة كانوا يتخذونها في مخاطباتهم ومحادثاتهم ، ولم تكن الكتابة
قد شاعت فيهم ، على أنهم كانوا يصطنعون الحروف في أعمالهم التجارية ،
وربما كانوا يكتبون الرسائل القصيرة ، ولكن كانت لغتها هي لغة التخاطب
نفسها ، وفي عصر صدر الإسلام كان الأمر كذلك ، وإن كانت الكتابة
قد شاعت فيه بعض الشيوخ بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ،
وحثه على تعلمها بعد أن أصبحت من حاجات الدولة ، وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم والخلفاء كتب مثلت فصاحتهم الطبيعية ، وكانت لغتها
هي اللغة التي كانوا يستعملونها في محادثاتهم الخاصة والعامة ، فلم يكن هناك
فرق ظاهر بين لغة الكتابة ولغة الخطابة ولغة الحديث الجاري بينهم .
فهل صحيح ما يدعيه كتاب المجلد من أن لغة التخاطب في الجاهلية وأوائل
الإسلام كانت تجرى كما تجرى لغة الخطابة والكتابة ؟ فيتأق في بلاغتها
وفصاحتها كما يتأق فيهما ، وتجرى فيها الأسجاع القصيرة كما كانت تجرى
فيهما أحياناً ، أم كانوا يرسلونها في قضاء حاجتهم من غير ترو وتأق ،
فلا يراعى فيها من وجوه الفصاحة والبلاغة ما يراعى في لغة الكتابة والخطابة ،
لأنه يقصد منها قضاء أغراضهم لا تزيين كلامهم ، ولا شك أن الفرض
الثاني هو المعقول ، وهو الذي يثبتته التاريخ ، وتثبتته المشاهدة في الأمم
القديمة والحديثة ، لأن كل أمة من الأمم فيهم العامة والخاصة ، وللغامة
لغتها في التحادث والتخاطب ، وللخاصة لغتها في الكتابة والخطابة ، ولغة
العامة هي التي تسود في المخاطبات بين الأفراد من عامة وخاصة ، لأن

الخاصة في كل أمة مضمورة في العامة ، فتجري لغة تحدتها كما تجرى لغة المحادثة السائدة في الأمة ، ولا تلجأ إلى لغتها في الخطابة والكتابة إلا في المناسبات الخاصة بهما .

وقد تهكم الأستاذ طه حسين في كتابه — في الأدب الجاهلي — بمن يزعم أن الشعر كان سبجية في العرب ، وأن كل عربي كان شاعراً ، فما باله هنا يزعم أن كل عربي كانت لغته الجارية مثل لغة الخطابة والكتابة ، وهذا يؤدي إلى أن كل عربي كان خطيباً وكان كاتباً .

فالحق أن لغة الكتابة والخطابة كانت لغة ممتازة في الجاهلية وصدر الاسلام كلغة الشعر ، وأنها كان يقصد فيها إلى الإجادة والجمال الفني بحسب ما يهتدى إليه العربي الممتاز بفطرته ، والفطرة الممتازة قد تهدي إلى الجمال أكثر مما يهدي إليه الفصد والتكلف .

على أنا إذا بحثنا ذلك الفن الذي أدخله الكتاب من الموالى في الكتابة العربية في أواخر العصر الأموي وفي العصر العباسي لم نجد ما يجاوز ما عرفه العرب من فنون البلاغة والفصاحة ، اللهم إلا في أمور شكلية تتعلق بالبدء والختام وما إليهما ، وقد كان فن العرب القديم في نثرهم يجرى على فطرتهم ، فيأتي فيه الجمال الفني فطرياً لا تكلف فيه . فلما تكلفه أولئك الموالى صار التكلف يطغى عليه شيئاً فشيئاً ، حتى صارت الكتابة العربية لفظاً لا معنى فيه ، وكل شيء جاوز حده انقلب إلى ضده .

ابتداء الشعر الهزلي

ذكر كتاب المجلد أن الشعر الهزلي ابتداء في الأدب العربي بشاعرين من شعراء العصر العباسي الثاني (١) ونسي أنه كان قبلهما شاعران أجادا القول في الشعر الهزلي قبل ذينك الشاعرين ، لأنهما كانا في العصر الأموي ، وهذان الشاعران هما الأقيشر الأسدي ، وعمار ذو كنانة .

وقد نشأ الأقيشر الأسدي بالكوفة ، وكان ماجناً خمييراً معاقراً للشراب ، فأعانه هذا على إجادة القول في الشعر الهزلي ، وله فيه نوادر مضحكات .

فمن ذلك أنه تزوج بنت عم له ، فسأل قومه أن يعينوه على مهرها فلم يعينوه ، فأتى ابن رأس البغل المجوسي وهو دهقان الصين — وكان مجوسياً — فأعطاه ، فقال يمدحه :

كفاني المجوسي مهر الرباب	فدى للمجوسي خالي وعم
شهدت بأنك رطب المشاش	وأن أباك الجواد الخضم
وأنت سيد أهل الجحيم	إذا ما ترديت فيمن ظلم
تجاوز قارون في قعرها	وفرعون والمكتنى بالحكم (٢)

فقال له ابن رأس البغل : ويحك ، سألت قومك فلم يعطوك ، وجئتني

(١) هما ابن سكرة وابن حجاج

(٢) المكتنى بالحكم هو أبو جهل

فأعطيتك، فجزيتني هذا القول ! فقال له : أو ماترضى أن جعلتك مع الملوك
وفوق أبي جهل .

ومن ذلك أنه اختصم قوم بالكوفة في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضى
الله عنهم ، فحكوا أول من يطلع عليهم ، فطلع الأقيشر عليهم وهو سكران ،
فأخبروه بأمرهم ففكر ثم قال :

إذا صليت خمساً كل يوم فإن الله يغفر لي فسوقى
ولم أشرك برب الناس شيئاً فقد أمسكت بالحبل الوثيق
وهذا الحق ليس به خفاء ودعنى من بُنيّات الطريق

ومن ذلك أن القباع - وهو الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وكان والياً
لابن الزبير على البصرة - أخرجه مع قومه لقتال أهل الشام ، ولم يكن له
فرس ، فخرج على حمار ، فلما وصل إلى قرية قنين توأرى عند خمارنبطى ،
فباع حماره وجعل ينفقه ويشرب بشمه إلى أن قفل الجيش ، وقال في ذلك :

خرجت مع المصر الحواري أهله بلا ندبة فيها احتساب ولا جعل (١)
إلى جيش أهل الشام أغزيت كارها سفاها بلا سيف حديد ولا نبل
ولكن بترس ليس فيه حمالة ورمح ضعيف الزج من صدع النصل
حبانى به ظلم القباع ولم أجهد سوى أمره شيئاً من الفعل
فأزمعت أمرى ثم أصبحت غازياً وسلمت تسليم الغزاة على أهلى
وقلت لعلى أن أرى ثم راكباً على فرس أو ذا متاع على بغل

(١) يعنى بالحوارى أهله أنهم زيديون نسبة إلى عبد الله بن الزبير حواري الرسول

جوادى حمار كان حينما لظهره
وقد خان عينيه بياض وخانه
إذا ما اتحى فى الماء والوحل لم يريم
أنادى الرفاق بارك الله فيكم
فسرنا إلى قننين يوما وليلة
إذا ما نزلنا لم نجد ظل ساحة
مررنا على سورا نسمع جسرهما
فلما بدا جسر السراة وأعرضت
نزلنا إلى ظل ظليل وباءة
بشارطة من شاء كان بدرهم
فأتبعتم ربح السوء سمية نصله

وبعت حمارى واسترحت من الثقل (٤)

تقول ظبا قل قليلا ألا ليا فقلت لها أصوى فانى على رسل (٥)
مهرت لها جرديقة فتركها

بحرها كطرف العين شائلة الرجل (٦)

(١) يقال شنق المزادة وأشنقها ربطها

(٢) ينط يصوت والنقيض الصوت

(٣) الباءة النكاح ، والقلطبان تحريف عن القلطان وهو الديوس ، وما نقل لعلها وما
تغلى أى لا تعطى غالبا فى الباءة وغيرها

(٤) كذا جاء فى الأغاني - سمية - ولعلها تحريف عن - شمة - العاطفة

(٥) فى البيت تحريف ولعل بعض كلماته نبطى حكاية لكلام جارية نبطية

(٦) الجردقة الرغيف وجرديقة تصغيرها

ومن ذلك أنه اجتاز مرة بهشيم أمير شرطة عمرو بن حريث ، فقال
 له : أنت سكران . فقال : لا . فقال : فما هذه الراحة ؟ فقال : أكلت
 سفرجلا ، ثم قال :
 يقولون لي إني شربت مدامة فقلت كذبتهم بل أكلت سفرجلا
 فضحك منه ثم قال : فإن لم تكن سكران فأخبرني كم تصلي كل يوم ؟
 فقال :

يسألني هشيم عن صلاتي	صلاة المسلمين فقلت خمس
صلاة العصر والأولى ثمان	مواترة فما فيهن لبس
وعند مغيب قرن الشمس وتر	وشفع بعدها فيهن حبس
وغدوة اثنتان معا جميعا	ولما تبد للرائين شمس
وبعدهما لوقتها صلاة	لنفسك بالضحاء إذا تبس
أحصيت الصلاة أبا هشام	فذاك مكدر الأخلاق حبس
تعود أن يلام فليس يوما	بحامده إلى الأقوام أنس

فضحك هشيم وقال : بل قد أخبرتنا يا أبا معرض ، فانصرف راشداً .
 وأما عمار ذو كنان فكان من أهل الكوفة أيضاً ، وكان ماجنا خيراً
 معاقراً للشراب مثل الأقيشر ، وقد حد فيه مرات ، وكان من نشأ في دولة
 بني أمية ولم يسمع له خبر في الدولة العباسية ، وكان هو وحماد الراوية
 ومطيع بن إياس إخوانا ثلاثة من الخلاء ، يتنادمون معاً ، ويحتمعون
 على شأنهم لا يفترقون ، وكلهم كان متهماً بالزندقة ، وكلهم نشأ في تلك
 البيئة العراقية الماجنة التي نشأ فيها الأقيشر قبلهم ، فكان لها أثرها فيهم ،

كما كان لشعره أثره فيهم ، ولا سيما عمار الذي كاد يقصر نفسه على احتذائه ، وكان يذهب فيه مذهبه في إظهار اللين والسهولة ، حتى جاء شعره شعبياً أكثر مما كان شعر الأقيشر ، فكان يقول شعراً ظريفاً يضحك من أكثره ، شديد التهافت ، جم السخف ، وقد مضى في هذا الفن الهزلي إلى أبعد حدوده ، حيث لا يرضاه دين ولا عقل ، ثم أشاعه في الشعر حتى أصبح شعره فيه حديث الملوك والأمراء والعظماء وخاصة الناس وعامتهم .

وقد روى حماد قال : استقدمني الوليد بن يزيد ، فما سألتني عن شيء من الجيد إلا مرة واحدة ، ثم جعلت أنشده بعدها في ذلك النحو ، فلا يلتفت إليه ، حتى جرى ذكر عمار ذي كنان ، فعرفته وسأل عنه ، وما ظننت أن شعره شيء يراد أو يعبا به ، فقال لي : هل عندك شيء من شعره ؟ فقلت نعم ، أنا أحفظ قصيدة له كنت لكثرة عبثي به قد حفظتها ، فأنشدهته قصيدته التي يقول فيها :

حبذا أنت ياسلا مة ألفين حبذا

قال : فضحك الوليد حتى سقط على قفاه وصفق بيديه ورجليه ، وأمر بالشراب فأحضر ، وأمرني بالإنشاد ، فجعلت أنشده هذه الأبيات وأكررها عليه ، وهو يشرب ويصفق حتى سكر ، وأمر لي بحلتين وثلاثين ألف درهم ، ثم قال : ما فعل الله بعمار ؟ فقلت : حتى كسيت ، قد غشي بصره وضعف جسمه لا حراك به . فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فقلت له : ألا أخبر أمير المؤمنين بشيء يفعله ولا ضرر عليه فيه ، وهو أحب إلي عمار

من الدنيا بحذافيرها . فقال : وما ذاك ؟ فقلت : إنه لا يزال ينصرف من الحانات وهو سكران ، فترفعه الشرط فيضرب الحد ، فقد قطع بالسياط ولا يدع الشراب ولا يكف عنه ، فتكتب بالألا يعرض له . فكتب إلى عامله بالعراق ألا يرفع إليه أحد من الحرس عمارا في سكر ولا غيره إلا ضرب الرافع له وأطلق عمارا . فأخذت المال وجثته به وقلت له : ما ظننت أن الله يكسب أحدا بشعرك فقيرا ، ولا يسأل عنه عاقل ، حتى كسبت بأوضع شيء قلته ثلاثين ألفا . فقال : عز على ذلك لقله شكرك يا ابن الزانية ، فهات نصيبي منها . فقلت : لقد استغنيت عن ذلك بما خصصت به ، ودفعت إليه العشرة الآلاف . فقال : وصلك الله يا أخي ، وجزاك خيرا ، ولكنها سبب قتلي ، لأنني أشرب بها مادام معي منها درهم ، وأضرب أبدا حتى أموت . فقلت : قد كفيتهك هذا ، وهذا عهد أمير المؤمنين ألا تضرب ، وأن يضرب كل من يرفعك . فقال : والله لأنا أشد فرحا به مني بالمال . فلم يزل يشرب حتى مات وبقيته عنده .

وكان لعمار جار يبيع الرؤوس يقال له غلام أبي داود ، فطرق عمار قوم كانوا يعاشرونه ويدعونه ولم يكن عنده شيء ، فبعث إلى جاره ذلك أن يوجه إليه ثلاثة رؤوس أو يعطيه ثمنها إذا جاء ، فلم يفعل ، فباع قميصا له واشترى به طعاما وشرابا ، فلما أصبح خرج إلى المحلة وأهلها مجتمعون ، فأنشأ يقول :

غلام لأبي داود ديدعى سائق الروس

وفي حجزته قمل كأشال الجواميس
تحاكي أوجه الموتى وريحها كالكراميس
ينقى القمل منهن إذا باع بتدليس

فشاعت الآيات في الناس ، فلم يقرب أحد ذلك الرجل ، ولا اشترى
منه شيئاً ، فقام من موضعه ذلك وعطل حانوته .

فأما قصيدته التي استحسناها الوليد وسأل عنها حمادا فإنها كثيرة المرذول،
ولكنها مضحكة طيبة من الشعر المرذول ، وفيها يقول :

أنت وجدنا بها مفضى جفون على القذى
تحت حر وصلته صار سعدا مهذبا
قول عمار ذى كنا زفيا حسن ما احتذى
عللاني بذكرها واسقياني مجذبا
يترك الأذن سخنة أرجوانا بها خذبا

مدرستا الرها ونصيدين :

ومن الجديد الذي جاء به كتاب المجمع كلامه على المدارس السريانية
المثقفة بالثقافة اليونانية وأثرها في الثقافة العلمية الإسلامية إلى آخر الدولة
الأموية ، كمدرستي الرها ونصيدين ، مع أن هذه المدارس لم تتصل بالحركة
العلمية الإسلامية اتصالاً له أثره فيها إلا في عهد الدولة العباسية ، أما
عصر صدر الإسلام وعصر بني أمية فكانت ثقافته إسلامية خالصة ، نعم
ترجمت لخالد بن يزيد بن معاوية بعض كتب في الطب والكيمياء ، ولكن
هذا لم يتجاوز إلى غيره من ملوك بني أمية . ولم يتأثر به غيره في هذا

العصر ، ولم يكن له أثر في ثقافته التي مضت ، إسلامية خالصة إلى آخره ، لأن تلك المدارس مكثت فيه بعيدة عن المسلمين الفاتحين ، ولم تكن بالاتصال بهم ، كما لم يعنوا بالاتصال بها ، وهذا بخلاف ما حصل في عهد الدولة العباسية ، فقد عُنِيَ ملوكها بالاتصال بهذه المدارس ، وافتتحوا في بغداد مدارس على منوالها ، وترجموا لها الكتب من اليونانية والسريانية إلى العربية ، وورغبوا الناس في قراءتها ، فكان لها أثر ظاهر في الثقافة الإسلامية ، فلا يصح أن يتكلم عن هذه المدارس إلا في هذا العصر الذي تم الاتصال بها فيه ، وكان لهذا الاتصال أثره في الثقافة الإسلامية ، كما مضى عليه الذين كتبوا في تاريخ الأدب العربي إلى ظهور كتاب الجمل .

عصور الأدب العربي :

كانت عصور الأدب العربي قبل ظهور كتاب الجمل مضبوطة معروفة الأول والآخر ، لا يدخل بعضها في بعض ، ولا يذكر في عصر سابق شيء من حال الأدب في عصر لاحق ، كما لا يذكر في عصر لاحق شيء من حال الأدب في عصر سابق ، فهذا عصر الجاهلية ينتهي بظهور الإسلام ، وهذا عصر صدر الإسلام يبدأ بظهوره وينتهي بعصر الخلفاء الراشدين أو بعصر بني أمية الخ .

فلما جاء كتاب الجمل خالف هذا الترتيب المضبوط ، واضطرب في ترتيب تلك العصور ، فذكر أولا العصر الجاهلي مسمى باسمه المعروف ، فلما فرغ منه تكلم على مكة وتاريخها في الجاهلية من جهة مركزها التجاري

ومركزها الديني ، وتكلم على قبيلة قريش وعلى اختلاف اللهجات ، وما إلى هذا مما لا يصح الكلام عليه إلا في العصر الجاهلي . ثم تكلم على تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى القرآن والحديث ، ومضى في هذا ونحوه إلى العصر العباسي ، ولم يعن بوضع اسم لهذا العصر الطويل الذي تكلم فيه ، كما عني بوضع اسم للعصر السابق له ، فسماه العصر الجاهلي ، وكما عني بوضع اسم للعصر اللاحق له ، فسماه العصر العباسي ، وبعض مؤرخي الأدب يسمي هذا العصر كله عصر صدر الإسلام ، وبعضهم يقصر عصر صدر الإسلام على ما قبل عصر بني أمية ، ويسمى عصر بني أمية بهذا الاسم ، وصنيع كتاب الجمل فيما سبق يقتضي أنه عصر واحد ، ولكنه يعود فيشكك في هذا ، إذ يرى أن الشعر وما إليه جرى فيه جاهليا في ألفاظه ومعانيه وأساليبه وأغراضه إلى انقراض الجيل الذي أدرك الجاهلية ، وإن اشتمل على أشياء لم يكن يشتمل عليها في الجاهلية ، فتناول معاني دينية وكثرت فيه ألفاظ وردت في القرآن ، مثل الجنة والنار والإيمان والكفر والثواب والعقاب ونحو ذلك ، فلما ظهر الجيل الذي لم يدرك الجاهلية ظهر جيل إسلامي خالص ، ولد في الإسلام ، ورأى حياة جديدة فيها سعة ، واتصل بشعوب لم يتصل آباؤه بها ، ومن هنا تعود القدماء من علماء المسلمين إذا ذكروا الشعر الجاهلي أن يدلوا به على كل الشعر الذي قيل منذ العصر الجاهلي إلى ظهور هذا الجيل من شعراء الإسلام ، وهذا يؤخذ منه أن ذلك العصر لم يكن عصرا واحدا ، بل كان عصرين : عصر

انتقال وهو من ظهور الإسلام إلى نهاية عصر الخلفاء الراشدين ، وعصر الأدب الإسلامي الخالص وهو عصر الأمويين ، فكان عليه أن يقسم هذا العصر إلى هذين القسمين كما قسم العصر العباسي بعده ، على أن القدماء من علماء المسلمين لا يذهبون ذلك المذهب الذي ذكره في الشعر الجاهلي ، وإنما يقسمون الشعراء إلى ثلاثة أقسام : جاهليين ومخضرمين وإسلاميين .

وقد قسم العصر العباسي إلى قسمين ، وجعل ميزة العصر الثاني ظهور الآداب القومية بتأثير نشأة الأوطان السياسية بعد ضعف الملوك العباسيين وقيام دول كثير مستقلة فيما كان ينتمى إليها من الأقطار الشرقية والغربية ، مثل الدولة السامانية بخراسان ، والدولة البويهية في فارس ، والدولة الفاطمية في مصر والمغرب ، فكل هذه الممالك والإمارات التي تشعبت من الدولة العباسية لم تستغن عن اتخاذ العربية لسانا لها في التعبد والتعليم والسياسة ، ولكنها أخذت تصطبغ بعد قليل بصبغة قومية في بعض أحوالها ، ثم تكلم بعد هذا على الآداب القومية في هذا العصر الذي لم يعرف بدايته كما عرف نهايته بانتهاء الدولة العباسية ، واستيلاء التتار على عاصمتهم ، ولا شك أنه لا يمكنه أن يبين بداية لهذا العصر كما بين نهايته ، لأن هذه الممالك والإمارات التي تشعبت عن الدولة العباسية لم تقم في زمن واحد ، وإنما قامت في أزمنة مختلفة ، وبهذا لا نكون أمام عصر واحد له بداية ونهاية محدودتان ، وإنما نكون أمام عصور مختلفة ،

ومن الغريب أنه تكلم في هذا العصر على الأدب في الأندلس ، فتكلم فيه على حال الأدب من يوم فتحها إلى خروج المسلمين منها ، وجعل له أربعة عصور بعضها سابق على هذا العصر الذي جعله عصر ظهور الآداب القومية ، وبعضها يدخل فيما بعده من العصور ، وهذا من الخلط والتخبط بمكان ، وهو مع هذا صريح في أن الأدب القومي نشأ قبل هذا العصر بالأندلس حين استقل بها بنو أمية في أول قيام الدولة العباسية ، فيكون الأدب القومي بها قد نشأ مع العصر العباسي الأول ، ولا يصح بعد هذا أن يسمى العصر العباسي الثاني وحده عصر ظهور الآداب القومية .

وقد ذكر بعد العصر العباسي الثاني ما سماه العصر التركي ، وقسمه إلى قسمين : عصر المماليك في مصر ، والعصر العثماني فيها ، فلم يتكلم إلا على حال الأدب في مصر في هذين العصرين ، بدعوى أن الآداب العربية انحازت إلى القاهرة بعد استيلاء التتار على بغداد ، مع أن الأدب العربي كان في الأندلس والمغرب لا يقل شأنًا في هذا العصر عن مصر ، وربما كان شأنه فيهما أعلى من شأنه فيها ، ولكنه كان قد تكلم على الأدب الأندلسي وحده جملة واحدة في العصر العباسي الثاني ، وقدم في هذا ما حقه التأخير ، وأخرفه ما حقه التقديم ، فلم يبق أمامه إلا الأدب العربي في مصر وحدها ، وهذا الاضطراب كله نتيجة لمسلكه في الكلام على الأدب العربي مرة بالنظر إلى العصور الزمنية ، وأخرى بالنظر إلى الأمصار الإسلامية بقطع النظر عن هذه العصور .

ومن أغرب ما وقع فيه كتاب المجمال أنه بتأثير الأستاذ ظه حسين زعيم شعوبي عصرنا خالف من قبله في جعل عصر النهضة الأخيرة يتبدى بقيام حكومة محمد علي باشا ، فجعله يتبدى بالحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابرت للاستيلاء على مصر سنة ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م ، ليكون الفضل في النهضة الأخيرة لهذه الحملة الاستعمارية ، كأن الفرنسيين قصدوا الاستيلاء على مصر للنهوض بها ، ولم يقصدوها للقضاء على قوميتها وما تستند عليه من دين وأدب ونحوهما ، كما هو شأن المستعمرين في كل بلاد تبلى بهم ، وكما فعله الفرنسيون أنفسهم في الجزائر التي ابتليت باستعمارهم من بلاد المغرب ويكاد يساويها في هذا مراکش وتونس ، فلو استمر حكمهم لمصر لكان شأنها مثل شأن هذه الأقطار المغربية ، ولم تحدث فيها هذه النهضة الأخيرة ، وقد ابتليت مصر بعد هذا باحتلال الإنجليز لها ، فسلطوا رجلهم - دنلوب - على اللغة العربية وآدابها في المدارس ، فخار بها فيها أشد محاربة ، وجعل الشأن الأول فيها للغة الإنجليزية ، ولا تزال اللغة العربية في هذه المدارس تعاني طغيان اللغة الإنجليزية عليها ، وكأنه لم يكفها مزاحمة هذه اللغة لها ، فأضيفت اللغة الفرنسية أخيرا إلى اللغة الإنجليزية ، ليكون لها مزاحمان في هذه المدارس ، لامزاحم واحد ، وقد بذلت جهود بعد استقلال مصر لتخفيف أثر هذه المزاحمة على اللغة العربية ، ولكن أثر دنلوب في هذه المدارس لا يزال قويا ، ولا تزال اللغة العربية تعاني من مزاحمة تينك اللغتين ما تعاني ، فلا يصح أبدا أن تجعل الحملة الفرنسية بدء العصر النهضة الأخيرة ،

ويكفي في فساد هذا أن كتاب الجمل ذكر أن مصر عاشت مدة حكم
الفرنسيين لم تفد شيئاً من علومهم ولا معارفهم ، ولم يحقق هذا القدر من
الاتصال بالفرنسيين أى اتصال علمي ببلاد الغرب .

بدعة الآداب القومية في العصر العباسي الثاني :

ادعى كتاب الجمل أنه ظهر في العصر العباسي الثاني آداب قومية بتأثير
الممالك التي تشعبت من الدولة العباسية ، وانفراد كل مملكة منها عن الأخرى ،
وقد جعل لكل أدب في هذه الممالك والأقطار خصائص يمتاز بها ،
فذكر أن من خصائص شعراء المشرق هجر الغريب من اللفظ والعويص
من الأسلوب . واستعمال كثير من الألفاظ الأعجمية والاصطلاحات الفنية
والمحسنات البديعية وألفاظ المجون والسخف ، لغلبة هذا النوع على شعر
كثير من خلفاء بغداد ، ثم ذكر أن من خصائص شعراء مصر سهولة اللفظ
ولينه ، والميل إلى المحسنات اللفظية والمعاني القرينية الشائعة ، حتى كادت
تقترب درجة الشعر فيها وفي الشام على لسان ابن مطروح والبهاء زهير
وأضرابهما من العامية ، ثم ذكر أن من خصائص شعراء الأندلس الميل
إلى الجري على سنن العرب في الجزالة والسهولة ، فلم يحملوا لفظاً أكثر
مما يطيق من المعاني المزدحمة ، كما يفعل أبو تمام والمتنبي ، وقد رجحوا على
شعراء المشرق في أنواع الوصف ، وبخاصة مناظر الطبيعية ورثاء الممالك
الزائلة ، وإن نقصوا عنهم في نظم الشعر المشتمل على الحكيم التي تسير سير
الأمثال ، كما في شعر أبي تمام والمتنبي .

ولاشك أن هذه الفروق في الشعر لا تثبت بدعة ظهور الآداب القومية في العصر العباسي الثاني ، لأن هذه الفروق كلها أو بعضها على الأقل قديمة في الشعر العربي حتى الجاهلي ، وقد دعا إليها اختلاف البيئة والمكان وإن اتحدت الدولة والمملكة ، وقد كان في الجاهلية لشعراء مضر مذهب في الشعر يخالف مذهب شعراء ربيعة ، وكان لشعراء اليمن مذهب يخالف مذهب شعراء الحجاز ونجد ، وكان لشعراء الحضر مذهب يخالف مذهب شعراء البدو ، وتفصيل هذا مذكور في كتاب الأستاذ طه حسين — في الأدب الجاهلي — ولا يصح أن يبنى على هذا أنه كان في العصر الجاهلي آداب قومية ، وكذلك كان الأمر في عصر صدر الإسلام وفي عصر بني أمية وفي العصر العباسي الأول ، فلم يكن الشعر العربي يذهب فيها مذاهباً واحداً في الأقطار الإسلامية ، بل كان لكل قطر فيها تأثيره على شعرائه ، على أن الأمر في الشعر لا يقف عند هذا الحد ، بل لكل شاعر من قديم الزمان طريقته في الشعر ، وهي تختلف باختلاف بيئته وظروفه وأحواله ، وليس لهذا شأن في الآداب القومية ، وإنما هي مذاهب فردية لكل شاعر ، وإذا كان العصر العباسي الثاني قد تشعبت فيه الدولة العباسية إلى الممالك السابقة ، فإن الدولة الإسلامية قد تشعبت قبله إلى دولة عباسية بالمشرق ودولة أموية بالأندلس ، وقد كان للعرب ممالك متعددة في جاهليتهم ، كدولة المناذرة بالعراق . ودولة الغساسنة بالشام ، ودولة كندة بنجد ، ولم يقتض هذا ظهور آداب قومية فيها .

والحقيقة أن الآداب القومية يراد بها شيء آخر غير هذه الفروق السابقة ، يراد بها آداب تتغنى في مصر مثلا بقوميتها الفرعونية ، ولا تتغنى بخيرها من القوميات العربية ، وما إلى هذا مما يجعل لمصر أدبا خاصا بها ، وقد يغالى بعض المتعصبين فيدعو إلى أن تكون لغة هذا الأدب هي العامية المصرية ، فإذا تم هذا لا قدر الله صحت بدعة الآداب القومية ، لأن الفروق تكون كبيرة بين هذه الآداب ، وتصل إلى حد تتقطع فيه العلائق بينها ، وهذا بخلاف الحال في العصر الذي يدعى فيه كتاب المجمل ظهور الآداب القومية ، لأن هذه الآداب كانت فيه متشابهة متواصلة ، وكان كل شاعر في كل قطر يرنو إلى غيره في القطر الآخر ، فيحذو حذوه ويسلك سبيله ، كما كان المتنبي والمعري في الشام يذهبان مذهب أبي تمام في العراق ، وكما كان ابن هانيء في الأندلس والمغرب يذهب مذهب المتنبي في الشام ، وكذلك كان شأن الكتابة في هذا العصر ، فقد ابتدع ابن العميد فيها طريقته في المشرق ، فكان لها صداها في كتاب مصر والشام والأندلس ، من استعمال الأساليب الشعرية ، والأخيلة السامية ، والتشبيهات والاستعارات البديعة ، والسجع وما إليه من المحسنات اللفظية ، والاقتراس من القرآن والحديث ، وحل كثير من أبيات الشعر ذوات المعاني الجميلة ، وكذلك كان النوع من الشعر يظهر في قطر من الأقطار ، فلا يلبث حتى يظهر في الأقطار الأخرى ، كما ظهر بين الأندلسيين فن الموشح ، فلم يلبث أهل المشرق حتى حاكوهم فيه ، فأصبح عاما في المغرب والمشرق ، ولم يلبث فنا خاصا بقوم دون قوم ، لأن مثل هذا لا يختص بقوم دون آخرين ، فلا يصح أن يدعى فيه أنه

أدب قومي لمن ظهر أولا بينهم ، لأنه ليس في شيء من قوميتهم .
ابتكار ابن أبي ربيعة فن الغزل :

ذكر كتاب المجلد أن عمر بن أبي ربيعة هو الذي ابتكر فن التغزل في الشعر العربي ، إذ جعله غرضاً يقصد لنفسه ، لا لشيء آخر من المدح وغيره كما جعله الشعراء الغزلون من أهل البادية ، وقد سلك إلى هذا الغرض طرقاً كلها طريفة ، وأظهر ما يمتاز به أنها قصصية ، لا يتحدث فيها عن النساء كما اعتاد الشعراء أن يتحدثوا عنهن ، وإنما كان يتحدث عن نفسه ، ويقص ما وقع له معهن .

وقد قسم الأستاذ طه حسين في كتابه — حديث الأرباء — الشعراء الغزلين إلى قسمين : أولها الشعراء العذريون (١) من أهل البادية ، مثل مجنون ليلى وقيس بن ذريح وعروة بن حزام . وثانيهما الشعراء المحققون ، وهم الذين لم يتخذوا العفة المطلقة مثلهم الأعلى في تغزلهم ، وإنما عبثوا ولها واستمتعوا بالحياة ، وتغنوا هذا العبث واللغو ، وقصروا شعرهم عليهما أوجاوز وهما إلى فنون أخرى من الشعر ، وزعيم هؤلاء عمر بن أبي ربيعة ، ومنهم العرجي وغيره من الشبان المترفين في الحواضر الإسلامية . وقد اقتصد الأستاذ طه حسين هنا في أمر عمر بن أبي ربيعة ، فجعله زعيم القسم الثاني من الشعراء الغزلين ، ولم يجعله مبتكر فن التغزل في الشعر كما جعله هو وإخوانه في كتاب المجلد ، لأن زعامته للشعراء في القسم الثاني

(١) نسبوا إلى بني عذرة لكثرتهم فيهم .

لا تقتضى ابتكاره له ، كما كان امرؤ القيس عند الجمهور زعيم الشعراء الجاهليين ، مع أنه لم يكن مبتكر الشعر فيهم .

والحقيقة أن عمر بن أبي ربيعة لم يكن مبتكرا فن التغزل في الشعر ، ولم يكن أول من جعله في الشعر غرضا يقصد لذاته لا لغيره من الأغراض كالمديح وغيره ، فقد عاصره شعراء ذهبوا قبله أو معه في فن التغزل هذا المذهب ، بل سبقه شعراء في الجاهلية إلى هذا المذهب أيضا ، مثل المرقش الأكبر والمرقش الأصغر ، ومثل عبد الله بن عجلان ، ومثل قيس بن الخدادية صاحب نغم ، وله فيها قصيدة يائية مثل يائية المجنون في ليلي ، وقد أدخل الناس أبياتا منها فيها .

وقد كان هناك شاعر من قريش نشأ في الجاهلية قبل عمر بن أبي ربيعة وذهب في فن التغزل مذهبه ، وهو نبيه بن الحجاج القرشي السهمي من بني سهم من قريش ، وكان يشبه عمر من وجوه كثيرة ، فإذا كان عمر شاعرا حضريا مترفا عابثا لاهيا ، وإذا كان قد نشأ في مكة بين أسرة من أغنيائها ، فعاش فيها عيشة ترف ونعمة ، وانصرف إلى الشعر ، فكان فيما يقول الرواة يقتضى عامه بمكة في لهُو وقول للشعر ، حتى إذا كان موسم الحج خرج من مكة في زينة حسنة ، فاستقبل الحجاج من حيث يأتون من العراق والشام والمدينة ، وتعرض للنساء الأشراف وبناتهم حتى يراهن ، ثم يراقبن أثناء الطواف بالكعبة ، حتى إذا انصرفن عن مكة قال فيهن الشعر ، وتغزل فيه بهن ، إذا كان عمر كذلك فإن نبيه قبله نشأ أيضا بمكة

بين أسرة من أغنيائها ، وكان هو وأخوه منبه من وجوه قریش وعظماؤها
وذوی النباهة فيها ، وكان الشعراء يقصدونهما ويمدحونهما وينالون من
جوائزهما ، وقد قتلا يوم بدر مشركين ، فنشأ نبيه نشأة نعمة وترف ، ثم
انصرف إلى الشعر واللهم والتعرض للنساء بمكة في موسم الحج وذكرهن
في شعره . وقد كان ذلك يصل به أحيانا إلى التعدي عليهن ، فيأخذ إحداهن
من أبيها أو غيره وينفرد بها في بعض نواحي مكة ، ويقضى معها ما يقضى
في اللهم واللعب ، ولم يصل ابن أبي ربيعة إلى مثل هذا ، لأن سلطة الإسلام
كانت تحول بينه وبين الاتادي في غيه ولهوه .

وقد جاء إلى مكة رجل من خثعم في بعض مواسم الحج في الجاهلية
ومعه تجارة له . ومعه أيضا بنت له تسمى القتول ، وكانت أوصا النساء
وجها ، وأحسنهن قواما ، فعلقها نبيه وشغف بها ، وما زال حتى غلب أباهما
عليها ونقلها إليه ، فأتى أبوها جماعة حلف الفضول ، وكانت جماعة خيرية
في مكة تعنى بإنصاف المظلوم ، فشكا إليها نبيها ، فأتاه جماعة منها وهو منتد
بناحية مكة والقتول معه ، وقالوا له : أخرج ابنة هذا الرجل . فقال : لا أفعل .
فقالوا له : فإننا من قد عرفت : فقال : يا قوم ، متعونني بها الليلة . فقالوا :
قبحك الله ما أجهلك ؟ ولا والله ولا شخب لقحة . فأخرجها إليهم ،
فأعطوها لأبيها .

وقد قال فيها نبيه شعرا كثيرا ، تغزل بها فيه ، وحكى ماجرى له معها ،
وذهب فيه تلك المذاهب التي ذهب إليها ابن أبي ربيعة بعده ، وقلده فيها
وإن أربى عليه ، ومن ذلك قوله فيها :

حتى الدويرة إذ نأت منا على عدوانها
 لا بالفراق تنيلنا شيئا ولا بلقائها
 أخذت حشاشة قلبه ونأت فكيف بنايها
 حلت تهامة خلة من بيتها ووطائها
 ولها بمكة منزل من سهلها وحرامها
 لولا الفضول وأنه لا أمن من عدوانها
 لدنوت من أبياتها ولطفت حول خبايها
 وجلت أمشي بلا هاد لدى ظلماتها
 فشربت فضلة ريقها ولبت في أحشائها
 فسلى بمكة تخبرى أنا من أهل وفائها
 قدما وأفضل أهلها منا على أكفائها
 نمشى بالوية الوغى ونموت في أودائها

وهذا هو مذهب ابن أبي ربيعة في التغزل بعينه ، فلا يكون هو الذي
 ابتكره في فن التغزل ، بل يكون الذي ابتكره نبيه قبله ، ويكون مقلدا له
 فيه ، لأنه نشأ في بلده ، وكان زمنه قريبا من زمنه ، فلم يكن بحيث يجهله ،
 وإنما كان يعرفه ويجرى في الشعر مجراه .

وإذا كان ابن أبي ربيعة قد أربى في هذا الفن على نبيه الذي قلده فيه ،
 فإن ذلك شأن المقلدين دائما ، لأنهم يجدون طريقا ممهدا قبلهم ، فيربون
 فيه على من سبقهم .

اختلاف طريقة التأليف في الكتاب :

قد اشترك ستة في تأليف كتاب المجمل ، وكان من الواجب عليهم أن يتبعوا في تأليفه طريقة واحدة ، فلا يظهر في تأليفهم له اختلاف مشاربهم وأساليبهم في البحث والتأليف ، حتى يكون الكتاب متناسقا لا اختلاف فيه ، وكأنه من عمل شخص واحد لا من عمل جماعة ، وقد بدا اختلافهم واضحا في تراجم الشعراء والكتاب والخطباء ، فن كتب منهم في الشعراء الجاهلية كان همه أن يذكر أمثلة من الشعر الجاهلي ، فلم يعن بدرس حياة أولئك الشعراء ، بل ذكر أنه ليس هنا مكان الوقوف عند شعراء العصر الجاهلي للدرس المفصل والتحليل الدقيق ، وإنما الذي نقصد إليه أن نعطي من الشعر في هذا العصر صورة صحيحة موجزة بقدر الاستطاعة ، تتخذ نموذجا لما كان شائعا فيه من الشعر ، ولعل الأستاذ طه حسين جاهد من كتب منهم في هذا العصر ما جاهد ، حتى ظفر منهم بهذا الاقتصاد في أمر أولئك الشعراء ثم رضى منهم بهذا الاقتصاد في أمرهم بعد أن كان لا يسلم بصحة شعرهم ، ولا يسلم بوجود بعضهم ، كما سبق في كتابه - في الأدب الجاهلي - ولكن من كتب منهم في هذا العصر لم يذكر نماذج من هذا الشعر كما وعد ، ولم يذكر منه ولو عشرة أبيات بعضها بجانب بعض ، لينظر فيها القارئ ويتأملها ، ويرى بعينه نظمها وتأليفها ، وإنما أعطانا تحليلا لثلاث معلقات من المعلقات المشهورة ، وهي معلقة ليبيد بن ربيعة ، ومعلقة طرفة بن العبد ، ومعلقة زهير بن أبي سلمى ،

واكتفى من هذه الملاحظات بذكر مطالعها ، ثم مضى يحال فيها ويشرح
ويخلص ، من غير أن يذكر جملة صالحة منها ولو في أسفل صفحات
الكتاب ، ليقراها الطالب ويتذوقها ، ولا يقتصر أمره على تحليلها ، لأنه
لا يستفيد منه كما يستفيد من قراءتها وتذوقها بنفسه .

وأما من كتب منهم على الشعراء الإسلاميين فقد اضطرب في طريقته ،
لأنك تراه في عبد الله بن قيس الرثبيات يذكر بعض قصائده مرة واحدة ،
ثم يأتي بعد هذا بشرح قليل لها ، ولكنه يخالف هذه الطريقة في ترجمته
للأختل ، فيسلك فيها طريقة من ترجم قبله للشعراء الجاهليين ، فإذا
ترجم لجرير والفرزدق عنى بالموازنة بينهما وشرح خصومتهما ودرس
حياتهما وبيان طريقة كل منهما في شعره ، ولا يذكر مع هذا شيئا من
شعرهما ، كأنه لا يكتب لشاعرين كبيرين يهم الطالب أن يطلع على أمثلة
من شعرهما ، ليقراها ويتذوقها بنفسه .

وأما من كتب منهم على الشعراء العباسيين ومن بعدهم فكانت طريقته
مخالفة كل المخالفة لطريقة الكتابين السابقين ، فلم يهمل إلا درس حياة
الشعراء ، وشرح طريقتهم في الشعر ، ولا يذكر ما يختار من شعرهم إلا
في أسفل صفحات الكتاب ، فلا يعنى فيه بشرح ولا تعليق ، على عكس
ما فعله الكتابان قبله ، فقصر هنا فيما لم يقصر فيه ، وإن كان لم يقصر في
درس حياة الشعراء وشرح طريقتهم في الشعر .

وكان حظ الخطباء منهم أسوأ من حظ الشعراء ، فلم يكتبوا عنهم في الجاهلية أكثر من هذه الكلمات — مما لا شك فيه أن العرب في جاهليتهم عرفوا شيئاً من الخطابة ، وكان لهم خطباء مشهورون ، نذكر منهم أكرم بن صيفي وقس بن ساعدة ، ولكننا لا نعرف من هؤلاء الخطباء إلا أسماءهم وشهرتهم ، ونتفأ ضئيلة من أقوالهم — وفي هذه الكلمات أثر من الشك الذي ذهب إليه الأستاذ طه حسين في كتابه — في الأدب الجاهلي — ولكنه أثر ضئيل لا إصراف فيه ، وقد قنع به الأستاذ طه حسين كما قنع بما سبق في الشعر الجاهلي .

وفي العصر العباسي الأول لم يذكروا عن الخطابة إلا أنها ضعفت فيه لضعف الحياة السياسية للأحزاب ، وفناء حرية الفرد والجماعات في سلطان الدولة ، وتسلمت العنصر الأعجمي على العنصر العربي ، واعتماد الدولة في الإقناع على السيف دون اللسان ، فأخذت الخطابة تصبح شيئاً نادراً لا يلجأ إليه إلا في أيام الحفيل التي يقصد فيها إلى إظهار جلال الخلافة ، وهيبة الخلفاء ، ولا شك أن ما ذكرناه من هذا لا يصح إلا في العصر العباسي الثاني ، حينما تمت تلك الأسباب التي ذكرناها لضعف الخطابة ، ومضى من الزمن ما أمكن معه ظهور أثرها فيها ، لأنه ليس من المعقول أن يظهر أثرها دفعة واحدة في العصر العباسي الأول ، والحق أن الخطابة كانت قوية في هذا العصر ، لأن ظهور الدولة العباسية فيه لم يعتمد على السيف وحده ، بل احتاج إلى خطباء بذلوا ما بذلوا من خطبهم في

إقناع الناس بفساد الدولة التي أقاموا دولتهم على أنقاضها ، وفي الوعود التي منوهم فيها بإصلاح حالهم ، ومن هؤلاء الخطباء داود بن علي وأبو جعفر المنصور من العباسيين ، وكذلك كان هناك أسباب أخرى لغوة الخطابة في هذا العصر ، لأن نزاع العلويين للعباسيين لم ينقطع فيه ، إلى أسباب أخرى لا داعي إلى ذكرها في هذا المقام .

وقد أهملوا بعد العصر العباسي الأول الكلام على الخطابة ، ولم يتكلموا عليها إلا في عصر النهضة الحاضرة ، فذكروا الأطوار التي مرت عليها ، من ضعفها في أوله ، وتقدمها في عهد الثورة العراقية ، وضعفها بعدها ، إلى أن عقدت الجمعية التشريعية ، وجاءت بعدها الثورة المصرية في سنة (١٣٣٨ هـ - ١٩١٩ م) فوثبت فيها الخطابة وثبة عظيمة ، ثم سردوا بعض أسماء خطباء هذا العصر ، وضمنوا بذكر تراجم لهم ، ولم يذكرها أمثلة من خطبهم .

وبهذا لم تنل الخطابة من كتاب المجمع ما تستحقه من العناية ، ولم يذكر منها فيه نماذج في أي عصر من العصور ، ليتذوقها الطالب وينهج على منوالها إذا كان فيه استعداد للخطابة ، وقد اقتصر على الترجمة لثلاثه من الخطباء ، وهم علي بن أبي طالب وزياد والحجاج ، فلم يذكر أمثلة من خطبهم ، وإنما اكتفى بتحليل خطبة زياد البراء ، واكتفى فيها بهذا التحليل ، فلم يذكر بعضها منها يقرؤه الطالب ويتذوق بلاغته ، مع أن تحليل الشعر والخطب ليس كل ما يطلب في تاريخ الأدب ، ولكنها الروح

الجدلية التي عرف بها الأستاذ طه حسين ، تغلبت على طريقة الكتاب ، فلم يكن فيه إلا بالنقد والتحليل ، وابتكار التبويب والتقسيم . وكذلك كان شأن الكتابة والكتاب في كتاب المجمع ، فقد أهمل فيه ذكر حال الكتابة وتراجم الكتاب إلى آخر العصر الأموي ، حتى إنه لم يترجم لعبد الحميد بن يحيى الكاتب ، وهو الأستاذ الأول للكتابة في اللغة العربية ، ثم ترجم بعده هذا لقليل من الكتاب ، ولم يذكر إلا سطوراً قليلة من رسائلهم ، وقد اضطرب في ذكرها كما اضطرب في ذكر الشعر فيما سبق ، فمرة يذكرها في أسفل الصفحات ، ولا يعني بشرح بعض مفرداتها ، لأن من اختص بها من مؤلفي الكتاب لا تعنيه هذه الطريقة ، ومرة يذكرها في أعلى الصفحات ويعني بشرحها في أسفلها ، لأن من اختص بها منهم لم يكن من مدرسة الأستاذ طه حسين ، وإنما كان من المدرسة القديمة التي لا يهمها أمر النقد والتحليل ، وإنما يهمها ذكر مختارات من الشعر والكتابة والخطابة وشرح مفرداتها .

مراكز الثقافة :

تكلم كتاب المجمع على مراكز الثقافة في العصر العباسي الأول دون غيره من العصور ، فذكر منها المدينة ، لأنه كان فيها من العلماء زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر من الصحابة ، وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير من التابعين .

ثم ذكر البصرة ، لأنه كان فيها من العلماء أبو موسى الأشعري وأنس

ابن مالك من الصحابة ، والحسن البصرى وابن سيرين من التابعين .
ثم ذكر الكوفة ، لأنه كان فيها من العلماء عبد الله بن مسعود من
الصحابة ، وشريح والشعبي وسعيد بن جبير من التابعين .

ثم ذكر بغداد عاصمة العباسيين ، وهى المركز الذى نشأ فى هذا العصر
فذكرها فيه مقبول ومعقول ، بخلاف المدينة والبصرة والكوفة ،
وبخلاف الفسطاط الآتى ، لأنها كانت مراكز ثقافة قبل العصر العباسى ،
فن الواجب ذكرها فى العصر الذى نشأت فيه .

ثم ذكر الفسطاط لأنه كان فيها من العلماء عبد الله بن عمرو بن العاص
من الصحابة ، والليث بن سعد أحد الأئمة الذين يقرنون بمالك وأبى حنيفة .
وقد أهمل ذكر مكة مع أنها من أهم مراكز الثقافة ، لأنها تمتاز بالمسجد
الحرام الذى كان يقصده العلماء من كل فج ، وكان بها كثير من العلماء ،
مثل عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير من الصحابة ، ومثل مجاهد
وعكرمة من التابعين .

الشعر الأموى والحياة الجاهلية:

ذكر الأستاذ طه حسين فى كتابه — فى الأدب الجاهلى — أن الشعر
الأموى كالقرآن مرآة صادقة للحياة الجاهلية ، وعنده أن الشعر الجاهلى
لا يصح أن تدرس فيه هذه الحياة ، لأنه مختلف على عصرها ، ولا يمثل شيئاً
فيها ، وإنما يجب أن تدرس فى القرآن ، وفى شعر الشعراء الذين عاصروا

عهد النبوة والذين جاءوا بعدهم ولم تكن نفوسهم قد طابت عن الآراء والحياة التي ألفها آباؤهم قبل ظهور الإسلام ، وكذلك الشعراء الأمويون ، لأنه لا تعرف أمة من الأمم القديمة استمسكت بمذهب المحافظة في الأدب ولم تجدد فيه كالأمة العربية ، فحياة العرب الجاهليين ظاهرة في شعر الفرزدق وجرير وذو الرثمة والأخطل والراعي أكثر من هذا الشعر الذي ينسب إلى طرفة وعنترة والشماخ وبشر بن أبي خازم .

فهذا ما ذكره الأستاذ طه حسين في كتابه — في الأدب الجاهلي — وخلاصته أن الشعر العربي بعد ظهور الإسلام إلى آخر عصر بني أمية لم يتأثر بالإسلام وتبدل حياة الأمة العربية بعده ، لأنها أمة محافظة في الأدب ، ولا تحب تجديد فيه ، ولهذا كان شعرها في هذا العهد مرآة صادقة للحياة الجاهلية ، وكان درسها فيه صحيحا دون درسها في الشعر الجاهلي ، لأنه قد نقل إلينا نقلا صحيحا بخلاف الشعر الجاهلي الذي لم يصح نقله .

ولقد اشترك الأستاذ طه حسين بعد تأليف هذا الكتاب بنحو عامين في تأليف كتاب — المجمال — فإذا هو يتابع إخوانه في تقرير خلاف ما رآه قبل هذا بعامين ، ولا يزال مصرا عليه في كتابه الذي رآه فيه ، فيرى فيه معهم أن الأمة العربية أمة مجددة لا محافظة ، وأن الشعر العربي ضعف أمره شيئا حين ظهور الإسلام وانصراف المسلمين عن القول إلى العمل في نشر الدين وفتح البلاد ، ثم ظهر قويا في عصر بني أمية ، مخالفا مخالفة شديدة للشعر الذي يعرف عن الجاهليين قبل الإسلام وإبان ظهوره

وأيام الخلفاء الراشدين ، وذلك لأن عصر الانتقال كان قد انقضى ، وكان هذا الانتقال قد تم ، وكان الجيل العربي الذي أدرك الجاهلية والإسلام قد انقضى أو كاد ، ونشأ مكانه جيل آخر إسلامي خالص ، ولد في الإسلام ونشأ في ظله ، وأخذ بآدابه وأصوله ونظمه ، ولم يشهد من الحياة الجاهلية شيئا ، ولم يعرف من أمرها إلا ما كان يقصه عليه الآباء والأمهات ، ورأى حياة جديدة فيها سعة من العيش ولين ، وفيها نعمة ويسر ، واتصل بأجيال من الناس لم يكن آباؤه يتصلون بهم ، اتصل بالفرس والروم ورعايا الفرس والروم ، ونشأ على هذا كله نشأة العزيز المتسلط ، وقد دانت له الأرض ، وذلت له الأمم ، فليس غريبا أن يكون لهذا الجيل الجديد عقل جديد مخالف لعقل الجيل الذي سبقه ، وشعور مغاير لشعور هذا الجيل ، وليس غريبا أن يكون لهذا العقل الجديد والشعور الجديد مرآة جديدة ، هي هذا الأدب الذي يسمى بالأدب الإسلامي ، وهو أدب إسلامي حقا ، لأنه كما رأيت قد نشأ نشأة إسلامية خالصة ، ومن هنا تعود القدماء من علماء المسلمين إذا ذكروا الشعر الجاهلي أن يدلوا بهذا اللفظ على كل الشعر الذي قيل منذ العصر الجاهلي إلى أن ظهر هذا الجيل الجديد من شعراء الإسلام ، وعلى هذا الجيل الجديد وحده كانوا يطلقون لفظ الشعراء الإسلاميين .

ولاشك أن هذا مخالف كل المخالفة لرأى الأستاذ طه حسين في الأدب الأموي في كتابه - في الأدب الجاهلي - ولا أدري ما الذي أجاء إلى

هذا الاضطراب في الرأي ؟ إذ لم يكن هناك ضرورة تلجئه إلى الاشتراك في تأليف كتاب المجمع ، وإلى مخالفة رأيه في كتابه - في الأدب الجاهلي - وقد كان من الأفضل له ألا يشترك فيه ، لأنه جعله يتناسى آراءه في كتابه في الأدب الجاهلي ، وهي آراء أصر عليها مع مالاقته من الإنكار ، ومع مالاتي فيها من العنت ، وإنه لغريب أن يتناساها بهذه السهولة في كتاب المجمع .

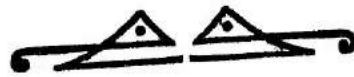
مركز بغداد في ثقافة العصر العباسي الثاني :

ذكر كتاب المجمع العراق العربي وعاصمته بغداد بين فارس وخراسان وغيرهما من الأقطار الأعجمية في العصر العباسي الثاني ، ولم يذكره بين الأقطار العربية من مصر والشام وجزيرة العرب وغيرها ، مع أنه كان متصلا كل الاتصال بهذه الأقطار العربية ، إذ كان الشعراء في هذه الأقطار يتصل بعضهم ببعض ، وكانت بغداد لا تزال مطمح أنظارهم ، فكانوا يقصدونها كما كانوا يقصدونها قبل هذا العصر ، وكذلك كان علماء هذه الأقطار وأدباؤها ، كما قصدوا أبو العلاء المعري وغيره في عصره وبعد عصره ، ولا غرو فقد كانت الدول المتفرعة من الدولة العباسية تترك للملوك العباسيين بغداد وما حولها من العراق العرب ، فكانت بغداد وما حولها من ذلك مثل مصر والشام وغيرها من الأقطار العربية ، صبغتها عربية خالصة مثلها ، في ملكها وعاداتها وآدابها ، وليست مثل فارس وخراسان من الأقطار التي كانت صبغتها أعجمية ، فلا يصح قطعها من الأقطار

العربية التي يجب أن توصل بها ، كما لا يصح وصلها بالاقطار الاعجمية التي يجب أن تقطع عنها .

خاتمة نقد كتاب المجمل :

وبعد فيكفي ما سبق في نقد كتاب المجمل ، ولو أردت تطويله أكثر من هذا لطلال ، وقد أراد مؤلفو هذا الكتاب أن يضعوا منها جا جديدا للأدب العربي غير المنهاج الذي كان مألوا قبلهم ، فوضعوا تقسيمات جديدة ، وذكروا موضوعات لم تكن معروفة قبلهم ، ومن الواجب أن يشهد لهم بهذا إنصافا لهم ، ولكنهم مع هذا قد قصر وأحياناً في التقسيم ، كما زادوا موضوعات لأشأن لها بالأدب ، وهذا شأن كل عمل جديد ، فلا يستوفى حد الكمال ، وإنما يأتي اللاحق فيكمل ما فات السابق ، والله الكمال وحده .



(٥)

من النقد الأدبي أيضا

ظهور الشعر التعليمي في العصر الجاهلي

يدعى الأستاذ طه حسين أن الذي ابتكر الشعر التعليمي في الأدب العربي هو أبان بن عبد الحميد شاعر البرامكة في العصر العباسي ، فقد نظم كتاب كلية ودمنة ، وقال في مطلع نظمه :

هذا كتاب أدب ومحنة وهو الذي يدعى كلية ودمنه
فيه ضلالات وفيه رشد وهو كتاب وضعته الهند
فوصفوا آداب كل عالم حكاية عن ألسن البهائم
ومن ذلك قصيدة طويلة في الزكاة والصوم ، وقد قال في مطلعها :

هذا كتاب الصوم وهو جامع لكل ما قامت به الشرائع
من ذلك المنزل في القرآن فضلا على ما كان ذابيان
ومنه ما جاء عن النبي من عهده المتبع الرضى

ثم ذكر أن أول من سبق إلى هذا الفن من الشعراء اليوناني ~~هو~~ الذي عاش في القرن الثامن قبل المسيح ، ونظم طائفة من القصائد فيها جمال شعري لا بأس به ، ولكنه قصد بها إلى تقييد طائفة مما كان اليونان يرونه عليا في ذلك الوقت ، فقد نظم تاريخ الآلهة وأحاديثهم ، كما نظم القصيدة المشهورة التي تعرف بالأعمال والأيام ، وبين فيها فصول السنة وما يلائمها من ضروب الزراعة ، وما يحتاج إليه الزارع من أداة وغير ذلك .

وليس بصحيح ما ادعاه الأستاذ طه حسين من أن العرب لم يسبقوا
إلى هذا النوع من الشعر التعليمي ولم يعرفوه ، لأنهم سبقوا إليه وعرفوه
في العصر الجاهلي ، وإن كانوا قد رأوا فيه أنه ينبو عن ذوق الشعر ، فلم
يرد إلا نادرا في شعرهم ، لأنهم لم يكونوا يستحسنون أن يسلكوا بالشعر
هذه المسالك التعليمية ، وقد أنشد النيرى الشاعر قصيدة أمام عبد الملك
ابن مروان ، فلما بلغ قوله :

أخليفة الرحمان إنا معشر حنفاء نسجد بكرة وأصيلا
عرب نرى لله في أموالنا حق الزكاة منزلا تنزيلا .

قال عبد الملك : ليس هذا شعرا ، هذا شرح إسلام وقراءة آية
ومن سبق إلى الشعر التعليمي من شعراء الجاهلية الأحنس بن شهاب ،
فله شعر تعليمي تاريخي كان يقيد فيه وقائع حرب البسوس بين قومه
بنى تغلب وبنى بكر ، وله قصيدة يذكر فيها سكنى قبائل نجد قبيلة قبيلة ،
فهي من هذه الناحية تدخل في علم معجم البلدان ، وهو الذي يسمى علم
الجغرافيا ، وما جاء من هذه القصيدة :

يسائل أطلالا بها لا تجاوب
كأنمق العنوان في الرق كاتب
عروض إليها يلجؤون وجانب
وإن يأتهم ناس من الهند هارب
جهام هراق ماءه فهو آيب

فمن يك أمسى في بلاد مقامة
فلا بنة حطان بن قيس منازل
لكل أناس من معد عمارة
لكيز لها البحرين والسيف دونه
تطائر من أعجاز حوش كأنها

يحل دونها من اليمامة حاجب
لها من جبال منتأى ومذاهب
إلى الحرة الرجلاء حيث تحارب
بجالد عنهم حسر وكتائب
لهم شرك حول الرصافة لاحب
برازيق عجم تبتغى من تحارب
مع الغيث مانلقى ومن هو غالب
كمعزى الحجاز أعوزتها الزرائب

وبكر لها بر العراق وإن تخف
وصارت تميم بين قف ورملة
وكلب لها خبت فرملة عاج
وغسان حى عزم فى سـ واهم
وبراء حى قد علمنا مكانهم
وغارت إياذ فى السواد ودونها
ونحن أناس لاحجاز بأرضنا
ترى رائدات الخيل حول بيوتنا

فهذا بلاشك من الشعر التعليمى ، لأنه يقصد منه بيان مواقع مساكن
هذه القبائل فى جزيرة العرب والعراق وما إليهما ، فهو يدخل فى علم
تقويم البلدان .

وقد كثر الشعر التعليمى فى شعراء الحواضر فى الجاهلية ، ولا سيما من
تنصر منهم ، وكان له ثقافة دينية وعلمية ، مثل عدى بن زيد العبادى بالحيرة ،
ومثل أمية بن أبى الصلت بالطائف ، فلهما كثير من الشعر القصصى الذى
يدخل فى الشعر التعليمى ، ومن ذلك قصيدة عدى فى نظم قصيدة الزباه
وجذيمة وقصير ، وهى قصة مشهورة :

ألم تسمع بخطب الأولينا
جذيمة ينتحى عصبا تبينا (١)

ألا يابها المثرى المرجى
دعا بالبقية الأمراء يوما

(١) البقة موضع قريب من الحيرة ، وتبينا عمائمهم متبنة بالزعفران ، ورواية اللساق
يستشير الناصحين .

وكان يقول لو تبع اليقيننا
 ليملك بضعها ولأن تديننا
 ويبيدي للفتى الحين المبينا
 ولم أر مثل فارسها هجيننا (١)
 وألني قولها كذبا ومينا (٢)
 وهن المنديات لمن ميننا
 ليجدعه وكان به ضنيننا (٣)
 طلاب الوتر مجدوعا مشينا
 غوائله وما أمنت أميننا
 تجر المال والصدر الضغينا
 وقنع في المسوح الدارعيننا (٤)
 بشيكته وما خشيت كميننا (٥)
 يصك به الحواجب والجبيننا
 تكن زباء حاملة جنيننا
 وأي معمر لا يبتليننا
 عطفن له ولو فرطن حيننا
 ولو أرى ولو ولد البنينا

فطاوع أمرهم وعصى قصيرا
 ودست في صحيفتها إليه
 فأردته وورغب النفس يردى
 وخبرت العصا الأنباء عنه
 وقددت الأديم لراهشيه
 ومن حذر الملاوم والمخازى
 أطف لأنفه الموسى قصير
 فأهواه لمارنه فأضحى
 وصادفت امرءاً لم تخش منه
 فلما ارتد منها ارتد صلبا
 أتتها العبس تحمل ما دهاها
 ودس لها على الأنفاق عمرا
 فجللها قديم الأثر عضبا
 فأضحت من خزائنها كأن لم
 وأبرزها الحوادث والمنايا
 إذا أمهان ذا جد عظيم
 ولم أجد الفتى يلمو بشيء

(١) العصا فرس جذيمة .

(٢) الراهشان عرفان في باطن الذراع ، وفي رواية كذبا مبينا . (٣) أطف أهوى .

(٤) المسوح أكسية من الشعر (٥) هو عمرو بن عدى ابن أخت جذيمة .

فهذا أيضا شعر قصصى تعليمى قصد به تقييد هذه القصة ، وهو فى هذا مثل شعر - هسيود - اليونانى الذى قصد به تقييد تاريخ الآلهة وأحاديثهم ، وما إلى هذا مما جاء فى شعره ، ومن الإنصاف أن نعترف بسبق هؤلاء الشعراء الجاهليين إلى ذلك الشعر ، وألا نصر على أن أبان ابن عبد الحميد هو الذى ابتكره فى الأدب العربى .

النقد الأدبى فى العصر الجاهلى

سأذكر هنا تناقض الأستاذ طه حسين فيما قرره فى شأن النقد الأدبى فى العصر الجاهلى فى كتابه - فى الأدب الجاهلى - وفيما قرره فى محاضرة له فى النقد الأدبى عند العرب ، فقد تناول فى هذه المحاضرة الكلام على النقد الأدبى فى العصر الجاهلى ، فقرر فيها خلاف ما قرره فى كتابه - فى الأدب الجاهلى - مع أن هذا الكتاب لم يكن جف مداده بعد .

فقد كذب فى هذا الكتاب ماجرى بين النابغة الذبياني والخنساء فى بيت حسان بن ثابت :

لنا الجففات الغر يلعبن فى الضحى وأسـيافنا يقطرن من نجدة دما
وقد كانوا يضربون لنا بغة فى سوق عكاظ قبة من آدم ، فيسمع
الأشعار ويحكم للشعراء ، وكان أول من أنشده الأعشى ، ثم حسان بن
ثابت ، ثم أنشدته الخنساء بنت عمرو بن الشريد فى رثاء أخيها صخر :

وإن صخرًا لتأتّم الهداة به كأنه علم فى رأسه نار

فقال النابغة : والله لولا أن أبا بصير - يعني الأعشى - أنشدني
 أنفا لقلت إنك أشعر الجن والإنس . فقام حسان غاضبا ، وقال : والله
 لانا أشعر منك ومن أبيك . فقال النابغة : يا ابن أخي ، أنت لا تحسن
 أن تقول كما قلت :

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع
 خطا طيف حُجن في حبال مينة تمد بها أيدي إليك شوارع
 ثم أمر الخنساء فنقدت بيت حسان السابق بأنه أتى بجمع القلة في
 - الجففات والأسياف - وهو في مقام الفخر، واللائق به جمع الكثرة
 - جفان وسيوف - وبأنه قال - الفر - واللائق - البيض ، وبأنه
 قال - يلمعن - واللائق - يشرقن - وبأنه قال - الضحى - واللائق
 - الدجى - لأن الضيف أكثر طروقا بالليل ، وأشد حاجة ، وبأنه قال
 - يقطرن - واللائق - يجرين - وبأنه قال - دما - واللائق
 - دماء - جمعا ، لأن هذه وتلك أليق بالمدح الذي يريد .

فكذب الأستاذ طه حسين كل هذا في كتابه ، لأن هذا النقد عنده
 يعود أن يصدر من الخنساء في آخر العصر الجاهلي ، لأنه لم يكن وجد
 فيه أدباء يمكنهم أن يصلوا إلى مثل هذا الحد في النقد ، وإنما هذا النقد
 أليق بالمثل السائر وصاحبه منه بشاعرة بدوية كالخنساء .

فهذا رأى الأستاذ طه حسين في آخر العصر الجاهلي الذي وجدت
 فيه الخنساء في كتابه - في الأدب الجاهلي - ولكنه لم يلبث أن رأى

خلافة في تلك المحاضرة ، فجعله عصر دراسة وتعليم كالعصر الأموي
 والعباسي ، لأن الشعراء وصلوا في آخره إلى اتخاذ الشعر صناعة تدرس
 وتعلم ، فكان أوس بن حجر يعلم الشعر ، ومن تلاميذه زهير بن أبي
 سُلَيْب ، وكان زهير يعلم الشعر ، ومن تلاميذه كعب ابنه والحطيئة ، وكان
 هذان أيضا يعلمان الشعر ، ومن تلاميذهما جميل وكثير والفرزدق ، وقد
 ذكر في هذه المحاضرة أن معنى التعليم أن يقول الأستاذ لتلميذه : إن هذا
 النحو حسن ، وإن هذا النحو رديء ، وإن الحسن إنما يحسن لكذا وكذا ،
 والقبيح إنما يقبح لكذا وكذا ، وهذه العلة التي يذكرونها في الاستحسان
 وضده إنما هي أوجه البديع المعروفة ، وإذن كان هناك أصول فنية عرفها
 العرب في الجاهلية قبل أن توضع علوم البلاغة وضعا علميا منظما ، وكان
 هناك أمور أخرى كالإيجاز والإطناب والمجاز وما إلى ذلك ، فهذه ألفاظ
 عرفها العرب من قبل واستعملوها ، فأخذها البيانون وحددوا معناها
 تحديدا ، وكل هذا يوصلنا إلى أن تغير آراء كثيرة كونها لأنفسنا في
 الأدب العربي ، ومنها الفكرة التي كان يذهب إليها القدماء ، وهي أن
 البديع استحدث استحداثا في العصر العباسي دون أن يسبق إليه الجاهليون .
 فإذا كان العصر الجاهلي قد وصل إلى هذه الدرجة في معرفة النقد
 الأدبي ، فإنه لا يستكثر عليه أن تصل الخنساء الشاعرة فيه إلى نقد بيت
 حسان السابق بالأوجه التي ذكرتها فيه ، لأنها من البديع الذي ذكر الأستاذ
 طه حسين أنهم كانوا يعرفونه في العصر الجاهلي .
 وحينئذ نكون أمام رأيين متناقضين للأستاذ طه حسين في هذا

الموضوع : رأيه السابق في كتابه — في الأدب الجاهلي — ورأيه اللاحق في محاضراته بعده ، ولو أنه أعلن في محاضراته رجوعه عن رأيه السابق في كتابه لكان الأمر ، وكان هذا منه اعترافاً بخطئه فيه ، بل بخطئه في أساسه الذي قام عليه ، وهو إنكار الأدب الجاهلي كله ، ولكن الظاهر أنه مع هذا لا يزال يصر على كل آرائه في هذا الكتاب ، ولا يزال يعتز بها لما أحدثته من الضجة حين ظهورها ، فلا يسعى أن أحمل رأيه الثاني على أنه رجوع منه عن رأيه الأول ، ولا على أنه اعتراف منه بخطئه ، فلم يبق إلا حمله على الجمع بين الرأيين ، وهذا هو الجمع بين النقيضين .

تدوين الأدب العربي في العصر الجاهلي

يجتهد المتعصبون من المستشرقين في هدم الأدب الجاهلي ، لأنهم يظنون أنه أدب رواية فقط ، فيكون من السهل عليهم هدمه ، ومن اليسير عليهم تشكيكنا فيه ، حتى ننسى أنه كان لنا سلف صالح تضافر على جمع هذا الأدب ، وكان يدين بأنه في جملته أدب صادق لا شك فيه ، ومكث على هذا قرونا طويلة لا يعتريه فيه شك ، إلى أن جاء ذلك النفر المتعصب من المستشرقين ، فعرف من كذب هذا الأدب ما لم يعرفه ذلك السلف الصالح ، كأننا كنا قبلهم أمة فطرية على نسق القبائل الفطرية في قلب أفريقيا وغيرها ، لم يسبق لنا علم ولا درس ، ولم نكن أساتذة العلوم أيام كانت أوروبا التي منها أولئك المستشرقون غارقة في بحار الجهل ، ولم تكن لنا

نهضة دينية وعلمية وأدبية سبقت نهضة أوربا، وكان لها أكبر أثر في نهضتها الدينية والعلمية والأدبية .

وإني أشهد الله أنهم يعرفون لنا ذلك الماضي المجيد، ولكنهم يجدونه شجسى في حلوقهم، إذ يعرفون أنا مادما نتعلق بذلك الماضي المجيد ونفتخر به ونباهى بعظمته فإن يسهل عليهم القضاء على ديننا وقوميتنا، وإن يسهل عليهم أن يجعلونا ذيو لا لهم، نرضى بحكمهم فينا، واستتشارهم بخيرات بلادنا، ونترامى في أحضانهم، ونخضع لهم خضوع العبيد لآسيادهم .

وإذا كان بعض هؤلاء المستشرقين يعرف هذا ويريد بنا ما يريد تعصبا علينا، فإن بعضهم يحمله عليه أنه لم يصل إلى معرفة حقيقة ما لنا من دين وعلم وأدب، لأنه لا يلم بكل ما يلابس ذلك من ظروف وأحوال وأسباب وتناجج، لأنهم على كل حال أجانب عن ديننا ولغتنا وأدبنا، فلا يسهل عليهم أن يلموا بكل ذلك فيها، ولا أن يحيطوا به كل الإحاطة، ولا شك أن رب الدار أدرى بما فيها، ولا سيما إذا كان ممن شغف بالبحث، ودأب على حب الاطلاع .

فليعلم هذا أولئك المفتونون منا بأولئك المستشرقين، وليتقوا الله في أمتهم وماضيها المجيد، فلا يساعدهم على تشوية ذلك الماضي، ليتم لهم الاستيلاء على عقولنا، بعد أن تم لهم الاستيلاء على بلادنا .

وهذا مذهبهم في إنكار الأدب الجاهلي، فإنه يقوم على ما يخيله لهم اطلاعهم الناقص أنه أدب رواية فقط، ولم يكن بجانب الذين يأخذونه

بالرواية آخرون عُنوا بتدوينه ، وقد اتصل تدوينهم له في ذلك العصر
بحركة التدوين التي ظهرت بعدهم في الإسلام ، وكان ذلك التدوين في ظل
دول متحضرة قائمة بين العرب قبل الإسلام ، وقد كانت تعنى به كما تعنى
الدول الإسلامية التي قامت بعده ، كدولة المناذرة بالعراق ، ودولة
الغساسنة بالشام .

فلما خيل لأولئك المستشرقين أن الأدب الجاهلي أدب رواية فقط
أخذوا يجتهدون في إثارة الشك في الرواية العربية الجاهلية والإسلامية ،
يتصيدون من هنا وهناك مطاعن في بعض الرواة ، أخذوا بها جميعهم ،
وحملوا ثقة الرواة وزر المتهمين في روايتهم ، مع أنه لا تزر وازرة وزر
أخرى ، ومع أن أولئك الثقة لم يسكتوا عن المتهمين في روايتهم ، حتى
أتى أولئك المستشرقون فنبهونا إلى ما غفلوا عنه .

ولكن الحقيقة خلاف ما يتخيله من ذلك أولئك المستشرقون ،
وخلاف ماشاع بيننا خطأ من أن العرب لم يعرفوا التدوين إلا في الإسلام
وبعد قيام دولة العباسيين ، ولا شك أن شيوع ذلك مما سهل لأولئك
المستشرقين ذلك الطعن في الأدب الجاهلي .

فهنالك نصوص كثيرة تدل على أنه كان هناك حركة تدوين للأدب
العربي قبل الإسلام ، ومن هذا ما ذكره محمد بن سلام في كتاب — طبقات
الشعراء — أنه كان عند النعمان بن المنذر ديوان فيه أشعار الفحول وما
مدح فيه هو وأهل بيته ، فصار ذلك إلى بني مروان . وهو يعنى ببني مروان

ملوك بني أمية من مروان بن الحكم ، وقد قام بالملك فيهم بعد معاوية وابنه يزيد ، ولا شك أن ذلك الديوان حينما صار إلى بني مروان كان من المراجع المدونة التي اعتمد عليها علماء الأدب في عصر بني أمية ، فلم يكن عليهم بالأدب قائما على أساس الرواية فقط ، وإنما رجعوا فيه معها إلى ذلك الديوان الذي حفظ فيه من اتصل بالمناذرة ومدحهم ، وقل أن تجد من الجاهليين من لم يتصل بهم ومن لم يمدحهم .

وكذلك ورد أن المختار الثقفي عثر في أيام تغلبه على العراق على طنوج كثيرة تحت قصر النعمان بن المنذر بالحيرة ، فهذه الدفاتر المدونة التي عثر عليها المختار كانت من المراجع المدونة التي أخذ عنها علماء الأدب في الإسلام أدب الجاهلية ، فأخذوه عنها بطريق التدوين ، ولم يكن أخذهم له بطريق الرواية وحدها .

وكذلك جاء في مقدمة ابن خلدون أن تاريخ دولة المناذرة كان مدونة في كتب الحيرة مثبتا في كنائسهم ، فهذه الكتب التي ذكرها ابن خلدون وتلك الكتابات التي كانت مثبتة في كنائسهم كانت أيضا من المراجع المدونة التي اعتمد عليها علماءنا في تدوين تاريخ العرب وأدبهم .

ومع هذا كله كان بين رواة الأدب والتاريخ من علماء العرب كثير من نصارى الروم والكلدان المستعربين ، مثل يحيى بن متى من نصارى العراق وغيره ، وهؤلاء النصارى كانوا أهل علم وكتابة وتدوين ، فلم يكن عليهم علم رواية فقط كغيرهم من الرواة الأميين .

ولقد اتصل هذا التدوين في الجاهلية بالتدوين في الإسلام ، بل زادت حركة التدوين في الإسلام عما كانت عليه في الجاهلية ، فقد أمر عمر بن الخطاب في خلافته بتدوين شعر قريش والأَنْصار ، وكتب إلى أبي موسى الأشعري وكان أميراً على الكوفة يأمره باستنشاء شعراء مصره مآقالوه في الإسلام ، وكذلك فعل من أتى بعد عمر إلى أن استبحرت حركة التدوين في عصر العباسيين ، ولم يكن بدء التدوين فيه كما هو شائع بين غير المدققين من المؤرخين .

فـمـذا هو مبلغ اهتمام العرب بتدوين علومهم وآدابهم قبل الإسلام وبعده ، لم يقتصرُوا فيها على الرواية وحدها كما يظن ، بل حفظوه بالرواية في صدورهم ، ودونوه في دفاترهم وطنوجهم وجدران معا بدهم ، فمن التجنى عليهم كل التجنى أن ينكر ما بذلوه في ذلك من جهد أو يشك فيه ، ولا سيما ممن ذهب أخيراً إلى أن عصر الجاهلية كان عصر علم وعرْفان ، والحق أحق أن يتبع .

الأستاذ مرجليوث والشعر الجاهلي

كنت أول من بين أن رأى الأستاذ طه حسين في قصة إبراهيم وإسماعيل مأخوذ من رأى صاحب ذيل كتاب مقالة في الإسلام (١) وقد ظهر بعد هذا أن رأيه في إنكار الشعر الجاهلي مأخوذ من رأى الأستاذ

(١) كتاب مقالة في الإسلام لمرجيس صال الانجليزى ، وقد ترجمه إلى العربية من يدعى هاشما العربي ، كما سبق في الكلام على قصة إبراهيم وإسماعيل .

مرجليوث الإنجائزي ، وهو من مستشرقى الإنجليز ، وقد بينت فيما سبق
الأسباب التي تحمل هؤلاء المستشرقين على التنكر لماضينا في الشعر
الجاهلي وغيره .

وسأعود الآن إلى الكتابة في هذا الموضوع بأدلة جديدة تفسد رأى
الاستاذ مرجليوث والاستاذ طه حسين في إنكار الشعر الجاهلي ، فإن
خلاصة رأيهما أن الرواة دلسوا على الأمة العربية في هذا الشعر ، فرووا
لها منه شعرا يمينا بلغة قريش لا بلغته الحميرية ، ورووا لها منه شعرا على
لسان شعراء ربيعة ونحوهم بلغة قريش أيضا ، وهي مخالفة للغة ربيعة في
لهجات كثيرة ، وإن لم يبلغ البعد بينهما ما يبلغ بين القرشية والحميرية ،
وقد فات هذا التدليس على الأمة العربية علمائها وفلاسفتها وأدبائها
وشعرائها في أكثر من اثني عشر قرنا ، إلى أن ظهر الاستاذ مرجليوث
الإنجائزي ، فكشف ذلك التدليس في عصرنا ، وباضيعه الأمة العربية
إذا وصلت في علمها إلى ذلك الحد .

ولكن هذا لا يتم على الأمة العربية إلا إذا ثبت قبله أمران :

١ - أن الأمة العربية لم تكن تعرف أن هناك شعرا حميريا قديما
يخالف في لغته الشعر العدناني الموافق للغة القرآن ، فإنه إذا ثبت أنها
تعرف الفرق بين الشعر العدناني والشعر الحميري كان بعيدا كل البعد ألا
يتنبه أحد منها إلى تدليس أولئك الرواة الذين يروون لها الشعر الحميري
بلغة الشعر العدناني .

٢ - أن الأمة العربية كانت تجهل أن الشعر العدناني مختلف اللهجات ، وأن لهجة شعراء مضر غير لهجة شعراء ربيعة ، لأن إذا ثبت أنها كانت تعرف ذلك لم يعقل ألا يتنبه أحد منها إلى تدليس الرواة الذين يروون ذلك الشعر المختلف اللهجات بلهجة واحدة .

ولكن الحق خلاف ذينك الأمرين ، لأنه قد ثبت أن علماء العرب لم يكونوا يجهلون أن هناك شعراء حميريين على عهد الدولة الحميرية ، ولا أن هناك شعرا حميريا مخالفا في لغته للشعر العدناني ، وقد نص على هذا شيخ المؤرخين ابن خلدون ، وقد يكون غيره نص عليه ولكنه لم يصل إلينا ، وهذا هو ما قاله ابن خلدون في مقدمته : إعلم أن الشعر لا يختص باللسان العربي فقط ، بل هو موجود في كل لغة ، سواء أكانت عربية أم أعجمية ، وقد كان في الفرس شعراء ، وفي يونان كذلك ، وذكروا منهم أرسطو في كتاب المنطق أو ميروس الشاعر وأثنى عليه ، وكان في حمير أيضا شعراء متقدمون الخ الخ . فقد جمع ابن خلدون في هذا النص بين شعراء الفرس واليونان وشعراء حمير في الاستدلال على أن الشعر لا يختص باللسان العربي ، وهذا صريح في أن الشعر الحميري عنده مخالف في لغته للشعر العربي ، وقد أيدت الاستكشافات الحديثة هذا الرأي ، وهذا بيت من قصيدة كانت في قصر غمدان قالها أحد ملوك حمير ، وهو اليشرح بن الحارث الذي بنى ذلك القصر بصنعاء عاصمة اليمن ، ولم يوجد منها إلا هذا البيت :

وإني أنا القيل اليشرح حصنك غمدان بمهمت

فقوله - حصنك - لغة حميرية أى حصنت بتاء المتكلم ، وكذلك قوله - بمهمت - لغة حميرية أى بهمتى .

وحينئذ يكون ابن خلدون قد عرف الفرق بين الشعر الحميرى القديم والشعر العدنانى ، ومع هذا لم يشك فى الشعر اليمنى الذى قيل فى آخر العصر الجاهلى ، وروى باللسان العدنانى ، لأنه لم يكن بلغة ذلك الشعر الحميرى القديم ، وإنما كان بلغة قريبة من اللسان العدنانى ، بتأثير الظروف التى مرت به بعد سقوط الدولة الحميرية ، وظهور العدنانيين على القحطانيين ، فقد عملت هذه الظروف على التقريب بين اللغتين ، فلم يبق الفرق بينهما بعيدا كما كان قبلها ، ولكن الأستاذ مرجليوث لا يصل إلى إدراك مثل هذا ، ويظن أن ذلك الفرق البعيد بقى بين اللغتين إلى ظهور الإسلام .

وكذلك كان علماء العرب يعرفون أن الشعر العدنانى كان مختلف اللهجات ، فلم تكن عندهم لهجة شعراء مضر مثل لهجة شعراء ربيعة ، ومن نص على هذا أبو عبيد الله المزربانى فى كتاب - الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء - فقد قال فى الكلام على عدى بن زيد العبادى : أخبرنى الصولى ، قال حدثنا أحمد بن إسحاق ، وأخبرنى أحمد بن يحيى العسكرى ، قال حدثنا وكيع ، قالا (١) أخبرنا حماد بن إسحاق بن إبراهيم عن أبيه عن أبى عبيدة قال : قال أبو عمرو بن العلاء : عدى بن زيد فى الشعراء مثل سهيل فى الكواكب يعارضها ولا يجرى مجراها . وزاد وكيع فى حديثه : يعنى أنه يشبه بها ويقعد به عن شأوها ألفاظه الحميرية .

(١) أى أحمد بن إسحاق ووكيع .

وقال المرزباني أيضا : روى أحمد بن طاهر عن الطوسي عن إسماعيل بن أبي عبيد الله عن أبي عمرو الشيباني عن المفضل قال : كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم فيدخلها في شعره . وقال المرزباني أيضا في الكلام على أبي دواد الإيادي من شعراء الجاهلية كعدى ابن زيد : حدثني عبد الله بن جعفر ، قال حدثنا محمد بن يزيد النحوي عن التوزي عن الأصمعي قال : عدى بن زيد وأبو دواد الإيادي لا تروى العرب أشعارهما ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية .

فهذه النصوص تثبت أيضا أن علماء العرب كانوا يعرفون أن الشعر العربي كان مختلف اللهجات في العصر الجاهلي ، كما مرزباني وغيره من علماء الأدب ، ومع هذا لم يشكوا في صحة الشعر الجاهلي بعد أن رأوه متحد اللهجات كما شك فيه الاستاذ مر جليوث والاستاذ طه حسين ، لأنهم لم يروا في هذا مشكلة توجب هذا الشك كما رأى الاستاذان ، فقد عرفوا من السر في اتحاد لهجات ذلك الشعر بعد اختلافها ما لم يعرفاه ، ولم يكن عندهم من الأسباب النفسية ما يحملهم على المبادرة إلى هذا الشك ، كما حملت الأسباب النفسية عند الاستاذين على المبادرة إليه .

والسر في اتحاد لهجة الشعر الجاهلي بعد اختلافها أن الإسلام كان من أهم مقاصده توحيد الأمة العربية ، وجمعها في وحدة دينية ولغوية ، ليقضى على تفرقها إلى قبائل يعادى بعضها بعضا ، ويحارب بعضها بعضا ، وهذا إلى أن العرب بعد الفتوح اختلطوا بغيرهم من الشعوب ، فأخذ الفساد يظهر في لغتهم ، فدعا هذا أيضا إلى توحيدها ، ليكون للعرب لغة واحدة يسهل جمعهم عليها .

وكان القرآن الكريم قد مهد لجمع العرب على اللهجة التي يراد جمعهم عليها ، وذلك بنزوله على أسهل لهجاتها وأفصحها ، وهى لهجة قريش وما يقاربها من اللهجات الفصيحة ، فاختر العلماء هذه اللهجة لجمع العرب عليها وتوحيد اللغة العربية فيها ، ووضعوا لها من العلوم ما يقوم على أساس هذه الوحدة ، لتحافظ على سلامتها ، وتهيئها لحمل عبء النهضة التي يراد أن تحملها .

ولما اختاروا تلك اللهجة لتوحيد اللغة لم يرووا من الشعر والنثر الجاهلي إلا ما وافقها أو قاربها ، بحيث لا يخالفها إلا في طريق الأداء ، ولا يخالفها في مادة اللغة وما إليها ، فيكون من السهل قراءته على تلك اللهجة المختارة ، أو اللهجة التي تقاربها ولا تخالفها ، كما ينشد شعر شوقي الآن بلهجة مصرية أو شامية أو عراقية ، فإن لسان كل من المصرى والشامى والعراقى لا يتحد فى إنشاده ، بل ينشده كل واحد منهم باللهجة الفصيحة المتأثرة بلكنته ، ومع هذا تكون مادة هذا الشعر واحدة ، وتكون أوزانه متحدة ، لأن الخلاف فى تلك اللهجات لا يتعدى طريق الأداء .

وهكذا كان الشعر الجاهلي ، فكان ينشد بتلك اللهجات المتقاربة ، إلى أن غلبت عليها تلك اللهجة التي اختيرت لتوحيد اللغة ، فصار ينشد بها وحدها ، وهو هو الشعر الذى كان مختلف اللهجات ، لأن اختلافها كان فى طريق الأداء فقط ، ولم يكن بحيث يصل إلى مادة الشعر .

وقد بقى القرآن الكريم يقرأ بتلك اللهجات المختلفة فى قراءاته السبع وما إليها ، لأن له منزلة دينية أوجب المحافظة على اللهجات التي كان يقرأ

بها ، ولم يكن للشعر الجاهلي مثل تلك المنزلة التي توجب المحافظة على لهجاته ، ومع هذا بقيت آثار قليلة في الشعر من تلك اللهجات ، تدل على بعض ما كان عليه في ذلك العصر ، ويشهد لعلماؤنا بأنهم لم يفتهم من ذلك ما يزعم الأستاذ مرجيلوث أنه فاتهم .

نعم يبقى النظر في أمر ما روى لنا من شعر عدى بن زيد وأبي دواد الإيادي ، فقد سبق أن العرب لم تروا شعارهما لأن ألفاظهما ليست بنجدية ، مع أن شعرهما قد روى لنا فيما روى من الشعر ، ولا يكاد يختلف عن شعر غيرهما من شعراء العصر الجاهلي ، وكذلك غيرهما من شعراء الأطراف في جزيرة العرب .

والظاهر أن بعض الرواة المتشددين في رواية الشعر هو الذي كان لا يروى شعر عدى بن زيد وأبي دواد الإيادي ، وأن غيره من الرواة تساهل في رواية شعرهما ، ثم دخلت مادته في مادة اللغة المختارة ، وجمعها أصحاب المعاجم فيما جمعه من ألفاظ اللغة ، حتى صار من الصعب أن نميز الآن بين لغة شعرهما ولغة شعر غيرهم ، وقد كان ذلك من السهل عند البدء في جمع اللغة ، وعلى عهد أولئك الرواة الذين كانوا يميزون شعرهما عن شعر غيرهما ، ويعرفون ما فيه من الألفاظ التي ليست بنجدية .

آثار من أولية الشعر الجاهلي

ظهرت في عصرنا دعوى من بعض المستشرقين تذهب إلى أن الشعر الجاهلي مختلق على من ينسب إليهم من الشعراء الجاهليين ، وقد ألف الأستاذ طه حسين كتابه — في الأدب الجاهلي — لتأييد هذه الدعوى ،

ومن أقوى ما نسبته إليه أن هذا الشعر على حسب ما روى لنا يخالف سنة النشوء والارتقاء ، فيظهر مرة واحدة بالغاية الكمال ، لا ينقصه شيء من جهة الوزن ، ولا من جهة القافية ، ولا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى ، ومثل هذا لا يمكن قبوله ، لأن سنة النشوء والارتقاء من السنن الطبيعية التي لا يشذ شيء عن حكمها ، فإذا أتى شيء على خلاف حكمها وجب إنكاره .

فإذا قيل لأصحاب هذه الدعوى إن هذا الشعر الجاهلي كان قبله شعر قديم لم يصل إلينا ، وقد مر هذا الشعر القديم في أطوار تدرج فيها على سنة النشوء والارتقاء ، حتى وصل إلى هذا الشعر الجاهلي المروي ، جرى أمره على تلك السنة أيضا ، ولم يكن فيه شذوذ عنها . يتخذ ذريعة إلى إنكار صحته والطعن في نسبته إلى عصره .

إذا قيل لهم هذا قالوا إن هذا الشعر القديم حديث خرافة أيضا ، لأنه لو صح وجوده لكانت له آثار ولو قليلة في الشعر الجاهلي ، ولم ينقطع أثره فيه كما نرى مرة واحدة ، لأن هذا يخالف سنة النشوء والارتقاء أيضا ، فهي كما تقضى بالتدرج من غير الأصلح إلى الأصلح ، تقضى ببقاء بعض آثار مما تدرج منه فيما تدرج إليه ، لتكون شاهدا على هذا التدرج ، وهي المعروفة في مذهب النشوء والارتقاء باسم الأعضاء الأثرية ، ولا شك أن هذا اعتراض لا يصح الحط من قيمته ، لأنه يقوم على قاعدة علمية صحيحة ، فلا يدفعه إلا جواب يقوم على هذه القاعدة أيضا ، ويكشف لنا آثارا

من ذلك الشعر القديم في الشعر الجاهلي ، لأن مثل هذا هو الذي يثبت لنا ذلك الشعر القديم ، ولا يكفي في إثباته مثل قول امرئ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن خذام
أو قول عنترة العبسي :

هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم
أو قول زهير بن أبي سلمى :

ما أرانا نقول إلا معارا أو معادا من لفظنا مكرورا

لأن مثل هذا يدخل فيما ينكره أصحاب هذه الدعوى من الشعر الجاهلي ، فلا يصح أن يحتج به عليهم في إثبات ذلك الشعر القديم ، ولا يمكن أن يثبتته إلا بقاء آثار منه في الشعر الجاهلي تدل على سبقه عليه ، ووجود شعراء متخلفين من شعرائه بين امرئ القيس وغيره ممن نهض بالشعر العربي إلى الشعر الجاهلي ، يتشبهت بآثار ذلك الشعر القديم ، ولا يهجم في الشعر منهج امرئ القيس وأضرابه .

فذلك الشعر القديم لا بد أنه لم يكن يتحرى الوزن ، ولم يكن يجري على البحور المعروفة التي جرى عليها الشعر الجاهلي ، واعتمد عليها في قصائده ومقطعاته ، فلا بد أن يبقى أثر من ذلك في بعض هذه القصائد والمقطعات ، وذلك الشعر القديم لا بد أنه كان مضطرب القافية ، لا يجري فيها على نهج مطرد ، ولا يتأنق فيها كما تأنق الشعراء الجاهلي ، ولم تتخلف عنها قصائده ولا

مقطعاته ، فلا بد أن يبقى أثر من ذلك في بعض هذه القصائد والمقطعات .
 فإذا كان ذلك الشعر القديم قد وجد حقا فلا بد أن يبقى أثر من
 اضطراب وزنه وقافيته في بعض الشعر الجاهلي ، حتى يكون هذا دليلا
 ناطقا على أنه درج في ارتقائه على سنة النشوء والارتقاء ، فلم يطفر إلى
 ما وصل إليه من الارتقاء مرة واحدة ، ولم تنقطع آثاره قبل هذا الارتقاء
 مرة واحدة ، فإذا وجد ذلك في بعض الشعر الجاهلي دل على وجود ذلك
 الشعر القديم ، كما تدل الأعضاء الأثرية على أصلها ، وهي دلالة لا يمكن
 أن يجادل فيها أولئك الذين ينكرون صحة الشعر الجاهلي .

ومن الغريب أن هذه الآثار موجودة في الشعر الجاهلي ، وأنها ظاهرة
 في بعض قصائده ومقطعاته ، ولكننا لا ننتبه إلى أنها آثار من ذلك الشعر
 القديم ، لنوقف به تلك الدعوى العريضة عند حدها ، ونقضى على ما خلفته
 بيننا من التنكر لكل قديم فينا ، ونتقى ما سيجره هذا التنكر من قطع
 صلتنا بماضينا .

فمن آثار ذلك الشعر مجهرة عبيد بن الأبرص ، وهو شاعر قديم من
 أوائل الشعراء الجاهليين ، وقد أدرك أولية الشعر الجاهلي ، وتشبث ببعض
 آثارها ، وبقي محافظا عليها في شعره ، وقد كان معاصرا للمهمل وامرئ القيس ،
 ولكنهما لم يتشبها مثله بما أدركا من أولية الشعر الجاهلي ، بل تخلصا
 من آثارها ، وابتدأ في الشعر عهدا جديدا أثره من عاصرها ومن
 أتى بعدها من الشعراء ، فكان من آثارها ذلك الشعر الجاهلي الذي

لا اضطراب في وزنه ، ولا شذوذ في قوافيه .

وقد ذكر محمد بن سلام فيما روى صاحب الأغانى عبيد بن الأبرص فقال : قديم الذكر ، عظيم الشهرة ، وشعره مضطرب ذاهب ، لا أعرف له إلا قوله :

أقفر من أهله ملحوبٌ

ولا أدري له ما بعد ذلك .

ولاشك أن ما ذكره ابن سلام عن عبيد بن الأبرص يكاد ينطق بأنه كان شاعراً قديماً ، يمثل ماضى الشعر القديم ، أكثر من تمثيله لذلك الشعر الجاهلى الجديد ، وأن شعره كان فيه آثار كثيرة من ذلك الشعر القديم ، ولكنه ذهب ولم يبق منه إلا تلك الجمهرة ، ولعلها خير ما كان من شعره ، ولكنها مع هذا فيها آثار من اضطراب ذلك الشعر .

وقد كان اضطراب هذه القصيدة سبباً في اختلاف علماء العروض في بحرها ، فقال بعضهم إنها من البسيط ، وقال بعضهم إنها من الرجز ، وقال بعضهم إنها خليط منهما ، لأنها لا تجرى في أبياتها على وزن متشابه ، بل تضطرب أبياتها في وزنها ، وتختلف فيه اختلافًا ظاهراً .
وذلك أنك تراه يقول في مطلعها :

أقفر من أهله ملحوبٌ فالقطّيات فالذنوبُ

وهو من مخلع البسيط ، ثم تراهُ يقول :

أفلح بما شئت فقد يدرك بالض عف وقد يخدع الأريب

وشطره الأول من الرجز ، والثاني من مخلع البسيط ، وقافيه مخالفة لما قبله ، ثم يقول في اضطراب وزن واختلاف قافية :

لا يعظُّ الناسُ من لا يعظُّ الدهرُ ولا ينفع التلييب
إلا سـجياتُ القلوبِ وكم بصيرنُ شائنا حيب

ثم يجرى على هذا الاضطراب في أبياتها ، حتى ذكر ابن رشيق أن هذه القصيدة تكاد تكون كلاما غير موزون بعلة ولا غيرها ، وحتى قال بعض الناس : إنها خطبة ارتجلها ، فآثر له أكثرها .

والحق عندي أن هذه القصيدة تمثل أولية الشعر العربي خير تمثيل ، وتدل على أنه لم يكن له أوزان محدودة يتقيد بها ، ولا بحور متميزة تجرى كل قصيدة منه على بحر منها ، ولهذا أرى أن عبيد بن الأبرص كان يمثل بين شعراء عصره كما مرى القيس وأضرابه الشاعر المتخلف عنهم ، لأنه لم يقيس له من أسباب النهوض ما تيسر لهم ، فشدت دونهم بأذيال القديم ، ولم يعبأ بما تقيدوا به في الشعر من الوزن ، وسنفرد بحمهرته بدراسة مفصلة تأتي قريبا .

وما يروى لعبيد أيضا من الشعر المضطرب الوزن :

هي الخمر تكني الطلا كما الذئبُ يكني أبا جعده

وإذا تركنا عبيد بن الأبرص إلى علقمة الفحل ، وهو شاعر قديم أيضا ، وجدنا في شعره شيئا من آثار أولية الشعر ، ومن هذا قوله :

دافعت عنه بشعري إذ كان في الفد أجهد

فكان فيه ما أتاك وفي تسعين أسرى مقرنين في صفد
دافع قومي في الكسر إذ طار بإظهار الظبابة وقد
فأصبحوا عند جفنة في الأء لال منهم والحديد عقد (١)
إذ مجنب في المجنبن وفي ال نكهة عن باد ورشد

فهذه القطعة مما أدخل في شعر علقمة ، وهي مختلفة الوزن ، حتى قال بعضهم : إنها ليست بشعر . وهي عندى أثر من آثار أولية الشعر في الشعر الجاهلي .

وقد كانت آثار أولية الشعر في القافية أكثر من آثارها في الوزن ، لأن القافية أدق أحكاما في البيت من سائر أجزائه ، ولهذا خفي أمرها على كثير من الشعراء الجاهليين ، وبقي كثير من عيوبها القديمة في شعرهم ، كالإقواء الذي كان مذهب العرب في شعرهم ، ومن هذا قول امرئ القيس :

أحنظل لو حاميتم^١ وصبرتم^٢ لأثنت خيرا صالحا ولأرضاني
ثياب بني عوف طهاري نقيه وأوجههم عند المشاهد غران^٣
عوير ومن مثل العوير ورهظه وأسعد في ليل البلابل صفوان
فقد أصبحوا والله أصفاهم^٤ به أبر بأيمان وأوفى بجيران^٥

وكذلك كان النابغة الذبياني يقوى في شعره ، وهو من الشعراء الجاهليين المتأخرين ، ومع هذا كان لا يعرف أن الإقواء من عيوب القافية ، ومن إقوائه قوله في داليته :

(١) هذه القطعة رويت في ديوانه مخالفة لما هنا .

أمن ال مية رائح أو مغتد
 زعم البوارح أن رحلتنا غداً
 وبقوله أيضا :

سقط النصف ولم ترد إسقاطه
 بمخضب رخص كأن بنائه
 فتناولته واتقتنا باليد
 عنم يكاد من اللطافة يعقد

ولم يتخلص الشعر العزبي من تلك الآثار إلا بعد ظهور الإسلام ،
 فقد استقامت به سجايهم ، وصحت به أذواقهم ، فعرفوا تلك العيوب
 وتجنبوها في الشعر ، وافتخروا بهذا على الشعراء قبلهم ، كما قال ذو الرثمة :

وشعر قد أرقت له طريف
 وقال جرير :

فلا إقواء إذ مرس القوافي
 بأفواه الرواة ولا سنادا

وبهذا استقامت أوزان الشعر وقوافيه ، ولم يصل إلى هذا إلا بعد
 أن مر في تلك الأطوار ، ودرج فيها على سنة النشوء والارتقاء .

وقد رد بعضهم على في هذا بأن اضطراب قصيدة عبيد بن الأبرص
 في عصر بلغ الشعر فيه آية الجودة لا يتخذ دليلا على سنة النشوء
 والارتقاء ، وإنما كان هذا لأن عبيدا لم يكن شاعرا بسليقته ، فجاءت
 قصيدته كمحاولات المبتدئين الآن في الشعر ، والجواب عن هذا أن وجود
 الأعضاء الأثرية في الإنسان قد اتخذ دليلا على سنة النشوء والارتقاء
 فيه ، مع بلوغه آية الجودة في الخلق ، فكذلك وجود قصيدة عبيد في

الشعر الجاهلي مع بلوغه آية الجودة يتخذ دليلا على سنة النشوء والارتقاء فيه، وأما أن عبيدا لم يكن شاعرا بسليقته وأن قصيدته كانت كمحاولات المبتدئين الآن في الشعر فهو ما ذكرته من أنه كان شاعرا متخلفا لم يبلغ درجة امرئ القيس وأضرابه، فلم يمكنه أن يتخلص من عيوب الشعر القديم، ولم يمكنه أن ينهض به كما نهض امرؤ القيس وغيره.

ورد على بعض آخر بمحاولة تبرئة قصيدة عبيد من كل عيب، وبأن البيت المنسوب إليه صحته :

وقالوا هي الخمر تكنى الطلا كما الذئب يكنى أبا جمده

ولا يخفى ما في محاولة تبرئة هذه القصيدة من التكلف، وقد جاء فيها أن هذه القصيدة يجوز أن تكون من أوزان هجرتها العرب في أواخر جاهليتها، ولا شك أن هذا هو ما أذهب إليه من أنها أثر من آثار أولية الشعر، وأما رواية البيت السابق بهذا الشكل فغير متفق عليها، ويجوز أن تكون تصحيحا من بعض الرواة في وزنه.

نظرة عروضية في مجهرة عبيد

لعبيد بن الأبرص مجهرة مطالعها :

أقفر من أهله ملجوبُ فالقطيبيات فالذنوب

وقد اضطرب وزنها حتى ذكر ابن رشيق أنها تكاد تكون كلاما غير موزن بعلّة ولا غيرها، وحتى قال فيها بعض الناس: إنها خطبة ارتجلها

فاتزن له أكثرها. ولكن بعض علماء عصرنا حاول أن يدافع عن وزنها، وأن يجعل من شذوذها أصلا يحمل عليه الأوزان المطردة في غيرها، ليتسنى له أن يحكم بأنها قصيدة متحدة الوزن، متلائمة النغمة الشعرية .

وهذا يقتضى أن نعرف أولا ماهى القصيدة؟ لئلا يمكننا أن نعرف بعد هذا هل يمكن أن تدخل فيها بجمهرة عبيد أو لا يمكن؟

وقد عرف الدهنهورى القصيدة بأنها مجموع أبيات من بحر واحد مستوية فى عدد الأجزاء وفى جواز ما يجوز فيها ولزوم ما يلزم وامتناع ما يمتنع، ثم ذكر أنه يخرج بالقييد الأول ما ليس من بحر واحد، وبالقييد الثانى ما هو من بحر واحد ولكنه لا يستوى فى عدد الأجزاء، كأبيات من البسيط بعضها من وافية وبعضها من مجزوءة، وبالقييد الثالث ما هو من بحر واحد مستوى فى عدد الأجزاء ولكنه لا يستوى فى الأحكام الجائزة والواجبة والممتنعة، فالجائز كالقبض فى ضرب الطويل، فإذا نظم الشاعر أبياتا منه جعل بعض ضروبها تاما وبعض ضروبها مقبوضا لم تسم قصيدة لعدم الاستواء فى الجواز، والواجب كالقبض فى عروض الطويل غير المصرعة، والممتنع كحذف ياء (مفاعيلان) فى الضرب الأول من الطويل دون بعض (١).

وقد ذكر أيضا فى حاشيته عند الفرق بين الزحاف والعلة أن الزحاف أكثر دورانا منها، لأنه يدخل الحشو والعروض والضرب، أما العلة

(١) الحاشية الكبرى للدهنهورى على متن الكافى ص ١٠٤ و ١٠٥ .

فلا تدخل إلا الأخيرين فقط ، ثم ذكر أن العلة تفارق الزحاف في اللزوم لأن العلة إذا دخلت في جزء من بيت من القصيدة وجب دخولها في نظيره من سائر الأبيات ، وإلا فلا يسمى الشعر قصيدة ، ولا يلزم هذا في الزحاف إلا ما يجرى منه مجرى العلة ، وهذا كالقبض في عروض الطويل (١) .

وإنما وجب هذا كله في القصيدة لأنها تقوم على نغمة خاصة بها ، فإذا دخل فيها مثل ذلك التخيير اختلت نغمتها ، واضطربت موسيقاها ، ومثل هذا يقبح في الشعر كما يقبح في الغناء ، لما بين الفنين من قرب الصلة ، وتشابه المأخذ ، ولهذا قال الشاعر :

فغنُّ بالشعر إما كنت قائله إن الغناء لهذا الشعر مضمار

فإذا عرف أن وحدة الوزن لا بد منها في القصيدة أمكن النظر على أساسه في جمهرة عبيد ، وأمكناً الحكم لها أو عليها من الناحية العروضية ،

فطلع قصيدة عبيد
أقفر من أهله ملحوب فـالقـطبيـات فالذنوب

ووزنه (مفتعلن فاعلن مفعولن * مستفععلن فاعلن فعولن) وبهذا يكون من مخلع البسيط ، لاجتماع القطع والخين في ضربه ، أما عروضه فمقطوعة فقط .

وبيتها الثاني :

(١) الحاشية الكبرى للدمهورى على متن الكافى فى ص ٢٥ .

فرا كِشْ^{هـ} فثعالبات فذات فرقين فالقلب

ووزنه (متفعّلان فعّلان فعولان * متفعّلان فاعّلان فعولان) وعروضه
مخبونة مقطوعة كضربه ، وقد كانت مقطوعة فقط في البيت الأول .

وبيتها الثالث :

فعردة فقفا حـبر^{هـ} ليس بها منهم^{هـ} عريب

ووزنه (متفعّلان فعّلان فعولان * متفعّلان فاعّلان فعولان) .

وبيتها الرابع :

وبدلت^{هـ} من أهلها وحوشا وغيرت^{هـ} حالها الخطوب

ووزنه (متفعّلان مستفعّلان فعولان * متفعّلان فاعّلان فعولان) والشطر
الأول من الرجز وليس^{هـ} من البسيط الذي قامت عليه الآيات السابقة .

وبيتها الخامس :

أرض توارثها شعوب وكل من حلها محروب

ووزنه (مستفعّلان فعّلان فعولان * متفعّلان فاعّلان مفعولان) :

وبيتها السادس :

إما قتيّل وإما هالك والشيب شين لمن يشيب

ووزنه (مستفعّلان فاعّلان مستفعّلان * مستفعّلان فاعّلان فعولان)

وعروضه تامة ، مع أنها فيما قبله مقطوعة ، والقطع علة تلزم إذا وقعت ،
وقد عاد إلى قطعها في البيت السابع ، ثم جعلها تامة في البيت الثامن .

وبيتها التاسع :

أو فلج يبطن واد للماء من تحته قسيب

ووزنه (مفعلمان فعو فعولان * مستفعلان فاعلان فعولان) وقد دخل الحبن والقطع في حشو الشطر الأول ، والقطع علة لا تدخل الحشو .

وقد مضى بعد البيت التاسع على هذا الاضطراب إلى أن قال :

أويك قد أقفر منها أهلها وعادها المحل والجدوب

ووزنه (مفعلمان مفعلمان مستفعلان * متفعلمان فاعلان فعولان) وشطره الأول من الرجز وليس من البسيط .

وكذلك قال بعد أبيات من هذا البيت :

أفلح بما شئت فقد يدرك بالض عف وقد يخدع الأريب

ووزنه (مستفعلان مفعلمان مفعلمان * مفعلمان فاعلان فعولان) ثم مضى بعد هذا إلى أن قال :

إلا سجيات ما القلوب وكم يصيرن شائنا حبيب

ووزنه (مستفعلان فاعلان فعولان * متفعلمان فاعلان متفعلاتن) فلم يدخل ضربه القطع ، بل دخله الحبن والترفيل .

ثم مضى بعد هذا إلى أن قال :

بل رب ماء وردته آجن سبيله خائف جديب

ووزنه (مستفعلان فاعلان فعلاتن . متفعلمان فاعلان فعولان) وعروضه

مخبولة مرفلة إذا لم تمد هاء (وردته) فاذا مدت هاؤه زاد أمرها اضطرابا ،
ولم يمكن تقطيعها ، ولهذا كان هذا البيت من أشد أبيات هذه القصيدة
اضطرابا .

ومثل هذا البيت قوله بعد أبيات منه :

كأنها من حمير عانات جون بصفحته ندوب

ووزنه (متفعّلان فاعلن متفعّلتن . مستفعّلان فعّلن فعولن) وعروضه
مقطوعة مرفلة ، ويروى (ذات غاب) بدل عانات ، وهى أشد منها
اضطرابا .

ومما اضطرب وزنه بعد هذا قوله :

فعاودته فرفته فأرسلته وهو مكروب

ووزنه (متفعّلان فاعلن فعولن . متفعّلان فعّلن متفعّلتن) وضربه غير
مستقيم ، لما فيه من القطع والترفيل . وقد كان قبل هذا مقطوعا فقط .

وبهذا كله اختلف علماء العروض فى هذه القصيدة ، فذهب بعضهم
إلى أنها من بحر البسيط ، وذهب بعضهم إلى أنها من بحر الرجز ، وذهب
بعضهم إلى أنها خليط من البحرين ، والحق أنها ليست بقصيدة ولا شعر
صحيح ، وإنما هى أثر من آثار الشعر الأولى قبل أن يستقر فيه أمر الوزن .
ولكن بعض علماء عصرنا قد حاول كما سبق أن يدافع عن وزنها ،
ويجعل من شدوذها أصلا يحمل عليه الأوزان المطردة ، ويبنى عليه جواز

دخول العلة في حشو البيت ، وعدم لزومها إذا وردت في بيت من القصيدة ،
ولهذا نظر إلى كل بيت منها على انفراده ، وحاول تقطيعه بقطع النظر
عن سابقه ولاحقه ، كأن المهم في القصيدة تقطيع أبياتها لاوحدة وزنها .
وهذا كما صنع في قول عبيد :

وبدلت من أهلها وحوشا وغيرت حالها الخطوب

فتقطيعه عنده (متفعّلن تن فاعلن فعولن . متفعّلن فاعلن فعولن)
فخول (مستفعّلن) في حشوه إلى (تن فاعلن) حتى لا يكون من الرجز ،
بل يكون من البسيط الذي يقوم عليه بناء القصيدة (١) مع أن (تن فاعلن)
هو (مستفعّلن) ووزن الشعر حركات وسكنات لا يؤثر فيها مثل هذا
التغيير في لفظ التفاعيل ، لأنه تلاعب في اللفظ لا يقدم ولا يؤخر شيئاً
في الوزن ، ولا يحدث تغييراً في جوهر التقطيع .

وكذلك صنع في كل الآيات التي اضطرب وزنها في هذه القصيدة ،
فجعل أمرها أمر تقطيع على أي شكل اتفق ، ولم ينظر إليها على أنها
مجموعة لها نغمتها الخاصة بها ، وقد أقام هذه المحاولات على أساس حسن
الظن بطبع العربي ، وإساءة الظن بعلم العروض ، لأن عبيد بن الأبرص
كان يقول الشعر غريزة وطبعاً ، لا تصنعاً وتكلفاً ، والطبع أحرص شيء
على الاتساق والانتظام ، ولو كان ما فعله عبيد خطأ لما أصر على تكريره ،
ولو كان من الخلط بين بحر وبحر لعابه عليه العرب أنفسهم ، أما أن

يعيبه عليه علماء العروض بعد ذلك الدهر الطويل فذلك عيب هؤلاء العلماء ، لا عيب الشعر ولا عيب الشاعر (١) .

ولا شك أن تحسين الظن بطبع العربي إلى هذا الحد يقوم على أصل مشهور ، وهو أن العربي لا يخطيء في لغته ولا في شعره ، ولكن هذا الأصل غير صحيح ، لأنه يجعل من العربي ملكا من الملائكة ، لا بشرا يجوز عليه ما يجوز على كل البشر ، فليس بلازم أن يكون طبع كل عربي سليما ، لأن الطبع كثيرا ما ينحرف ، والسليقة كثيرا ما تفسد ، فلا يصح الاعتماد على كل ما يأتي به الطبع ، بل يجب أن يرجع في ذلك إلى الذوق السليم ، وأن يعتمد فيه على العلم الصحيح .

على أنه مع هذا قد تجنى على علم العروض ، وأوهم أنه من صنع العلماء الذين دونوه ، وأنه لم يعتمد على شيء من الطبع العربي ، مع أن علماءه قد اعتمدوا فيه على الطبع أيضا ، ولكنهم اعتمدوا على الطبع الغالب في الشعر العربي ، وتتبعوه في الشعراء شاعرا بعد شاعر ، فراعوا في عروضهم ما اتفقت عليه طباع أولئك الشعراء ، ولم يراعوا من شذ فيه مثل عبيد ابن الأبرص .

فالحق أن القصيدة وحدة موسيقية يجب انسجام وزنها ، ويلزم اتساق نغمتها ، كما أن البيت على انفراد نغمة يجب مراعاتها فيه من أوله إلى آخره ، فإذا دخلت علة في حشوه أفسدت نغمته ، وغيرت موسيقاه

لأن منزلة الحشو من البيت كمنزلة الصدر من الجسم ، أما العروض والضرب فهما ذيلان لشطريه ، ولا شك أنه يتساهل في ذيل الشيء بما لا يتساهل به في حشوه ، وإذا كان كل من العروض والضرب قد يستغنى عنهما في البيت بالجزء ونحوه ، فإنهما يقبلان التغيير بالعلة من باب أولى ، ويجب أن يراعى في علم العروض أنه يقوم على أصول الغناء ، فيجب أن ينظر في كل إصلاح فيه إلى هذه الأصول ، ولا يصح أن يعتمد فيه على إمكان تقطيع البيت بأي شكل اتفق ، لأن العروض نغمة وموسيقى ، وليس أمره أمر تقطيع لا غير ، وكذلك الشعر شعر في ذاته ، وله وزنه الذي استقام به قبل أن يظهر فيه علم العروض .

دفاع عن استعمال ضمير الغائب اسم إشارة

كنت أول من بين خطأ الأستاذ طه حسين في بحثه الذي قدمه إلى مؤتمر المستشرقين ، وادعى فيه أن ضمير الغائب قد يستعمل اسم إشارة ، وقد سبق ردى عليه في هذا الكتاب (٢) ، وخطأ الأستاذ واضح في هذا البحث ، لأن اسم الإشارة له دلالة التي تعتمد على الإشارة الحسية أو المعنوية ، وضمير الغائب دلالة التي يشارك فيها غيره من الضمائر ، فكما لا يمكن أن ينقلب الإنسان حمارة ، لا يمكن أن ينقلب الضمير اسم إشارة ، وقد أيدنى في تخطيط الأستاذ في هذا البحث من أعلام البيان في مصر الأستاذ مصطفى صادق الرافعي والأستاذ محمد عرفة المدرس بمعهد الإسكندرية (٢) وقد شاء الأستاذ طه حسين أخيراً أن يدافع عن رأيه ، فنشر مقالا في جريدة السياسة (١٠/٦/١٩٤٧ هـ - ٢٨/١١/١٩٢٨ م) دافع فيه عنه ، ورد فيه على من رد عليه ، ولكنه سلك في الرد منطقاً جديداً ينبو عن منطق أرسطو ، ولا يؤدي إلى إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، على كثرة ما أتى به في ذلك المنطق الجديد لإثبات ذلك الرأي .

فقد ذكر في رده على الأزهريين الذين ردوا عليه رأيه أن الأزهر محتاج إلى الإصلاح ، والأزهريون معترفون بحاجتهم إليه ، وكلهم يطالب به ، فلا يعتمد عليهم في إصلاح النحو وهم يطالبون بالإصلاح ، وليس

(١) أنظر ص ٤٩ — ٦٢ .

(٢) أستاذ بكلية اللغة العربية الآن .

عليهم لوم في مقاومة هذا البحث والإشفاق من كل جديد ، فهم لا يعلمون ،
ومن لا يعلم معذور حين يكره ما لا يعلم ، ولا شك أن هذا لا يفيد في
إثبات رأيه ولو سلم له ، ولكنه غير مسلم ، لأن من الأزهريين من يطلب
ذلك الإصلاح ويعرفه ، فلا يصح كلام الأستاذ فيه ، وقد كان الإمام
الشيخ محمد عبده أول من نادى بإصلاح الأزهر ، ولا يمكن أن يجرأ الأستاذ
على أن يجرى عليه حكمه السابق على الأزهريين ، وفي الأزهر الآن من
لا يقل علما عنه ، ومن يدين بالإصلاح الذي كان يدين به .

ثم ذكر أن الشبان الأزهريين المطالبين بالإصلاح يؤيدون هذا النحو
الجديد في اليوم الذي يظفرون فيه بهذا الإصلاح ، وأنه يتمنى أن يكون
قريبا ذلك اليوم الذي يرى فيه الأزهريين يعينونه على إصلاح نحو
سيبويه وإنشاء النحو الجديد ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات رأيه في
استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه في واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أن الأزهرين لا يقرؤون كتاب سيبويه ، وإنما يقرؤون في
النحو كتب الأشموني والصبان وابن هشام وغيرها ، وهذا أيضا لا يفيد
في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأن في واد ورأيه
في واد آخر .

ثم ذكر أن وزارة المعارف قد حاولت أن تضع النحو وضعاً جديداً ،
ولكنها لم تفلح فيما أرادت ، لأنها لم تزد على أن غيرت بعض الألفاظ ،
وبسطت بعض المسائل ، فظل النحو الرسمي كالنحو الأزهرى بغضاً إلى

نفوس الشبان ، ثقيلاً عليهم ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه في واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أنه يفسر كتاب سيويه لطلاب الجامعة ، فيجدون في قراءة الكتاب وفهمه والاطمئنان إليه مشتة شديدة وعناء غير قليل ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه في واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أن علم النحو ليس مقدسا أو دينا من الأديان لا ينبغي أن يمس ، ولا يصح أن يعرض له باحث بنقد ، وما دام كذلك فهو محتاج إلى الإصلاح ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه في واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أنه ما كان يليق أن يذهب إلى مؤتمر المستشرقين إلا هو ومن يضاهيه في ثقافته ، بخلاف شيوخ الأزهر ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، فليكن هو اللائق لذلك المؤتمر لا غيره من هؤلاء الشيوخ ، ولكن هذا لا يثبت أن ما قدمه إلى ذلك المؤتمر كان صوابا ، لأنه لا يلزم من لياقته لذلك المؤتمر أن يكون معصوما من الخطأ .

ثم ذكر أن أحد الذين ردوا عليه يقول عن يقين واقتناع : إن العلماء قالوا : إن ثلاثة كتب قد جمعت كل العلوم التي ألفت فيها : كتاب المجسطي لبطليموس في الفلك ، وكتاب أرسطو في المنطق ، وكتاب سيويه في

النحو . وهذا جهل لا يقوله عالم ، وهذا أيضا كغيره مما سبق له ، فليكن ذلك جهلا كما ادعى ، ولكنه لا يفيد في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه في واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أن منطق أرسطو وفلك بطليموس قد دخلهما التجديد والاصلاح في هذا العصر ، فلا بد أن يدخل ذلك أيضا علم النحو ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه في واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أن الزمن الذي وضع فيه علماء الكوفة والبصرة نحوهم يخالف زمننا ، فلا بد من وضع نحو جديد يناسب هذا الزمن ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأنه واد ورأيه في واد آخر .

ثم ذكر أن المستشرقين الذين ذهب إلى مؤتمرفهم قبلوا رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، وهذا أيضا لا يفيد في إثبات رأيه في استعمال ضمير الغائب اسم إشارة ، لأن هؤلاء المستشرقين لا يمكن أن يكون عليهم بالعربية ونحوها أرقى من علمنا ، وهم على كل حال ضعاف فهما ، وأهل اللغة أقوى فيها رأيا ، وأرجح علما ، وأصح ذوقا .

ثم ذكر أنه رجل قليل الفهم ، قليل الإدراك ، يجب أن يقرأ القرآن ويفهمه فهما يسيرا سهلا لا مشقة فيه ولا تكلف ، فيجعل ضمير الغائب في قوله تعالى في الآيتين - ٦٤ و ٦٥ - من سورة البقرة (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ، فجعلناها

نكالا لما بين يديها وما خالفها وهو عظة للمتقين) اسم إشارة لهذه القصة ، وكأنه قال جعلنا هذه القصة ، ولا يريد أن يتعب نفسه بتصعيد مراجع الضمير وتكلفها كما يتكلف المفسرون ، فيقدر بعضهم مرجع الضمير في الآية - المسخة - وبعضهم يقدره غير ذلك ، ولا أدري كيف يسهل عليه جعل الضمير اسم إشارة للقصة المعلومة من المقام ولا يسهل عليه أن يجعله راجعا إلى القصة ويبقيه على أصله ؟ مع أن هذا سهل على الرجل القليل الفهم والإدراك ، وليس فيه أدنى تكلف أو عناء ، لأن التقدير عليه أيضا جعلناها أي القصة ، بل هذا أوجز وأسهل من تقديره جعلناها أي هذه القصة ، على أن الخلاف في مرجع الضمير في الآية لا بد أن يأتي في المشار إليه فيها إذا جعل اسم إشارة ، فيوقع فيما فر الأستاذ منه ، ولا يكون قد صنع برأيه شيئا .

فالحق أن هذا البحث بحث تافه لا ثمرة له ، ولا فائدة تترتب عليه ، ولست بهذا أغلق باب الاجتهاد في النحو ، لأن بابه مفتوح لمن يريد ، ولكن يجب أن يكون في شيء واضح مفهوم ، ولا يكون تافها متكلفا كبحث الأستاذ طه حسين ؟

(٦)

نقد كتاب

الفتنة الكبرى - عثمان

أساس البحث في فتنة عثمان (١):

ذكر الأستاذ طه حسين أن الناس ما زالوا ينقسمون في أمر عثمان رحمه الله ، فمنهم العثماني الذي لا يعدل بعثمان أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشيخين أبي بكر وعمر ، ومنهم الشيعي الذي لا يعدل بعلي رحمه الله بعد النبي أحدا ، ولا يستثنى الشيخين ولا عثمان ، ومنهم من يتردد بين هذا وذاك ، ويرى أن الأصحاب جميعا قد اجتهدوا ونصحوا لله ورسوله ، فمن أصاب منهم فله أجران ، ومن أخطأ فله أجر واحد ، وكل هؤلاء إنما يرون هذا لأنهم يفكرون في هذه القضية تفكيرا دينيا ، يبتغون به ما يبتغى المؤمن من المحافظة على دينه ، وقد جعل الأستاذ الاحتياط في أمر الصحابة لأنهم كانوا مجتهدين من الكسل العقلي الذي لا يصح اللجوء إليه الآن .

ثم ذكر أنه يريد أن ينظر في هذه القضية نظرة مجردة ، لا تصدر عن عاطفة ولا هوى ، ولا تتأثر بالإيمان ولا بالدين ، وإنما هي نظرة المؤرخ الذي يجرد نفسه تجريدا كاملا من النزعات والعواطف .

ولا أدري لم يتشبه الأستاذ طه حسين بهذه النزعة في البحث ؟ وهو بهذا يعيد هنا ما ذكره في كتابه — في الأدب الجاهلي — مما سبق رده عليه ، لأنه إذا صدق هذا في دين يعادى العقل ، فإنه لا يصدق في دين

(١) نقد كتاب — الفتنة الكبرى . عثمان — والكتاب الآتي لم ينشر إلا في هذا الكتاب .

لا يعاديه، والإسلام دين لا يعادى العقل، ولا يكره الحق، فكيف يتجرد الإنسان منه إذا نظر في هذه القضية أو غيرها من قضايا التاريخ؟ وكيف يخاف منه أن يضلّه عن الحق فيه وهو لا يريد إلا الحق؟ نعم قد يكون المسلم سُنيًا أو شيعيًا أو خارجيًا، فيؤثر في هذه القضية بذلك، لأن أهل السنة والشيعية والخوارج لهم آراء مختلفة في عثمان، ويجب على الباحث الآن ألا يتأثر بها في أمره، ليصل إلى الحق فيما اختلفوا فيه ولو خالف مذهبه، ومع هذا لا شيء في أن نعذر من اجتهد وأخطأ من الصحابة، لأن كل إنسان يصيب ويخطئ، والعصمة لله وحده، وإنما الضرر في أن نتعصب لما أخطؤوا فيه، وأن نقدر كل ما يروونه، لأن هذا يجعل الخطأ صوابًا، ويضرنا إذا أخذنا به كل الضرر.

على أن الاستاذ طه حسين بعد أن جعل هذا من الكسل العقلي لم يسعه إلا أن يرجع إليه بعد ذلك، وذلك حين يقول في هؤلاء الصحابة: لانستطيع أن نرضى عن أعمالهم جميعًا، فلا نلقى عقولنا وحدها، وإنما نلغى معها أصول الدين التي تأمر بالعدل والإحسان، وتنهى عن الفحشاء والمنكر، ولا نستطيع أن نحكم بالخطيئة على من نظن أنه قد خطئ، لمكانهم من النبي أولاً، ولما بشرهم به من الجنة ورضا الله ثانياً، ولحسن ظنهم بالله ورسوله وثقتهم بما وعد الله ورسوله، وما نجب أن نذهب في أمرهم مذهب الذين عاصروهم من خصومهم وأنصارهم، فنحكم على بعضهم بالخير، ونحكم على بعضهم الآخر بالشر، فالذين عاصروهم من الأنصار والخصوم كانوا شركاءهم فيما ألم بهم من الفتنة، فكانوا يرضون أو يسخطون

حسب مكانهم من أولئك أو هؤلاء ، أما نحن فلسنا نعاصرهم ولا نشاركهم فيما شجر بينهم من الخلاف ، وليس من المعقول لذلك أن نقحم عواطفنا في أمرهم إقحاما ، وإنما سبيلنا أن ننظر في أعمالهم وأقوالهم من حيث صلتها بحيات الناس وأحداث التاريخ ، وأن نخطيء من نخطيء ونصوب من نصوب منهم من هذه الجهة وحدها ، دون أن نقضى في أمر دينهم بشيء ، فإن الدين لله وحده ، ودون أن نستبيح لأنفسنا أن نقول كما كان يقول أنصارهم وخصومهم هؤلاء مؤمنون وهؤلاء كفرون ، وهؤلاء في منزلة بين بين ، وهؤلاء في الجنة وهؤلاء في النار ، ذلك شيء لانخوض فيه ، وليس لنا أن نخوض فيه ، وإنما أمره إلى الله وحده ، فأما الذي إلينا فهو أن نتبين من أعمالهم وسيرهم مالا يلائم الحق والعدل والصواب ومالا يلائمها ، وهذا في نفسه كثير ، ولكن لا بد مما ليس منه بد .

وهكذا أراد الأستاذ طه حسين أن يهـير في بحث هذه القضية على أساس جديد فلم يمكنه إلا أن يقف عند الأساس الذي وضعه المنصفون قبله ، ولم يمكنه أن يأتي بأساس جديد غير الأساس الذي اهتموا إليه ، وعرفوا فيه للصحابة فضل صحبتهم ، ولكنهم لم يصلوا في هذا إلى حد تقديسهم ، بل كانوا عندهم بشرا يصيبون ويخطئون ، ولكن خطأهم لا يصح أن يتخذ وسيلة للطعن في دينهم ، لأن من دونهم يعذر إذا أخطأ عن حسن نية ، وهم أولى بهذا من دونهم .

نتيجة البحث في فتنة عثمان :

ولقد كان لعدم اهتمام الأستاذ طه حسين إلى أساس جديد في بحث

هذه القضية أثره في النتيجة التي وصل إليها فيها ، وختم بها كتابه ، فقد كانت النتيجة التي وصل إليها أن الناس قد اختلفوا في قاتلي عثمان أشد الاختلاف ، ولكن الذي لا يقبل شكاً ولا نزاعاً أن الله لم يحل دم عثمان لقاتليه ، فقد يكون مخطئاً في سياسته وقد يكون مصيباً ، فأقصى ما يباح للمنكرين عليه أن يشوروا به ويحملوا الأمة على هذه الثورة ، فإن ظفروا باجتماع الكلمة على خصومته اختاروا من المسلمين ممثلين للأمصاير والأقاليم ، وكان على هؤلاء الممثلين أن يحاوروا عثمان ويناظروه ، فإن رأوا إقراره أقروه ، وإن رأوا خلعه خلعوه ، ثم اختاروا للمسلمين إماماً مكانه ، ثم تركوا للإمام محاسبة عثمان على ما يمكن أن يكون لهم قبله من الأموال والدماء ، فأما أن ينتدب الشائرون ولم يوكفهم المسلمون عنهم فيخلعوا الإمام ، فلم يكن ذلك لهم ، فكيف وهم لم يخلعوه ، وإنما سفكوا دمه ، وكان دمه حراماً كدم المؤمنين جميعاً ، وكان لدمه بعد ذلك حرمة أخرى هي حرمة الخلافة ، ولعل العذر الوحيد الذي ينهض لهم كما ينهض لعثمان وينهض للذين اختصموا بعدهم في هذه القضية فسفكوا دماءهم بأيديهم ، وأباحوا من النفوس والأموال ما حرم الله ، هي أن ظروف الحياة كانت أقوى منهم جميعاً ، وأن الله قد كتب عليهم أن يفتنهم في دينهم ودنياهم هذه الفتنة الكبرى .

فهو في هذا لم يأت أيضاً بجديدة ، لأن الجمهور على أن دم عثمان لم يكن حلالاً لقاتليه ، وبعضهم يتعصب له في كل ما أخذ عليه ، ويرى أنه لم

يكن فيه شيء ، وبعضهم يرى أنه كان له في ذلك اجتهاده ، فهو معذور فيما أخطأ فيه ، بل إن بعضهم أنكر حق الثورة لمن ثار عليه ، لأن كثرتهم كانوا رعايا غثرة ، لا يدركون عواقب ثورتهم ، ولا يقدرون أثرها في تفريق كلمة المسلمين ، وما كان لهم أن يشوروا بأمصارهم وكبار الصحابة في المدينة راضون عن عثمان ، ومن يخالفه منهم في سياسته يأخذه بالنصح الرفيق ، لأنه لم ير فيما يأخذه عليه ما يبيح الثورة عليه ، ولا ما يبيح عزله عن الخلافة ، وهذا هو السبيل القويم عند الخلاف في الرأي ، ولا سيما إذا كان مع الخليفة القائم ، أما إباحة الثورة عليه ودعوة الأمة للثورة عليه كما ذهب الأستاذ طه حسين فهي الخطأ كل الخطأ ، لأنه لا غنى في سياسة الدولة عن الخلاف في الرأي ، ولا بد أن يجرى هذا الخلاف في هدوء لينتهي في هدوء ، ولا تضطرب أمور الأمة ، ولا يتطلع كل من يجد عنده قوة إلى الثورة على الخليفة والخروج عليه ، فيصير الأمر للقوة وحدها ، ومتى صار الأمر للقوة ضاع فيه الحق والعدل ، وقد تباح الثورة أو تجب إذا استشرى الفساد ، وفسق الحاكم بارتكاب ما لا يحل بحال من الأحوال ، ولم يصل عثمان إلى هذا الحد ، وإنما أخذ عليه أمور لم ير فيها مأخذا ، لأنها مما يختلف فيه الرأي .

ولا أريد بعد هذا أن أطيل النقاش مع الأستاذ طه حسين في آرائه في الأسباب التي أدت إلى هذه الفتنة ، وفي الأمور الدينية والسياسية التي أخذت على عثمان ، لأنه لم يأت فيها بجديد أيضا ، ولأن لي رأيا جديدا في عثمان يجعله عبقريا مثل أبي بكر وعمر وعلي ، وقد وضعت في الثلاثة

كتب تحمل هذه الأسماء - عبقرية أبي بكر ، عبقرية عمر ، عبقرية علي أو الإمام - ووضُن علي عثمان بمثل هذه الكتب ، وما أحقه أيضا بكتاب - عبقرية عثمان - وإني لأرجو أن يكون من حظي وضع هذا الكتاب ، وهذا أيضا مما يدعوني إلى ذلك الاقتصاد في نقد كتاب الأستاذ طه حسين ، لأن ما أريده من هذا الكتاب يتسع لما لا يتسع له مقام النقد .

التحامل على الحكم بن أبي العاص :

ولكن لا يسعني مع هذا أن أسكت عن نقد هذا الكتاب في أمرين :
 أولهما مجازاة الأستاذ طه حسين الآخذين علي عثمان رده عمه الحكم ابن أبي العاص إلى المدينة ، فقد ذكر أن العذر لا يمكن أن يقوم له في ذلك ، لأن الحكم كان يؤذي النبي وهو في مكة أشد الأذى ، فلما فتحت مكة أقبل إلى المدينة مسلما ، ولكن إسلامه لم يكن إلا جنة يتقى بها الموت ، وآية ذلك أنه ظل يؤذي رسول الله بقوله وفعله ، فكان يسعى وراءه ويغمره ويقلد حركاته ساخرا منه ، وقد اطلع ذات يوم علي النبي في حجرة من حجراته فخرج النبي مغضبا ، فلما عرفه قال : من عذيري من هذا الوزغ ، ثم أخرجه من المدينة وقال : لا يسأكني فيها أبدا ، وقد شفع عثمان عند النبي في إعادته فلم يعده ، ثم طلب ذلك إلى أبي بكر وعمر في خلافتها فأبيا أن يعيداه ، فلما استخلف عثمان أعاده إلى المدينة .
 فإكان لمثل الأستاذ طه حسين أن يتهم الحكم أو غيره في دينه ، لأنه

يرى أن الدين سر بين العبد وربّه ، والحساب على الدين لله وحده ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد تحامى تكفيره ، وإنما قال « من عذيري من هذا الوزغ » ، وليس في هذا تكفير له ، ولعله لم يحصل من الحكم إلا تطلعه للنبي في حجراته ، لأن ما نسب إليه قبله لا يعقل حصوله منه بعد أن تم للنبي فتح البلاد ، وبهرت قوته الحكم وغير الحكم ، ثم إن النبي لم يحكم إلا بأنه لا يساكنه في المدينة أبدا ، ومنطوق هذا أنه لا شيء في رجوعه إليها بعد وفاته ، وهذا هو الفقه الصحيح الذي أخذ به عثمان ، وأما الذي كان من أبي بكر وعمر فأما حملهما عليه كراهة تغيير حكم النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس هذا إلا من التشدد في الدين ، والإسلام دين تسامح لا تشدد ، والأجدر بمثل الأستاذ طه حسين أن يكون في جانب هذا التسامح .

دعوى الأرستقراطية العليا في كبار الصحابة :

وثاني هذين الأمرين ما رآه الأستاذ طه حسين من أن تلك الفئة نشأت من تراحم الأغنياء على الغنى والسلطان ، ومن حسد الطبقة المتوسطة لهؤلاء الأغنياء ، فقد كان من نتيجة سياسة عثمان أن نشأت في عهده ثلاث طبقات : طبقة الأرستقراطية العليا ذات الثراء الضخم ، وطبقة البائسين الذين يعملون في الأرض ويقومون على مرافق هؤلاء السادة ، والطبقة المتوسطة بين تينك الطبقتين المتباعدتين ، وهي طبقة العامة من العرب الذين كانوا يقيمون في الأمصار ، ويغيرون على العدو ، ويحمون الثغور ، ويدودون عما وراءهم من الناس ، وعما وراءهم من الثراء ، والذي

يتتبع تاريخ المسلمين يلاحظ أن الصراع الأول إنما كان بين الأغنياء ،
ثم بين هذه الطبقة الوسطى وهؤلاء الأغنياء ، فأما الطبقة الثالثة - طبقة
العاملين في الأرض والقائمين على المرافق المختلفة - فلم يظهر أمرها إلا
بعد ذلك ، ولها قصة أخرى .

فهل صحيح أنه كان في عهد عثمان طبقة أرسطراطية متعالية ذات
ثراء ضخم ؟ وهل صحيح أنه كان يوجد في عهده طبقة بائسة تعمل في
الأرض وتقوم على مرافق هؤلاء السادة ؟ وهل يصح للأستاذ طه حسين
أن يضع مثل عبدالرحمان بن عوف والزيد بن العوام وطلحة بن عبيدالله
في مرتبة الطبقة الأرسطراطية العليا المعروفة في الأمم القديمة والحديثة ؟
وهم كانوا على غنائم متواضعين كل التواضع لمن دونهم ، فلا تكبر ولا
استعلاء ، ولا تباهى بالغنى والثراء ، ولا أثره بالنفس والمال على رضا
الله ، أما إن هذا لا يوافق ما سبق للأستاذ طه حسين من أنه سيرعى لهم
مكانهم من النبي ، وما بشرهم به من الجنة ورضا الله ، وحسن ظنهم بالله
ورسوله ، وثقتهم بما وعد الله ورسوله ، لأن من كان هذا شأنه لا يكون
من الطبقة الأرسطراطية المعروفة ، وإذا لم يصح أنه كان في عهد عثمان
مثل هذه الطبقة الأرسطراطية ، لم يصح أن يكون في عهده طبقة بائسة
تعمل في الأرض وتقوم على مرافق هؤلاء السادة ، لأن الذين كانوا
يعملون للأغنياء في هذا العهد من الرقيق وغيره كانوا يعدون إخوانا
لغيرهم في الدين ، فلم يكن هناك تعال من أحد عليهم ، ولم يكن هناك إنكار

لحقوقهم ، ولا إهدار لإنسانيتهم وكرامتهم ، بل كان لهم نصيب كبير من الزكاة في أموال هؤلاء الأغنياء ، يمكنهم أن يعيشوا به عيشة كريمة ، ويمكنهم أن يصبحوا به من الأغنياء إذا أحسنوا استثماره .

والحق أن نظام الطبقات لا أثر له في أمة كالامة العربية ، لأن الإسلام لم يكن قد تمكن من القضاء على نظام القبائل فيها ، فكان كل فرد منها يعيش لقبيلته ويفنى فيها ، ويتعصب كل التعصب لها ، ويتنافس في ذلك غنيها وفقيرها ، وكبيرها وصغيرها ، فلم يكن نظام الطبقات حينئذ هو الذي أحدث تلك الثورة على عثمان ، وإنما أحدثتها أسباب أخرى غير نظام الطبقات .

ومن تلك الأسباب حسد القبائل العربية لقبيلة قريش بعد أن صار لها بعد الإسلام ما صار من السلطان . وقد ثارت عليها في عهد أبي بكر فارتد بعضها عن الإسلام . ومنع بعضها الزكاة . فردها أبو بكر بالسيف إلى الطاعة ، وقد هدأت في عهده وعهد عمر لشديتهما . فلما جاء عثمان وكان معروفا باللين ، انتهزت الفرصة للثورة على قريش وحكمها باسم الإسلام ، وكان ممن تأثر بهذا السبب جماعة من مختلفي القبائل عرفوا فيما بعد باسم الخوارج ، وإذا كانوا قد انضموا إلى علي في مبدأ أمره فإنهم لم يلبثوا أن خرجوا عليه ، وأعلنوا سخطهم عليه وعلى عثمان وعلى الزبير وعلى طلحة وغيرهم من زعماء قريش ، ومن ذوى السبق في الإسلام ، ولم يكن أولئك الخوارج في شيء من الصلاحية للحكم ، لأنهم كانوا جامدين متنعين في الدين ، ولا حكم أقسى وأفسد من حكم المتنطع في الدين ، وقد

كان أولئك السابقون إلى الإسلام أعرف بسماحته من أولئك الخوارج ،
 فكانوا أصلح للحكم من غيرهم في ذلك العهد ، فإذا وجد غيرهم في سماحتهم
 الدينية كانوا صالحين للحكم أيضا ، سواء أكانوا من قريش أم من غيرهم .
 ومن تلك الأسباب خوف بعض من كبار الصحابة ممن يتطلع للخلافة
 أن تنتقل الخلافة بعد عثمان إلى قومه بني أمية ، لأنه كان يركن إلى بعضهم
 في حكمه ، وكانت قريش بطونا تتنافس على الخلافة فيما بينها ، كما كانت
 تنافسها فيها القبائل الأخرى ، ومن تأثر بذلك السبب على وشيعته ، والزبير
 وطلحة وأنصارهما ، وقد كان في الثائرين على عثمان طوائف من أنصار
 الثلاثة ، وقد ثاروا عليه من أنفسهم ، لأنه لم يشاركهم أحد من الثلاثة
 في ثورتهم ، بل كانوا مع خوفهم من تقرب عثمان لبني أمية يكتفون باظهار
 عدم الرضا ، ولا يرون في ذلك ما يبيح اللجوء إلى الثورة ، والحق أنه لم
 يبد من عثمان ميل إلى تحويل الخلافة من بعده إلى بني أمية ، وأنه لم يكن
 يدور بخلفه شيء من ذلك ، ولو أن أولئك الثائرين لم يقوموا بثورتهم
 لانتقلت الخلافة في هدوء إلى علي أو طلحة أو الزبير أو غيرهم من كبار
 الصحابة ، ولكنهم بجملهم ثاروا على عثمان وقتلوه ، فأعطوا بني أمية سلاحا
 لم يكونوا يحملون به ، وقد استخدموا هذا السلاح بمهارة حتى جعلوا
 ما كان يخافه أولئك الثائرون ولم يكن يدور بخلفهم حقيقة واقعة ، فكان
 لهم ذلك الملك العريض الذي آل إليهم بفضل جهل أولئك الثائرين .
 ومن تلك الأسباب أخذ الخلافة في عهد عثمان في الظهور بزينة الملك ،

بعد أن كان شعارها قبله زى النسك ، وقد تأثر بذلك السبب زهاد الصحابة ، كأبي ذر الغفاري وغيره ، فأنكروا على عثمان تساهله في ذلك ، وإباحته لأغنياء الصحابة اتخاذ القصور وما إليها من زينة الحياة التي أحلها الله لهم . وكان الحق في ذلك مع عثمان ، لأن الخلافة الإسلامية يجوز أن تظهر بالشعارين ، وقد أحل الله لنا الزينة في محكم كتابه ، فيكان المسلمون في حاجة إلى مثل عثمان ، لئلا يكون عليهم حرج في الأخذ بوسائل الحضارة في دولتهم . على أن الظاهر أن أولئك الزهاد اقتصروا على الإنكار على عثمان ولم يشوروا عليه ، لأنهم لم يظهروا عند اشتداد الفتنة ، ولم يتميزوا بحزب بعدها كما تميز من اشترك فيها من الخوارج والشيعة .



(٧)

نقد كتاب

الفتنة الكبرى - علي وبنوه

بيعة الزبير وطلحة لعلي :

لم يأت الأستاذ طه حسين في هذا الكتاب - الفتنة الكبرى : علي وبنوه - بجديد أيضا ، ومع هذا لم يخل من مأخذ تقتصر منها علي ما يأتي :

فقد ذكر أولا في بيعة الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله لعلي أنهما أكرها عليهما من الثائرين علي عثمان ، وأن عليا لم يتركهما وشأنهما كما ترك سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وغيرهما من الذين اعتزلوا الفتنة ، لأنه كان يعلم من أمرهما ما علم الثائرون ، كان يعلم أن طلحة كان من أشد الناس علي الخليفة المقتول ، وأنه كان يطمح إلى ولاية الأمر ، وكان يعلم أن الزبير لم يأمر ولكنه لم يبنه ، ولم يكن أقل من طلحة طموحا إلى ولاية الأمر ، فلم يعرفهما من البيعة ليستوثق منها بقدر ما كان يمكن أن يستوثق منهما .

ثم ذكر بعد هذا بصفحات أن عليا ترك سعد بن أبي وقاص وغيرهما ممن اعتزل الفتنة ، فلم يكرههم علي البيعة ، ولم يستثن إلا الزبير وطلحة ، فإنه أكرهما عليهما فيما يقول أكثر المؤرخين ، ولكنه يكاد يعتقد أنهما لم يستكرها كما زعما وكما زعم كثير من الرواة ، وإنما أقبل علي البيعة راضيين ، ثم بدا لهما بعد ذلك حين رأيا ما لم يكونا ينظران ، كانا يقدران في أكبر الظن أن عليا محتاج إليهما أشد الاحتياج ، وأنه سيعرف لهما مكانتهما وقوتهما وسلطانهما علي حزبيهما من أهل البصرة والكوفة ،

فيشركهما في أمره ويجعل الخلافة ثلاثية بينهم : لعلي الحجاز ومصر وما وراءهما من بلاد العرب ، ومما فتح أو يفتح في شمال أفريقيا ، وللزبير البصرة وما يليها ، وطلحة الكوفة وما وراءها ، ولكن عليا أبي عليهما ولاية هذين المصريين ، وأراد أن يسير فيهما سيرة عمر فيحبسهما معه في المدينة ، كما كان عمر يحبس أعلام المهاجرين ، ولكن عليا لم يعنف بهما كما كان عمر يعنف بمن يستأذنه في الخروج إلى الأقطار ، وإنما قال لهما في رفق ولين : أحب أن تكونا معي أتجمل بكما ، فإنني أستوحش لفراقكما .

والحق أن التاريخ لا يثبت بمثل - أكاد أعتقد ، وأكبر الظن - ولا بمثل الخيال الذي يذهب إليه الاستاذ طه حسين في تلك الخلافة الثلاثية المزعومة ، وما كان للزبير وطلحة أن يتطلعا إلى ولاية هذين المصريين من علي ، لأنهما لم يتطلعا إلى ولاية قبله من أبي بكر أو عمر أو عثمان ، وإنما كانا يتطلعان إلى أكبر من ذلك وهو الخلافة ، لأنهما كانا من أقران هؤلاء الخلفاء ، ولم يكن أمر توليتهما المصريين إلا مشورة من المغيرة ابن شعبة لعلي في رواية من الروايات ، أشار عليه فيها أن يثبت معاوية على الشام ، ويولي الزبير وطلحة المصريين ، ليستقيم له الأمر ، ولكن هناك رواية أخرى تعارض هذه الرواية ، وهي أنه أشار عليه بتثبيت عمال عثمان على الأمصار عامه الأول حتى تستقيم له الناس ، ومع هذا كان المغيرة يشير عليه بهذا من نفسه ، ومن غير أن يطلب هذا منه الزبير أو معاوية أو طلحة .

على أنه ما كان لمثل عليّ أن يكره الزبير وطلحة على بيعته ، لأنه يعلم من الدين بالضرورة أن كل شيء يحصل بالإكراه يكون باطلا ، وكذلك ما كان مثل الزبير وطلحة بالذي يخضع للإكراه ، ولو كانا ممن يخضع له لخضعا لمن كان يفتنهما عن دينهما وهما صغيران ، فكيف يخضعان له بعد أن صاروا بطلين من أكبر أبطال الإسلام ؟ وكيف يزعمان أنهما أكرها على البيعة ؟ فينسبان إلى أنفسهما الضعيف والجهن بعد تلك البطولة الرائعة .

فالحق أنهما بايعا عليا طائعين ، وأنهما كان مع مخالفتهم لعثمان لا يريان أخذه بالعنف ، ولا أن يصل العنف إلى حد القتل ، وإنما خافا من ميله إلى بني أمية أن يؤدي إلى انتقال ولاية الأمر إليهم ، فأخذاه بالنصح والموعظة ، ولم يخرج عليه كما خرج من ثار عليه واستباح دمه ، فلما بايعا عليا ورأوه يريد التريث في أمر قتلة عثمان خالفاه في ذلك ، وخرجا يطالبان بدم عثمان ، فلما لقيهما علي بالبصرة كادوا يصلون إلى الصلح ، لأن عليا لم يكن يرى إهدار دم عثمان ، وإنما كان يرى التريث فيه ، فلما شعر الثائرون على عثمان بذلك خافوا على أنفسهم من هذا الصلح ، وعملوا على إيقاع الحرب بين الفريقين بما هو معروف في التاريخ .

وقد رأى الأستاذ أخيرا في أمر الزبير وطلحة أنهما كان عليهما أن يفيا ببيعتهما لعلي ، فإن كرها الإذعان له أو معونته على بعض ما كان يريد ، فقد كانا يستطيعان أن يعتزلا كما اعتزل سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن

عمر وغيرهما ، وعندى أنهما رأيا أنهما بايعا ولم يمتنعا كسعد وابن عمر ،
وأن بيعتهما توجب عليهما حقوقا وتجعل لهما حقوقا ، وقد رأيا أن من
حقهما بعد البيعة مطالبة علي بدم عثمان ، وقد كاد أمرهم ينتهي إلى صلح
بعد التقائهم في البصرة ، فأفسده الذين اشتركوا في قتل عثمان ، لأنهم كانوا
يعرفون أن عليا يريد القصاص لعثمان أيضا ، ولكنه يرى التريث فيه إلى
أن يتمكن منه ، فخافوا أن يتم هذا الصلح على الثأر منهم .

مشاركة عائشة للزبير وطالحة :

وقد أخذ الأستاذ طه حسين على عائشة مشاركتها للزبير وطالحة ،
لأنها خالفت بذلك ما أمرها الله به فيمن أمر من نساء النبي أن تقرن في
بيتها ، فكان عليها أن تفعل في أيام علي كما كانت تفعل أيام الخلفاء قبله ،
تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر دون أن تخالف عما أمرت به من القرار
في بيتها ، لتذكر ما كان يتلى عليها من آيات الله والحكمة ، ولتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة ، كما فعل غيرها من أمهات المؤمنين ، ولو أبت أن تبايع
عليا أو تؤمن بخلافته لما وجدت منه شيئا تكرهه ، وكان من الطبيعي أن
تلقى منه مثل مالقى من اعتزلوا بيعته على أقل تقدير ، وآية ذلك أنها لم تلق
منه بعد يوم الجمل إلا الكرامة والإكبار .

وإني أرى أن الحجاب الذي خص به أمهات المؤمنين لم يكن يراد منه
إلا منع رؤية الرجال لهم ، لقطع أطباعهم في زواجهن بعد موت النبي
صلى الله عليه وسلم ، لأنهن حرم من على الرجال من بعده ، وهذا لا يمنعهن

من أن يخرج من بيوتهم لحج أو غيره مما يرون الخروج له ، ولا شك أنه يدخل في هذا خروج عائشة مع الزبير وطلحة للمطالبة بدم عثمان ، فلا تكون بخروجها قد خالفت ما أمرها الله به من القرار في بيتها ، وما كان للأستاذ طه حسين أن ينكر عليها خروجها من بيتها للغرض السابق ، وهو من زعماء المجددين في عصرنا ، وكلهم ينادى بحق المرأة في مثل هذا الغرض وغيره ، ولا ينكره عليها إلا دعاة الرجعية والجمود بيننا .

ما اتفق عليه الحكمان :

ذكر الأستاذ طه حسين أن أبا موسى الأشعري وعمرو بن العاص اتفقا في التحكيم بين علي ومعاوية على ما يأتي :

١ - أن عثمان قتل مظلوما .

٢ - أن معاوية هو ولي دمه فمن حقه إذن أن يطالب بالقصاص من قاتليه ، ولكن إلى من ينبغي أن يطلب معاوية هذا القصاص ؟ أطلبه من علي وهو ينهمه في التآليب على عثمان والتخذيل عنه ؟ أم يأخذه بنفسه ، فإذا هي الحرب التي أمر الحكمان ألا يردَّ المسلمين إليها ، وإذن فلا بد من اختبار إمام يرضاه الناس ، ويستطيع معاوية أن يطلب إليه ذلك القصاص .

ثم ذكر أن المؤرخين يقولون إن عمرو بن العاص اقترح أن يكون هذا الإمام معاوية نفسه ، ورده بأن عمره ما كان يستطيع بعد أن أثبت أن معاوية هو ولي دم عثمان أن يختاره للخلافة ليطلب إلى نفسه إتفاذ

القصاص من قتلته ، فيكون خصما وحكما .

ثم ذكر أن الشيء المحقق أنهما لم يتفقا على رجل يرشحانه للخلافة ، وإنما اتفقا على أن يخلعا من هذا الأمر عليا ومعاوية جميعا ، وأن يتركا للأمة أمرها شورى بينها تختار له من تشاء .

ثم ذكر أنه لما جاء وقت الحكم أعلننا للناس أنهما قد اتفقا على ما فيه الرضا للمسلمين ، ثم قدم عمرو وأبا موسى ليبدأ بإعلان ما اتفقا عليه ، فقام أبو موسى فحمد الله وأثنى عليه ، ثم أعلن أنهما قد اتفقا على خلع علي ومعاوية ورد الأمر شورى بين المسلمين ، وأمر الناس أن يستقبلوا أمرهم ويختاروا لخلافتهم من يرضون . ثم قام عمرو فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن هذا قد خلع صاحبه وأنا أخلعه مثله ، ولكني أثبت صاحبي . فقال له أبو موسى : مالك ؟ لا وفقك الله ، غدرت وفجرت . ثم انطلق أبو موسى إلى مكة ، وانطلق عمرو إلى معاوية بالشام فسلم عليه بإمرة المؤمنين .

ثم ذكر أن هناك رواية شاذة تخالف هذه الرواية التي كاد المؤرخون يجمعون عليها ، وهي أن عمرا لم يبلغ بكيده إلى هذه المنزلة من الغدر ، وإنما اكتفى بخلع الرجلين كما خلعهما أبو موسى ، فسوى بين علي ومعاوية ، وكان هذا ظفرا عظيما ، ثم رد على هذه الرواية بأنه لو كان عمرو خلع معاوية وعليما لما عاد إلى معاوية وسلم عليه بإمرة المؤمنين ، ولما قبل كثير من أهل العراق إمرة علي بعد أن خلعه الحكمان اللذان ارتضاها وأعطاهما العهد على نفسه أن ينفذ حكمهما .

ولا شك أن الأستاذ طه حسين يناقض في هذا نفسه ، لأنه رد أولا الرواية التي تقول إن عمرا اقترح على أبي موسى أن يكون معاوية هو الخليفة بعد علي ، لأنه لا يعقل هذا بعد أن أثبت أنه وليُّ دم عثمان ، فلو صار خليفة لكان خصما وحكما ، فكيف لا يعقل عند الأستاذ مجرد الاقتراح ثم يعقل بعد هذا عنده أن يختار عمرو معاوية للخلافة ويسلم عليه بها ؟ لا شك أن هذا هو التناقض بعينه .

وعندي أن هذه الرواية الشاذة هي الصحيحة ، ولكن لا على أنهما اتفقا على خلع علي ومعاوية معا ، بل على أنهما اتفقا على خلع علي وحده ، ليختار المسلمون من يولونه برضا منهم ، لأن معاوية لم يكن خليفة حتى يتناوله الخلع ، وإنما كان الخليفة عليا ، فالمعقول أن يكون اتفاقهما على خلعه وحده .

وإنما لم يقبل علي وأصحابه ما اتفقا عليه من هذا بعد رضاه بتحكيمهما ، لأن ما اتفق علي تحكيمهما فيه لم يكن محمدا ، وقد كان معاوية يطالب بدم عثمان ، ولم يكن يطلب الخلافة لنفسه ولا لغيره ، فكان علي الحكيم أن يكون حكمهما في دم عثمان فقط ، ولا يتعداه إلى الحكم على خلافة علي بعد أن تمت باختيار أكثر المسلمين له ، ولو أن حكمهما اقتصر على دم عثمان لرضى علي بحكمهما ، وأمكنه بعد جمع الكلمة أن ينفذ القصاص في قتلته ، وانتهت بذلك تلك الفتنة الكبرى .

وبهذا لا يكون هناك غدر من عمرو بن العاص ، وإنما هو اجتهاد منه ومن أبي موسى الأشعري ، اتفقا عليه لمصلحة المسلمين في رأيهما ، ولا يكون

هناك نقض من على لعقد التحكيم ، لأنه رأى أنهما خرجا عن موضوع هذا العقد .

وقد ذكر الأستاذ طه حسين أن كلا من علي وأصحابه ومعاوية وأصحابه كانوا يرون قتالهم ديناً يتقربون به إلى الله ، فكان أصحاب علي يرون أنه خليفة تجب طاعته ، وأن معاوية وأصحابه خارجون عليه ، وكان أصحاب معاوية يرون أن بيعة عثمان في أعناقهم ، وأن علياً يحول بينهم وبين إقامة حد خطير من حدود الله ، وكان في كل من الفريقين كثير من خيار الصحابة ، وإذا كان هذا عنده رأيهم في ذلك القتال ، فإنه يجب أن تقبل فيه الرواية التي توافقه ، ولا سيما إذا كانت تتعلق ببعض كبار الصحابة كعمرو بن العاص ، فإن من يقاتل مثله للدين لا يصح أن تقبل فيه الرواية التي تجعله يرتكب الغدر ، لأن من يرتكب الغدر لا تكون عنده غيره على الدين ، ولا يبذل نفسه في القتال غيره عليه .

إخفاق نظام الخلافة :

ذكر الأستاذ طه حسين أن علياً أخفق في بسط خلافته على أقطار الأرض الإسلامية ، وأنه لم يخفق في ذلك وحده ، وإنما أخفق معه نظام الخلافة كله ، وظهر أن هذه الدولة الجديدة التي كان يرجى أن تكون نموذجاً للون جديد من الحكم والسياسة والنظام لم تستطع آخر الأمر إلا أن تسلك طريق الدول من قبلها ، فيقوم الحكم فيها على مثل ما كان يقوم عليه من الأثرة والاستعلاء ونظام الطبقات الذي تستدل فيه الكثرة الضخمة لقلّة قليلة من الناس ، بل لم يخفق على ونظام الخلافة وحدهما ،

وإنما أخفقت معهما الثورة التي قامت أيام عثمان لنحفظ فيما كان أصحابها
 يقولون على الخلافة إسماعيلها وصلاتها ونقاءها من شوائب الأثرة
 والعبث والطغيان والفساد، لأن زعماءها وقادتها قتلوا في سبيلها قبل
 أن يتموا تثبيتها، فقد قتل حكيم بن جبلة في البصرة قبل موقعة الجمل،
 وقتل حرقوص بن زهير في النهروان، وقتل محمد بن أبي بكر وكنانة بن
 بشر في مصر، وقتل محمد بن أبي حذيفة في الشام، ومات الأشتر مسموما
 في طريقه إلى مصر، وقتل عمار بن ياسر في صفين، ففقدت الثورة بموتهم
 عقولها المفكرة المدبرة، فأدرك باقي أصحابها الفشل والتخاذل والتواكل،
 وكانت الظروف التي أرادوا أن يقاوموها بشورتهم أقوى من أن تقاوم.
 وهكذا يحسن الاستاذ طه حسين الظن بتلك الثورة التي قامت على عثمان،
 ويحسن الظن بمثل حرقوص بن زهير الذي ثار على الخلافة الزاهدة التي
 أقامها هو وأصحابه، وكان يريد أن يعيد الخلافة على شكل الزهد الذي كانت
 عليه قبل عثمان، ودل حرقوص وأضرابه بهذا على أنهم لم يشوروا لغرض
 صحيح، وإنما هم أعراب بدو متنطعون في الدين، يريدون أن يعيدوها فوضى
 كما كانت في الجاهلية بلا خليفة ولا حاكم، كما أراد هذا بعضهم بعد ذلك، أو
 بحاكم منهم دون أولئك السابقين من المسلمين، وقد كانوا أحق منهم بهذا
 الحكم، لأنهم على أقل تقدير لم يكونوا جامدين متنطعين في الدين مثلهم.
 لقد كان أكثر القائمين بهذه الثورة ينقسمون إلى قسمين: شيعة
 يرون عليا أحق الناس بالخلافة، وخوارج يرون أنه لا يصح أن تستأثر
 قريش بالخلافة وحدها، وقد رأوا من عثمان ميلا إلى الاستعانة في

حكاه ببعض بنى أمية ، فخافوا أن يعملوا على نقل الخلافة إليهم ، وكان خوفهم من هذا هو السبب الصحيح لثورتهم ، وقد سبق أن عثمان لم يكن يدور بخلفه شيء من هذا ، وأن قتل الثوار له هو الذى مكن بنى أمية من الوصول إلى ماخافوا منه ، ولو أنهم تركوا عثمان لانتقلت الخلافة بعده بالشورى كما انتقلت بعد أبى بكر وعمر ، ولم يكن فيها مطعن لأحد كما حصل فى خلافة على ، وبهذا يكون الذنب على أولئك الثوار فى القضاء على نظام الخلافة ، وفى تمهيدهم بجهلهم لقيام حكم بنى أمية ، فقد أعطوهم بقتل عثمان أقوى سلاح يستخدمونه للوصول إلى آرائهم ، ولم يكفهم تمكينهم بنى أمية من هذا السلاح ، بل كانوا هم الذين عملوا على إضعاف على بالخروج عليه إلى أن انتهى أمرهم بقتله ، فخلوا بهذا طريق الحكيم أمام بنى أمية ، وأنهم بقتلهم لعل نظام الخلافة ، فلا يصح تحسين الظن بهم وهذا شأنهم ، ولا يصح تحسين الظن بثورتهم على النحو الذى ذهب إليه الاستاذ طه حسين ، لاسيما بعد أن ذهب فيما سبق إلى أن دم عثمان لم يكن حلالا لقاتليه ، فهو هنا يناقض ما سبق له من تحريم دم عثمان ، وما أكثر مناقضته لنفسه فى هذين الكتابين الأخيرين وفى غيرهما من كتبه .

وبعد فإنه لا يهم عند المنصف أن يكون عمال عثمان من بنى أمية أو غيرهم ، وإنما المهم أنهم كانوا يقودون الجيوش لفتح البلاد ، وكانوا مظفرين فى جهادهم وفتوحاتهم ، وما كان لثوار أن يطعنوهم من خلفهم ، وما كان لهم أن يشوروا على عثمان وجيوشه مظفرة فى جميع الميادين ، وما كان لهم أن يصرفوا المسلمين عن قتال أعدائهم إلى القتال

فيما بينهم ، فينقلوهم من قتال كلة طاعة ، وكله نفع المسلمين ، إلى قتال مكروه
لاخير فيه ، بل كان بدء ضعف المسلمين وتفرق كلمتهم .

وقد فعل علي بعد عثمان مثله في قرابته ، فولى عبد الله بن عباس
البصرة ، وعبيد الله اليمن ، ومعبداء مكة ، وقثم البحرين ، وما ترك أحداً
من ولد العباس حتى ولاه شيئاً ، ولا حرج عليه في هذا أيضاً ، لأنه كانوا
محرومين من الولاية قبله .

إنشاء الحسن لحزب الشيعة :

ذكر الأستاذ طه حسين أن الشيء الذي ليس فيه شك هو أن الشيعة
بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة عند الفقهاء والمتكلمين ومؤرخي الفرق لم توجد
في حياة علي ، وإنما وجدت بعد موته بزمن طويل ، لأن معنى الشيعة أيامه
كان هو معناه اللغوي ، ولم يكن مقصوراً على أصحابه وحدهم ، لأنه لم يكن له
شيعة ظاهرون ممتازون عن غيرهم من الأمة قبل الفتنة ، ولم يكن له شيعة
بالمعنى الذي يعرفه الفقهاء والمتكلمون أثناء خلافته ، وإنما كان له أنصار
وأتباع ، وكانت كثير المسلمين كلها له أنصاراً وأتباعاً ، وقد قتل وليس له
حزب منظم ، ولا شيعة مميزة . بل لم يوجد ذلك إلا بعد أن تم اجتماع
الأمر لمعاوية وبايعه الحسن بن علي ، فقد جاء وفد من أشرف الكوفة
ليعاتبوه أولاً على أنه جنح إلى السلم ، وثانياً على أنه حين أمضى الصلح لم
يشترط لنفسه ولاية العهد . ولينبئوه بأن معاوية نقض الصلح ، ويطلبوا
منه أن يعيد الحرب جذعة كما كانت ، فقال لهم : أنتم شيعتنا وأهل مودتنا ،
فلو كنت بالحزم في أمر الدنيا أعمل ، ولسلطانها أعمل وأنصب ، ما كان

معاوية بأبأس منى بأساً ، ولا أشد شكيمة ، ولا أمضى عزيمة ، ولكنى أرى
غير ما رأيتم ، وما أردت فيما فعلت إلا حقن الدماء ، فارضوا بقضاء الله
وسلموا الأمر ، والزموا بيوتكم ، وأمسكوا وكفوا أيديكم ، حتى يستريح
بر أو يستراح من فاجر .

ففي هذا اليوم الذي لقي فيه ذلك الوفد الحسن فسمع منهم وقال لهم ،
يرى الأستاذ طه حسين أنه تم إنشاء الحزب السياسي المنظم لشيعة علي
وبنيه ، ففيه رسم الحسن لهم خطتهم ، وفيه صار رئيساً لهم ، وكان نظام
الحزب في أول إنشائه واضحاً يسيراً لا عسر فيه ولا تعقيد ، يتلخص في
طاعة الإمام من بنى علي والانتظار في سلم ودعة حتى يؤمروا بالحرب .
والحق أن ما كان من الحسن في ذلك اليوم ليس إلا نصيحة عابرة لذلك
الوفد ، وليست بذات بال في أمر التشيع العلوي ، فلا تصح أن تعد مبدأ
لإنشاء حزب الشيعة ، فانشاء الحزب لا يتم إلا باتفاق وعهد صريح ، ولا
يتم بمثل تلك النصيحة العابرة ، والحق أن أصل الأصول في التشيع العلوي
وضع في اليوم الذي عارض فيه علي أبا بكر ، ورأى أنه أحق منه بالخلافة
لقرابته من النبي صلى الله عليه وسلم ، فالخلافة عنده تشبه أن تكون إرثاً ،
والخلافة عند أبي بكر وجمهور الصحابة كانت بيعة من الأمة ، وقد تشيع
لعلي في هذا بعض من الصحابة ، كعمه العباس ، وأب سفيان بن حرب ،
فوافقوه في رأيه أنه أحق بالخلافة من أبي بكر ، وكذلك تشيع له المقداد
ابن الأسود وعمار بن ياسر وسلمان الفارسي وكثير غيرهم في قصة الشورى
بعد عمر ، فذلك الرأي الذي يقوم التشيع على أساسه ، هو الذي يجب

أن يؤرخ للتشيع من يوم ظهوره ، ولا يؤثر في هذا أن يكون لفظ التشيع والشيعة لم يوضع له في ذلك العهد ، لأن وضع اللفظ لا قيمة له في تاريخ المذهب ، وإنما القيمة لظهور أصل المذهب في ذاته .
وقد يعكر على ما سبق من أن الخلافة عند علي تشبه أن تكون وراثته أنه سئل عن رأيه بعد طعن ابن ملجم له في بيعة الحسن ابنه بعده ، فقال : لا آمركم ولا أنهاركم .

والجواب أن هذه الرواية للرواة من أهل السنة ، لأنهم يرون أن عليا لم يستخلف على المسلمين أحدا ، أما الشيعة فيرون أنه أوصى بالخلافة للحسن نصا ، وهذا هو الذي يوافق مذهب السابق في الخلافة ، وقد يكون عدل عنه أو ضعف عنده حين انتهى أمره إلى تلك النهاية ، والحق أنه كان يرى أن الخلافة شيئا يورث ، ولكنه لم يكن يرى فرض رأيه على الجماعة (١) .

استلحاق زياد والتبني :

ذكر الأستاذ طه حسين أن استلحاق معاوية لزياد بأبيه أبي سفيان لمصلحة من مصالح الدنيا كان معروفا في الجاهلية ، وقد حرمه القرآن بالآيتين الكريمتين — ٤ و ٥ — من سورة الأحزاب (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم

(١) ذكر الأستاذ طه حسين في كتاب — عثمان — أن عليا كان بطبيعة مركزه معارضا في جعل الخلافة إلى غير بني هاشم ، ولكنه كان ديمقراطيا لا يرى الخلافة شيئا يورث ، وهذا كلام يناقض آخره أوله .

وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) وقد اتفق المسلمون على أن الآيتين الغيتا بنوة زيد بن حارثة من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد تبناه قبل النبوة ، ولم يكن يرجو بتبنيه مصلحة من مصالح الدنيا ، وإنما تبناه حباله وعظما عليه ، وعملا بعرف كان مألوقا عند العرب ، وكان هذا النحو من الاستلحاق معروفا عند الرومان أيضا ، ومن يدري لعل معاوية عرف ذلك فيما عرف من أمور الروم ؟ فاستلحق زيادا بأبيه أبي سفيان تبعاهم ، وخالف بهذا حكم الاسلام مخالفة صريحة ، وشاركه زياد في هذه المخالفة .

وقد خلط الأستاذ طه حسين في هذا بين استلحاق معاوية لزياد ونظام التبني ، ولم يسبقه أحد إلى هذا الخلط ، ثم زاد في تجنيبه على معاوية أن جعله يقتدى في ذلك بما كان معروفا عند الروم ، مع أنه ذكر قبل هذا أن نظام التبني كان معروفا عند العرب ، وإنما لم يسبق أحد إلى هذا الخلط بين استلحاق معاوية لزياد ونظام التبني لأن الفرق بينهما من الوضوح بمكان ، لأن نظام التبني يكون في شخص أجنبي عن المتبني ، فيجعله ابنا له وهو يعرف أنه أجنبي عنه ، ويجعل له حق إرثه ونحوه ، أما استلحاق معاوية لزياد فكان بدعوى أن زيادا هو ابن أبي سفيان لصلبه ، وأن أبا سفيان كان يعرف ذلك ولكنه كان يتهيب استلحاقه ، لأن شأنه في

الإسلام كان ضعيفاً ، فتهيب أن يالحقه من الإنكار ما لحق معاوية حين استلحق زيادا ، وأصل هذا أن سُمِّية أم زياد كانت تحت عبيد الرومي قبل الإسلام ، فراودها أبو سفيان عن نفسها قبل إسلامه ، وكان يرى أنها حبلت بزياد من اجتماعه بها ، فن أنكر على معاوية استلحاقه زيادا بأبيه لم ينكره لأنه من التبنى الذي أبطله الإسلام ، وإنما أنكره لأن الإسلام قضى بأن الولد للفراش وللعاهر الحجر ، وقد رأى معاوية أن هذا الحكم في زنا الإسلام ، أما زنا الجاهلية فكانوا يلحقون به الولد بالزاني ، وقد أتى الإسلام فأقر من كان منهم يدعى به ، ثم أبطل ذلك بعد تحريمه للزنا وجعل الولد للفراش وللعاهر الحجر ، وقد يكون معاوية مخطئاً في هذا الاجتهاد ، ولكن المجتهد معذور في الإسلام إذا أخطأ ، فلا يصح أن يحكم الأستاذ طه حسين عليه بأنه خالف الإسلام مخالفة ظاهرة ، ومثله كما سبق لا يليق به إلا أن يتحامي الطعن في العقيدة ، وقد فصلت قضية استلحاق معاوية لزياد بأكثر من هذا في كتابي - القضايا الكبرى في الإسلام - فهو قضية من القضايا التي تناولها هذا الكتاب من عصر النبوة إلى عصرنا الحديث .

مسألة ابن سبأ :

مسألة ابن سبأ من المسائل الهينة التي تناولها الأستاذ طه حسين في كتابه - الفتنة الكبرى : عثمان - وفي كتابه - الفتنة الكبرى : علي وبنوه - وقد اهتم بها أكثر من غيرها من تناول كتابيه بالنقد ، وقد

رأيت أن ما ذكرته من وجود النقد أهم منها ، فقدّمته عليها وأخترتها إلى هذا الموضع .

وقد كان عبد الله بن سبأ (ويعرف بابن السوداء) يهودياً من صنعاء حبشيّ الام ، أسلم في أيام عثمان وكان له قصة ذكر الاستاذ طه حسين أن الرواة المتأخرين أكبروا من شأنها ، حتى جعلها كبير من القدماء (١) والمحدثين مصدراً لما كان من الاختلاف على عثمان ، فقد ذكروا أنه لم يكذب يسلم حتى جعل يتنقل في الأمصار يكيّد لعثمان ويحرض عليه ، وينذع في الناس آراء محدثة أفسدت عليهم رأيهم في الدين والسياسة جميعاً ، وقد وجد في مصر أرضاً خصبة لكيده ، فكان يتحدث إلى أهلها أن محمداً أحق بالرجعة من عيسى ، ويذكر قوله تعالى في الآية - ٧٥ - من سورة القصص (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) ويتحدث إليهم أيضاً بأن لكل نبي وصياً ، وبأن وصي محمد هو علي ، وبأن علياً خاتم الأنبياء ، كما أن محمداً خاتم الأنبياء ، ثم ذكروا أنه ذهب إلى الشام فلقى فيها أبا ذرّ الغفاري ، ولقنه أن ينكر عليّ معاوية قوله إن المال مال الله ، لأن المال مال المسلمين ، كما لقنه ما كان يذهب إليه من الإنكار على الأمراء والأغنياء في اقتناء الأموال .

ثم ذكر الاستاذ طه حسين أنه يخيل إليه أن الذين يكبرون من أمر ابن سبأ إلى هذا الحد يسرفون على أنفسهم وعلى التاريخ إسرافاً شديداً ، وأن أول ما يلاحظه أنه لا يجد لابن سبأ ذكراً في المصادر المهمة التي

(١) أنظر هذا بعد فصره نقده على الرواة المتأخرين .

قصت أمر الخلفاء على عثمان ، فلم يذكره ابن سعد في طبقاته ، ولم يذكره البلاذري في أنساب الأشراف ، وهو عنده أهم المصادر لهذه القصة وأكثرها تفصيلا ، وإنما ذكره الطبري عن سيف ، وعنه أخذ المؤرخون الذين جاءوا بعده فيما يظهر ، ثم ذكر أنه لا يدري أكان لابن سبأ خطر أيام عثمان أم لم يكن ، ولكنه يقطع بأن خطره — إن كان له خطر — ليس ذا شأن ، لأنه ما كان المسلمون في عصر عثمان ليعبث بعقولهم وآرائهم وسلطانهم طارىء من أهل الكتاب أسلم أيام عثمان ، وأكبر الظن عنده أنه إنما قال ما قال ودعا إلى ما دعا إليه بعد أن كانت الفتنة وعظم الخلاف ، فهو قد استغل الفتنة ولم يثرها ، وأكبر الظن أن خصوم الشيعة هم الذين بالغوا في أمره ، ليشككوا في بعض ما نسب من الأحداث إلى عثمان وولاته من ناحية ، وليشنعوا على الشيعة من ناحية أخرى ، فيردوا بعض أمورها إلى مصدر يهودي .

والناظر في هذا لا يجد عند الأستاذ طه حسين رأيا قاطعا يستحق النقد ، وإنما هو رأي يخيل إليه ، وليس عنده إلا أكبر الظن فيه ، وما إلى هذا من الصيغ التي اعتادها الأستاذ طه حسين ، والحقيقة أنه لا يوجد من أسرف في أمر ابن سبأ إلى الحد الذي ذكره ، لأنه لم يؤثر بآرائه الدينية إلا في فريق صغير من الشيعة ، وجمهور الشيعة على خلاف آرائه التي وصل فيها إلى تأليه علي ، ولا يضرهم أن يصل فريق منهم إلى مثل هذا الحد من الغلو ، وأما دعوى الوصاية أو إرث الخلافة فهو مسبوق بها ، لأن عليا ومن وافقه عند بيعة أبي بكر كانوا يرون مثل هذا أو قريبا

منه ، فلم يكن ابن سبأ هو الذي ابتدعه ، وأما آراؤه السياسية — إن كانت له فيها آراء وصح أنه أثر بها في غيره — فلم يكن لها أثر إلا في ذلك الفريق من الشيعة والخوارج الذين ثاروا في الأمصار على عثمان ، لأن جمهور الصحابة كانوا في المدينة وغيرها هادئين غير ثائرين ، ولم يكن من بعضهم حين رأوا هذه الفتنة التي كانوا ينكرونها إلا أخذ عثمان بالنصح الرفيق ليحملوه على علاجها ، ولو أدى هذا إلى ما تذرع أصحابها به من تغيير ولايته ، بقطع النظر عن كونهم محقين في طلب تغييرهم أو غير محقين ، لأنها كانت ثورة تنذر بالخطر ، وكان جمهور الصحابة يؤثرون أخذنا الناس باللين ، ويكرهون إراقة دماهم إذا ثاروا أو بغوا ، فرأوا الخير في تغيير أولئك الولاة ، لأنه أهون من إراقة دماء أولئك الثائرين ، وحينئذ لا يكون ابن سبأ فيما روى المؤرخون قد أثر في جمهور المسلمين بآرائه الدينية والسياسية ، وإنما هذا أمر تخيله الأستاذ طه حسين ، والحق أن هذه الثورة لم تكن شيئاً ، وأن ابن سبأ وغيره من أصحابها لم يكونوا شيئاً عند المسلمين ، ولم يكونوا شيئاً عند أولئك المؤرخين ، ولو لا حلم عثمان على أولئك النكرات وكراهته لإراقة دماهم ما كانوا شيئاً في التاريخ ، ولكنه آثر معهم اللين على الشدة ، وآثر أن يريقوا دمه على أن يريق دماهم ، فتغالوا في الثورة عليه ، وليته آثر معهم الشدة على اللين ، ليبقى في خلافته كما بقي من قبله ، ولا تنتهي بهذه المحنة التي كان لها أسوأ أثر بين المسلمين .

وقد عاد الأستاذ طه حسين في كتابه الثاني إلى حديث ابن سبأ ، فاستغرب أن يذكر أولئك المؤرخون من ذكره في فتنة عثمان ، وقبل أن

يشخص على للقاء طلحة والزبير ، وحين كان على يسفر إليهما في الصلح ، وقد نسبوا إليه وإلى أصحابه أنهم هم الذين سعوا في إفساد هذا الصلح ، ثم أهملوا أمره بعد هذا ، فذكروا أن لم يخرج مع علي إلى صفين ، وإنما خرج أصحابه إليها وحدهم ، وكانوا أوفى الناس لعلي فيها ، حتى إذا رفعت المصاحف خرج بعضهم مع المحكمة كحُر قوص بن زهير ، وأقام بعضهم على طاعة علي وإن كره الحكومة ، كالأشتر النخعي ، ثم ذكر بعد هذا أن أقل ما يدل عليه إعراض أولئك المؤرخين عن ابن السوداء في حرب صفين أن حديثه متكلف منحول ، ولو كان أمره صحيحا لكان من الطبيعي أن يظهر أثره في هذه الحرب المعقدة التي كانت في صفين ، وأن يظهر أثره حين اختلف أصحاب علي في أمر الحكومة ، فلم يكن حينئذ حديثه إلا وهما ، وإن وجد بالفعل فلم يكن ذا خطر كالذي صورده أولئك المؤرخون ، ثم ذكر أن البلاذري ذكر ابن السوداء مرة واحدة في أمر علي ، ولكنها لم تكن بذات خطر ، فقد ذكر أنه جاء عليا مع آخرين يسألونه عن أبي بكر فردهم ردا عنيفا ، لا تملأهم على تفرغهم لمثل هذا ، علي حين كانت مصر قد انتزعتها معاوية وقتل فيها شيعته .

ولا شك أن الأستاذ طه حسين يناقض نفسه فيما نسبه إلى البلاذري في كتابه الأول أنه لم يذكر ابن سبأ ، وأنه يمضي هنا على ما مضى عليه في الكتاب الأول من أن أولئك المؤرخين كانوا يرون ابن السوداء ذا خطر بين المسلمين ، وقد عرفت أنه لم يكن ذا خطر فيهم عندهم ، وإنما كان ذا خطر بمن انصاع له في تلك الفتنة ، ولما ظهر لهم تغاليه في تشييعه أهملوه أخيرا .

- ٢ خطبة الكتاب .
- ٣ نقد كتاب في الأدب الجاهلي .
- ٤ - خلاصة كتاب في الأدب الجاهلي : الغرض منه وأدلته على
- اختلاق الشعر الجاهلي - ٥ - أسباب اختلاق الشعر الجاهلي
- ٨ - الرد على كتاب في الأدب الجاهلي : مذهب ديكرت
- ١٠ - صحة الشعر الجاهلي - ١٣ - الشعر الجاهلي ولهجات العرب
- ١٨ - غموض الشعر الجاهلي - ١٩ - أسباب انتحال الشعر
- الجاهلي - ٢٠ - امرؤ القيس وبعض شعراء الجاهلية .
- ٢٣ قصة إبراهيم وإسماعيل .
- ٢٤ - قصة إبراهيم وإسماعيل من الناحية الدينية والعلمية
- ٢٩ - بشارات العهد القديم بالنبي المنتظر - ٣٤ - دفع الشكوك
- في انتساب العرب إلى إسماعيل - ٣٧ - قصة إبراهيم وإسماعيل
- والأدب الجاهلي - ٤٥ - قدم الإسلام في بلاد العرب
- ٤٦ - إنصاف مؤرخي المسلمين .
- ٤٩ استعمال ضمير الغائب اسم إشارة .
- ٥٠ - الدعوى وأدلتها والرد عليها - ٥٧ - ضمير الغائب في القرآن
- ٦٣ نقد كتاب المجلد في تاريخ الأدب العربي .
- ٦٤ - المآخذ اللغوية - ٦٨ - سبق الشعر على النثر - ٧٤ - ابتداء
- الشعر الهزلي - ٨٠ - مدرستا الرها ونصيبين - ٨١ - عصور
- الأدب العربي - ٨٦ - بدعة الآداب القومية في العصر العباسي

- الثاني - ٨٩ - ابتكار ابن أبي ربيعة فن الغزل - ٩٣ - اختلاف
 طريقة التأليف في الكتاب - ٩٧ - مراكز الثقافة - ٩٨ - الشعر
 الأموي والحياة الجاهلية - ١٠١ - مركز بغداد في ثقافة العصر
 العباسي الثاني - ١٠٢ - خاتمة نقد كتاب المجلد .
 ١٠٣ من النقد الأدبي أيضا .
 ١٠٤ - ظهور الشعر التعليمي في العصر الجاهلي - ١٠٨ - النقد
 الأدبي في العصر الجاهلي - ١١٥ - الأستاذ مرجيلوث والشعر
 الجاهلي - ١٢١ - آثار من أولية الشعر الجاهلي - ١٢٩ - نظرة
 عروضية في جمهرة عبيد - ١٣٨ - دفاع عن استعمال ضمير الغائب
 اسم إشارة .
 ١٤٣ - نقد كتاب الفتنة الكبرى - عثمان .
 ١٤٤ - أساس البحث في فتنة عثمان - ١٤٦ - نتيجة البحث
 في فتنة عثمان - ١٥٩ - التحامل على الحكم بن أبي العاص
 ١٥٠ - دعوى الارستقراطية العليا في كبار الصحابة .
 ١٥٥ - نقد كتاب الفتنة الكبرى - علي وبنوه .
 ١٥٦ - بيعة الزبير وطلحة لعلي - ١٥٩ - مشاركة عائشة للزبير
 وطلحة - ١٦٠ - ما اتفق عليه الحكمان - ١٦٣ - إخفاق نظام
 الخلافة - ١٦٦ - إنشاء الحسن لحزب الشيعة - ١٦٨ - استلحاق
 زياد والتبني - ١٧٠ - مسألة ابن سبأ .